# كشف الغمة

## بنسف شبهات أعداء السنة


إعداد

أبي عبد الله عادل بن نصر العامني

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين



توزيع

دار الخلفاء الراشدين

الإسكندرية أبو سليمان ش عمر

أمام مسجد الخلفاء الراشدين

٠١١٢٠٠٠٤٦٤٦ - ٠١٠٠٦٧١٤٧٦٨




الإسكندرية مصطفى كامل

بجوار مسجد الفتح الإسلامي

٠١٠٩٤٥٥٥١٥٧ - ٠١٠٠٥٠١٣١٥١






**اسم الكتاب:** كشف الغمة بنسف شبهات أعداء السنة

**اسم المؤلف:** أبي عبدالله عادل بن نصر العتامني

**القطع:** ١٧×٢٤ سم

**عدد الصفحات:** ١١٢ صفحة

**عدد المجلدات:** مجلد واحد

**سنة الطبع:** ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

**الطبعة:** الأولى

**رقم الإيداع**

**٢٢١٥٤ / ٢٠١٥**

الإسكندرية أبو سليمان ش عمر أمام مسجد الخلفاء الراشدين

الإدارة: ٠١٠٠٦٧١٤٧٦٨ - المبيعات: ٠١١٢٠٠٠٤٦٤٦

## المقدمة

إِنِ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء:١].

﴿يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧١].

أما بعد؛

فمنذ أن بعث الله نبيه بالهدى ودين الحق وأعداء هذا الدين من أهل الشرك والكفران لم يكفوا يومًا عن حربه والكيد له ولدعوته، فأظهره الله عليهم جميعًا ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده؛ قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣] فتحقق وعد الله بالتمكين لدينه؛ فأطفأت أنوار الإسلام نيران كسرى وبددت ظلمات قيصر.

ثم وقع ما أخبر به النبي ﷺ من حدوث الافتراق والاختلاف؛ حيث أطلت البدع برأسها وظهرت الفرق الضالة المنحرفة، فاجتمع على أمة الإسلام عداوة أهل الشرك والكفران وكيد أهل الزيغ والبهتان، وكان من جملة انحرافات أهل الزيغ الطعن في سنة سيد الأنام ﷺ على يد الخوارج المارقين والروافض اللئام

وأفراخ الاعتزال، وجميعهم يطعن في الصحب الكرام حملة السنة ونقلة الدين العظام، فمنهم من رد السنة بزعم مخالفتها للقرآن والعقول، ومنهم من طرح أحاديث الرسول ﷺ بزعم التعارض بينها.. إلى آخر شبهاتهم وافتراءاتهم، فتصدى لهم علماء الأمة من أهل الحديث والسنة فردوا كيدهم في نحورهم، ولم لا وهم –أعني: أهل الحديث والسنة– الطائفة المنصورة التي لا يضرها من خالفها أو خذلها؟!!

ولله در الخطيب البغدادي حيث يصفهم فيقول: (وقد جعل الله تعالى أهله أركان الشريعة وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله من خليقته والواسطة بين النبي ﷺ وأمته والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة وفضائلهم سائرة وآياتهم باهرة ومذاهبهم ظاهرة وحججهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع اليه أو تستحسن رأيًا تعكف عليه سوى أصحاب الحديث فإن الكتاب عدتهم والسنة حجتهم والرسول فئتهم وإليه نسبتهم لا يعرجون على الأهواء ولا يلتفتون إلى الآراء يقبل منهم ما رووا عن الرسول وهم المأمونون عليه والعدول حفظة الدين وخزنته وأوعية العلم وحملته، إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع فما حكموا به فهو المقبول المسموع، ومنهم كل عالم فقيه وإمام رفيع نبيه وزاهد في قبيلة ومخصوص بفضيلة وقارئ متقن وخطيب محسن، وهم الجمهور العظيم وسبيلهم السبيل المستقيم وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر، من كادهم قصمه الله ومن عاندهم خذله الله، لا يضرهم من خذلهم ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصۡرِهِمۡ لَقَدِيرٌ﴾.

وقال عنهم كذلك: (فقد جعل رب العالمين الطائفة المنصورة حراس الدين وصرف عنهم كيد المعاندين لتمسكهم بالشرع المتين واقتفائهم آثار

الصحابة والتابعين؛ فشأنهم حفظ الآثار وقطع المفاوز والقفار وركوب البراري والبحار في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى لا يعرجون عنه إلى رأي ولا هوى؛ قبلوا شريعته قولًا وفعلًا وحرسوا سنته حفظًا ونقلًا حتى ثبتوا بذلك أصلها وكانوا أحق بها وأهلها، وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها والله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها فهم الحفاظ لأركانها والقوامون بأمرها وشأنها إذا صدف عن الدفاع عنها فهم دونها يناضلون ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾.

ثم توالت الدعوات الهدامة عبر التاريخ، وناصبت الإسلام العداء، فذهبت كلها أدراج الرياح وبقي الإسلام عزيزًا منيعًا والسنة الغراء مصونةً محفوظةً بحفظ الله لها.

ثم كان العصر الحديث فتلقف المستشرقون شبهات الزنادقة الأقدمين وزادوا عليها وأعادوا نشرها، وتبعهم عليها أفراخهم وأذنابهم الذين هم من بني جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا كما وصفهم الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ كما في حديث حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ «كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ الله ﷺ عَنْ الْخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنْ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ فَجَاءَنَا الله بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: **نَعَمْ**، قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: **نَعَمْ وَفِيهِ دَخَنٌ**، قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: **قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ**، قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: **نَعَمْ دُعَاةٌ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا**، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله صِفْهُمْ لَنَا، فَقَالَ: **هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا...**» الحديث.

فوقف علماء الأمة لهم بالمرصاد ودحروا باطلهم ونسفوا شبهاتهم.

ثم خرج علينا في عصرنا هذا بعض الإعلاميين والصحفيين الذين هم في

عداد الطغام الجاهلين بل الكذبة المفترين ليعيدوا نشر هاتيك الشبهات بزعم التجديد وهو في الحقيقة هدم وتبديد، وفتحت لهم الفضائيات لتدخل فتنتهم كل بيت، وصدق رسول الله ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيْ السَّاعَةِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتٌ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ»، قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: «الرَّجُلُ التَّافِهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ». فهبت الأمة لصد عاديتهم وعلى رأسها الأزهر الشريف والدعوة السلفية المباركة حيث أطلقت حملة لنصرة السنة والدفاع عن أئمتها، فوددت أن أضرب معهم بسهم، فكتبت هذه الرسالة المبسطة لأبين فيها أهمية السنة ومنزلتها في الدين، وأدلة حجيتها، وما بذلته الأمة في حفظها، ومكانة الصحب الكرام -رضوان الله عليهم-، ثم ختمتها بذكر أهم شبهات الطاعنين في الماضي والحاضر مع الرد على هذه الشبهات وتفنيدها، وأنا في كل ذلك متطفل على الأكابر من علماء الأمة سلفًا وخلفًا أقتطف من زهراتهم وأنتقي من دررهم.

وقد قسمت هذه الرسالة إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

### المبحث الأول: مقدمات ضرورية:

**المطلب الأول**: تعريف السنة.

**المطلب الثاني**: منزلة السنة من الدين.

**المطلب الثالث**: منزلة السنة مع القرآن.

**المطلب الرابع**: الأدلة على حجية السنة.

**المطلب الخامس**: عناية الأمة بحفظ السنة.

### المبحث الثاني: ظاهرة الطعن في السنة قديمًا وحديثًا:

**المطلب الأول**: المعتزلة وسنة النبي ﷺ.

**المطلب الثاني**: المستشرقون والسنة.

**المطلب الثالث:** لماذا جعل الطاعنون الصحابة غرضًا لهم؟!

**المطلب الرابع:** راوية الإسلام غصة في حلقوم الطاعنين اللئام.

**المطلب الخامس:** وممن نالتهم سهام أعداء السنة قديمًا وحديثًا الإمام محمد بن شهاب الزهري.

## المبحث الثالث: أشهر شبهات الطاعنين في السنة والرد عليها:

**المطلب الأول:** ذكر أشهر شبهاتهم حول السنة والرد عليها.

**المطلب الثاني:** ومن الأحاديث التي اعترضوا عليها.

**المطلب الثالث:** الرد على الطاعنين في حد الردة.

**المطلب الرابع:** كلمة في الطب النبوي.

أسأل الله تعالى أن ينفع بها وأن يجعلها زخرًا لي يوم القدوم عليه، وأن يجزل المثوبة والعطاء لكل من ساهم في نشرها وأعان على إخراجها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

❊ ❊ ❊

# المبحث الأول
# مقدمات ضرورية

## المطلب الأول: تعريف السنة:

**السنة: في اللغة**: الطريقة مذمومة كانت أو محمودة، ومنه قوله ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»، ومن ذلك قوله ﷺ: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»أي: طريقتي ومنهاجي.

وفي الاصطلاح: هي ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير مما يراد به التشريع للأمة، فيخرج بذلك ما صدر عنه ﷺ من الأمور الدنيوية والجبلية التي لا دخل لها بالأمور الدينية ولا صلة لها بالوحي.

ومثال القول: حديث النبي ﷺ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

ومثال الفعل: ما نقل من أفعال النبي ﷺ في العبادات وغيرها؛ كصفة الصلاة أو مناسك الحج ونحو هذا..

ومثال التقرير: ما أقره النبي ﷺ من أفعال صدرت عن بعض الصحابة؛ كإقراره لخالد بن الوليد في أكل الضب، وإقراره لاجتهاد أصحابه حينما اجتهدوا في قوله ﷺ: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ» ففهم البعض أن النهي على حقيقته فأخر الصلاة، وفهم البعض الآخر أن المقصود بالنهي حثهم على الإسراع فصلوا الصلاة في وقتها، فأقرهما النبي ﷺ ولم ينكر على أي من الفريقين.

أما السنة في اصطلاح الفقهاء: فيقصد بها: المندوب والمستحب، وقد تطلق عندهم في مقابلة البدعة.

## المطلب الثاني: منزلة السنة من الدين:

بينما كان الناس في جاهلية جهلاء وضلالة عمياء فهم كما أخبر النبي ﷺ نظر الله إليهم فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب، بينما هم كذلك بعث الله ﷻ نبيه محمدًا ﷺ بالهدى ودين الحق ليخرج البشرية الحائرة الضالة من الظلمات إلى النور، فأنزل عليه الكتاب كما قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [المائدة: ٤٨].

يقول العلامة السعدي: (يقول تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ الذي هو القرآن العظيم، أفضل الكتب وأجلها ﴿بِٱلْحَقِّ ﴾ أي: إنزالًا بالحق، ومشتملًا على الحق في أخباره وأوامره ونواهيه ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ لأنه شهد لها ووافقها، وطابقت أخباره أخبارها، وشرائعه الكبار شرائعها، وأخبرت به، فصار وجوده مصداقًا لخبرها ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ أي: مشتملًا على ما اشتملت عليه الكتب السابقة، وزيادة في المطالب الإلهية والأخلاق النفيسة، فهو الكتاب الذي تتبع كل حق جاءت به الكتب فأمر به، وحث عليه، وأكثر من الطرق الموصلة إليه.

وهو الكتاب الذي فيه نبأ السابقين واللاحقين، وهو الكتاب الذي فيه الحكم والحكمة، والإحكام الذي عرضت عليه الكتب السابقة، فما شهد له بالصدق فهو المقبول، وما شهد له بالرد فهو مردود قد دخله التحريف والتبديل، وإلا فلو كان من عند الله لم يخالفه.

﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ﴾ من الحكم الشرعي الذي أنزله الله عليك. ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾ أي: لا تجعل اتباع أهوائهم الفاسدة المعارضة للحق بدلًا عما جاءك من الحق فتستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير.

﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ﴾ أيها الأمم ﴿شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾ أي: سبيلًا وسنة.

وكما نزل الله ﷻ عليه الكتاب العظيم وأمره بتبليغ الرسالة أمره تبارك وتعالى كذلك أن يبين لهم ما أنزل إليه فقال تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: ٤٤] فسنته هي بيان القرآن، وهي وحي كذلك بنص كلام الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ وَرَحۡمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيۡءٖۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا﴾ [النساء: ١١٣]

أي: أنزل عليك القرآن العظيم والذكر الحكيم الذي فيه تبيان كل شيء وعلم الأولين الآخرين، والحكمة هي السنة، حتى قال بعض السلف: إن السنة تنزل عليه ﷺ كما ينزل القرآن، ولذا أمر الله ﷻ أمهات المؤمنين أن يبلغن القرآن والسنة؛ فقال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِ﴾ فالسنة وحي منزل وهي شقيقة القرآن بيد أن القرآن منزل بلفظه ومعناه، متعبد بتلاوته، والسنة وحي بالمعنى،واللفظ من النبي ﷺ، يقول **الإمام ابن حزم** رحمه الله: (لَمَّا بَيَّنَّا أَنَّ القُرْآنَ هُو الأَصْلُ المَرْجُوع إِلَيْهِ فِي الشَّرَائِع نَظَرْنَا فِيهِ فَوَجَدْنَا فِيهِ إِيجَابَ طَاعَةِ مَا أَمَرَنَا بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَوَجَدْنَاهُ ﷻ يَقُولُ فِيهِ وَاصِفًا لِرَسُولِهِ ﷺ ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ فَصَحَّ لَنَا بِذَلِكَ أَنَّ الوَحْيَ يَنْقَسِمُ مِنَ اللهِ ﷻ إِلَى رَسُولِهِ ﷺ عَلَى قِسْمَيْنِ:

**أَحَدُهُمَا**: وَحْيٌ مَتْلُوٌّ مُؤَلَّفٌ تَأْلِيفًا مُعْجِزَ النِّظَامِ وَهُوَ القُرْآنُ.

**وَالثَّانِي**: وَحْيٌ مَرْوِيٌّ مَنْقُولٌ غَيْرَ مُؤَلَّفٍ وَلاَ مُعْجِزَ النِّظَامِ وَلاَ مَتْلُوٌّ لَكِنَّهُ مَقْرُوءٌ، وَهُوَ الخَبَرُ الوَارِدُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَهُوَ المُبَيِّنُ عَنْ اللهِ ﷻ مُرَادُهُ مِنَّا، قَالَ تَعَالَى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ وَوَجَدْنَاهُ تَعَالَى قَدْ أَوْجَبَ طَاعَةَ هَذَا القِسْمَ الثَّانِي كَمَا أَوْجَبَ طَاعَةَ القِسْمِ الأَوَّلِ الذِي هُوَ القُرْآنُ وَلاَ فَرْقَ؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ فَكَانَتْ الأَخْبَارُ التِي ذَكَرْنَا أَحَدَ الأُصُولِ الثَّلاَثَةِ التِي أَلْزَمَنَا طَاعَتَهَا فِي الآيَةِ الجَامِعَةِ لِجَمِيعِ الشَّرَائِعِ أَوَّلُهَا عَنْ آخِرِهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ﴾ فَهَذَا أَصْلٌ وَهُوَ القُرْآنُ ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ فَهَذَا ثَانٍ وَهُوَ الخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ فَهَذَا ثَالِثٌ وَهُوَ الإِجْمَاعُ المَنْقُولُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ حُكْمُهُ...) ثُمَّ قَالَ بَعْدَ قَلِيل: (فَلَمْ يَسَعْ مُسْلِمًا يُقِرُّ بِالتَّوْحِيدِ أَنْ يَرْجِعَ عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَى غَيْرِ القُرْآنِ وَالخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلاَ يَأْبَى عَمَّا وُجِدَ فِيهِمَا، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ قِيَامِ الحُجَّةِ عَلَيْهِ فَهُوَ فَاسِقٌ، وَأَمَّا مَنْ فَعَلَهُ مُسْتَحِلًّا لِلْخُرُوجِ عَنِ أَمْرِهِمَا وَمُوجِبًا لِطَاعَةِ أَحَدٍ دُونَهُمَا فَهُوَ كَافِرٌ لاَ شَكَّ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ).

## المطلب الثالث: منزلة السنة مع القرآن:

والسنة كما ذكرنا هي بيان القرآن، وهي مع القرآن على أوجه:

- تأتي مبينة
- تأتي مؤكدة
- تأتي منشأة للأحكام

١- أما كونها تأتي مبينة: أي تبين مجمل القرآن وتوضح المقصود من الآيات حتى يتمكن المكلفون من الامتثال والإتيان بما أراد الله ﷻ منهم، **ومن أمثلة ذلك:**

قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ ولكنه لم يبين عدد الصلوات ولا كيفيتها ولا أوقاتها ولا فرائضها من واجباتها من سننها، فجاءت السنة المحمدية فبينت كل ذلك.

وكذلك لم يبين متى تجب الزكاة وأنصبتها ومقدار ما يخرج فيها وفي أي شيء تجب، فجاءت السنة فبينت كل ذلك.

وكذلك قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَـٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨] ولم يبين ما هي السرقة وما النصاب الذي يحد فيه السارق وما المراد بالأيدي ومن أي موضع يكون القطع، فبينت السنة كل ذلك.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠] ولم يبين الحد، فجاءت السنة فبينته.

وقال تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ ولم يبين لمن هذا الحكم، فبينت أن هذا الحكم للزاني غير المحصن، أما المحصن فحده الرجم.

وقال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَـٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ﴾ ولم يبين قصتهم وجنايتهم، فجاءت السنة فبينت قصتهم غاية البيان.

إلى غير ذلك من المثل الكثيرة التي تفوق الحصر والتي لولا بيان السنة لها لاستعجم علينا القرآن وتعذر فهمه وتدبره.

وقد كان الصحابة ومن جاء بعدهم يعلمون هذه الحقيقة، روى عبد الله بن المبارك عن عمران بن حصين أنه قال لرجل - كان يزعم كفاية الكتاب عن السنة-: إنك رجل أحمق، أتجد الظهر في كتاب اللّه أربعًا لا يجهر فيها

بالقراءة؟! ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا ثم قال: أتجد هذا في كتاب اللّه مفسرًا؟! إن كتاب الله أبهم هذا وإن السنة تفسر ذلك.

وروى الأوزاعي عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، قَالَ: كَانَ الْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَيُخْبِرُهُ جِبْرِيلُ عليه السلام بِالسُّنَّةِ الَّتِي تُفَسِّرُ ذَلِكَ.

وعن مكحول قال: القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن.

وقال الإمام أحمد: إن السنة تفسر الكتاب وتبينه.

وكما تأتي السنة مبينة للقرآن وشارحة له تفصل مجمله وتخصص عمومه وتقيد مطلقه فإنها تأتي كذلك منشأة للأحكام ومستقلة بالتشريع، فهي المصدر الثاني من مصادره بعد كتاب الله عز وجل كما دلت على ذلك الآيات والأحاديث وانعقد على ذلك إجماع الأمة، ومن أمثلة استقلالها بالأحكام: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، وتحريم سائر القرابات من الرضاعة -عدا ما نص عليه في القرآن- إلحاقًا لهن بالمحرمات من النسب، وتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير، وتحليل ميتة البحر، والقضاء باليمين مع الشاهد... إلى غير ذلك من الأحكام التي زادتها السنة عن الكتاب.

## المطلب الرابع: الأدلة على حجية السنة:

لقد اتفق علماء الأمة سلفًا وخلفًا ممن يعتد بهم على حجية السنة وعلى أنها المصدر الثاني من مصادر التشريع سواء جاءت مبينة لكتاب الله عز وجل أو ما وردت به من الأحكام استقلالًا؛ يقول الإمام الشوكاني رحمه الله: (إِنَّ ثُبُوتَ حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ وَاسْتِقْلَالَهَا بِتَشْرِيعِ الْأَحْكَامِ ضَرُورَةٌ دِينِيَّةٌ، وَلَا يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَنْ لَا حَظَّ لَهُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ)، وصدق الشوكاني؛ فإنه لم يخالف في الاحتجاج بالسنة إلا الفرق الضالة والزنادقة قديمًا وحديثًا فضلوا وأضلوا وحادوا عن الصراط المستقيم، ولله در القائل: سل هؤلاء الذين ينكرون حجية

السنة: هل تصلون؟ فإن قالوا: نعم، فقد هدموا منهجهم الفاسد، وإن قالوا: لا، فأنى لأمثال هؤلاء أن يتكلموا في دين الله.

ولقد أتت أدلة القرآن والسنة صريحة تبين حجية السنة على صاحبها الصلاة والسلام ووجوب طاعته واتباعه وأن هذا من طاعة الله ﷻ، ومن هذه الأدلة ما يلي:

• قال تعالى: ﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:٣١].

• وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾ [النساء: ٥٩] قال ميمون بن مهران: الرد إلى الله هو الرجوع إلى كتابه، والرد إلى الرسول ﷺ هو الرجوع إليه في حياته وإلى سنته بعد وفاته.

• وقال سبحانه: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴾ [النساء: ٦٥]، وما قضى به النبي ﷺ يشمل ما كان بقرآن أو بسنة، وقد دلت الآية على أنه لا يكفي في قبول ما جاء به القرآن والسنة الإذعان الظاهري، بل لابد من الاطمئنان والرضا القلبي.

• وقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ فقد جعل سبحانه وتعالى طاعة الرسول ﷺ من طاعته وحذر من مخالفته، فقال -عز شأنه-: ﴿ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: ٦٣] فلولا أن أمره حجة ولازم لما توعد على مخالفته بالنار.

• وقال تعالى: ﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ ﴾.

• وقال سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧] فقد جعل سبحانه أمر رسوله واجب الاتباع له، ونهيه واجب الانتهاء عنه.

## ومن السنة:

• روى البخاري في صحيحه عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مسعود قَالَ: لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُستوشِمَاتِ، وَالنَّامِّصَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ. فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ يَعْقُوبَ، فَجَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَقَالَ: وَمَا لِي لا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمَنْ هُوَ فِي كِتَابِ اللهِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ، قَالَ: لَئِنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، أَمَا قَرَأْتِ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾.

• وفي حديث الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ مرفوعًا: «**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ ...**».

• وروى الحاكم عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ خطب في حجة الوداع فقال: «**قَدْ يَئِسَ الشَّيْطَانُ بِأَنْ يُعْبَدَ بِأَرْضِكُمْ وَلَكِنَّهُ رَضِيَ أَنْ يُطَاعَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا تُحَاقِرُونَ مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَاحْذَرُوا يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ فَلَنْ تَضِلُّوا أَبَدًا كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ ﷺ**».

• وعن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: جَاءَتْ مَلَائِكَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ نَائِمٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْعَيْنَ نَائِمَةٌ وَالْقَلْبَ يَقْظَانُ، فَقَالُوا: إِنَّ لِصَاحِبِكُمْ هَذَا مَثَلًا، فَاضْرِبُوا لَهُ مَثَلًا فَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ نَائِمٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْعَيْنَ نَائِمَةٌ وَالْقَلْبَ يَقْظَانُ، فَقَالُوا: مَثَلُهُ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَارًا وَجَعَلَ فِيهَا مَأْدُبَةً وَبَعَثَ دَاعِيًا فَمَنْ أَجَابَ الدَّاعِيَ دَخَلَ الدَّارَ وَأَكَلَ مِنَ الْمَأْدُبَةِ وَمَنْ لَمْ يُجِبْ الدَّاعِيَ لَمْ يَدْخُلْ الدَّارَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ الْمَأْدُبَةِ، فَقَالُوا: أَوِّلُوهَا لَهُ يَفْقَهْهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْعَيْنَ نَائِمَةٌ وَالْقَلْبَ يَقْظَانُ، فَقَالُوا: فَالدَّارُ الْجَنَّةُ، وَالدَّاعِي مُحَمَّدٌ ﷺ، فَمَنْ أَطَاعَ مُحَمَّدًا ﷺ فَقَدْ أَطَاعَ، اللهَ وَمَنْ عَصَى مُحَمَّدًا ﷺ فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ فَرْقٌ بَيْنَ النَّاسِ.

• ما رواه أبو داود في سننه عن المقداد بن معد يكرب عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**أَلاَ إِنِّى أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلاَ يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ** متكئ **عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلاَلٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، أَلاَ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الأَهْلِيِّ، وَلاَ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبُعِ، وَلاَ لُقَطَةُ مُعَاهِدٍ إِلاَّ أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُ فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُ فَلَهُ أَنْ يُعْقِبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهُ**» قال الخطابي: (قوله «**أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**» يحتمل وجهين من التأويل: أحدهما أن يكون معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطي من الظاهر المتلو، ويحتمل أن يكون معناه أنه أوتي الكتاب وحيًا يتلى، وأوتي من البيان أي: أذن له أن يبين ما في الكتاب ويعم ويخص، وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس له في الكتاب ذكر فيكون ذلك في وجوب الحكم ولزوم العمل به كالظاهر المتلو من القرآن) اهـ.

## هذا الحديث من أعلام النبوة:

إن من يطالع هذا الحديث لا يسعه إلا أن يقر بأن السنة وحي من الله وأنها حفظت كذلك، وإلا فمن الذي أخبر النبي ﷺ بمثل هذا الأمر الذي وقع كما أخبر -أعني أن هناك من سيطعن في السنة ويزعم الاكتفاء بالقرآن- فوقع الأمر كما أخبر النبي ﷺ حيث ظهرت فئة في القديم والحديث تدعو إلى هذه الدعوة الخبيثة التي تهدف إلى هدم الدين في نهاية المطاف، وإلا فكيف سيكتفي بالقرآن وبيانه متوقف على السنة كما وضحنا ذلك، ثم كيف سيكون أصحاب هذه الدعوات ملتزمين بالقرآن وهم يخالفونه صراحة حيث جاءت آيات القرآن تترا تأمر بطاعة النبي ﷺ واتباع سنته، وتبين أنها من طاعة الله ﷻ كقوله تعالى: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْ ﴾، ثم انظر إلى الوصف الدقيق في كلام النبي ﷺ لأصحاب هذه الدعوات الهدامة

من الطاعنين في السنة حيث قال: «**يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ متكئ عَلَى أَرِيكَتِهِ...**»، وكما في تفسير القرطبي: «وإنما أراد بالأريكة أصحاب الترفه والدعة الذين لزموا البيوت ولم يطلبوا العلم من مظانه». وصدق والله، فهم لم يأخذوا العلم من أهله الذين أفنوا أعمارهم في طلب علوم الحديث فحرروا القواعد، إنما جلهم من تربوا على موائد الغرب فاستقى شبهاته من كدر المستشرقين كجولد تسيهر وأمثاله ممن أرادوا تشويه الإسلام بالكذب والتدليس، أو أخذ من شبهاته من الفرق الضالة المنحرفة؛ كالروافض وأهل الكلام وغيرهم، فوجود هؤلاء الطاعنين دليل على صدق النبي ﷺ وأنه لا ينطق عن الهوى ﴿**إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾.

## هل يلزم عرض السنة على القرآن؟

لقد حاول أهل الزيغ والضلال التشغيب على السنة وزعموا أنها لا تستقل بالتشريع مستندين إلى حديث موضوع وهو: «إذا روي عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فإذا وافقه فاقبلوه وإن خالفه فردوه»، وقد بين أئمة الحديث وصيارفته أن هذ الحديث مختلق موضوع وضعته الزنادقة كي يصلوا إلى أغراضهم الخبيثة –أعني: هدم السنة– والتي يقصدون من ورائها هدم القرآن والدين كله، وما أجمل ما ذكره بعض أهل العلم في الرد عليهم إذ قالوا: عرضنا هذ الحديث على كتاب الله عز وجل فوجدنا أنه موضوع لا يصح لأنه يخالف صريح القرآن حيث وجدنا في كتاب الله: ﴿**وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟**﴾ ووجدنا فيه قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ**﴾ووجدنا فيه: ﴿**مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ**﴾.

**يقول الإمام الشافعي** رحمه الله: «لم أسمع أحدًا نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه؛ لأن

الله ﷻ لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ وأن ما سواهما تبع لهما، وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله واحد لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله إلا فرقة سأصف قولها إن شاء الله تعالى» اهـ.

**يقول الإمام ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي كِتَابِ** «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وفضله» في «باب موضع السنة من الكتاب وبيانها له»: «وقد أمر الله جل وعز بطاعته –أي: طاعة رسوله ﷺ– واتباعه أمرًا مطلقًا مجملًا لم يقيد بشيء، كما أمرنا باتباع كتاب الله ولم يقل: وافق كتاب الله كما قال بعض أهل الزيغ، قال عبد الرحمن بن مهدي: الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث، يعني ما روي عنه ﷺ أنه قال «**مَا أَتَاكُمْ عَنِي فاعَرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ الله فَإِنْ وَافَقَ كِتَابَ الله فَأَنَا قُلْته، وَإِنْ خَالَفَ فَلَمْ أَقُلْهُ**» و«**إنما أنا موافق كتاب الله وبه هداني الله**» وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم، وقالوا: نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ونعتمد على ذلك، قالوا: فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفًا لكتاب الله لأنا لم نجد في كتاب الله أن لا يقبل من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسي به والأمر بطاعته ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال).

**يقول الإمام ابن القيم:** (فأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله، وأعاد الفعل إعلامًا بأن طاعة الرسول تجب استقلالًا من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقًا سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه؛ فإنه أوتي الكتاب ومثله معه، ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالًا بل حذف الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول إيذانًا بأنهم إنما يطاعون تبعًا

لطاعة الرسول؛ فمن أمر منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته، ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول فلا سمع له ولا طاعة، كما صح عنه ﷺ أنه قال: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**» وقال: «**إنما الطاعة في المعروف**» وقال في ولاة الأمور: «**من أمركم منهم بمعصية الله فلا سمع له ولا طاعة**».

**يقول العلامة أبو شهبة**: (وهكذا نرى أنَّ القرآن الكريم يُكَذِّبُ هذا الحديث ويرُدُّهُ، وقد حاول بعض المُسْتَشْرِقِينَ وأتباعهم الذين صنعهم الاستعمار على يديه أنْ يُحْيُوا ما اندرس من هذه الدعوة الخبيثة، ولكن الله سبحانه قَيَّضَ لهؤلاء في الحديث - كما قَيَّضَ لأسلافهم في القديم - من وضع الحق في نصابه، وردَّ كيدهم في نُحُورهم ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾).

**ويقول العلامة التويجري** -في رده على من زعم أن في كتب السنة الصحيحة ما ينازع كتاب الله-: (... الوجه الرابع: أن يقال: كل حديث صحيح لا يخلو من أن يكون موافقًا للقرآن أو زائدًا على ما جاء فيه، وكل من النوعين يجب قبوله ويحرم رده لقول الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧] وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ قال الإمام أحمد: أتدري ما الفتنة؟ الفتنة: الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك، ثم جعل يتلو هذه الآيات: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]).

فخلاصة القول أن الحديث إذا صح فهو حجة بنفسه في العقائد والأحكام، وللعلامة الألباني رسالة في هذه المسألة فليراجعها من أراد المزيد.

## هل لا بد أن يقر العقل الحديث حتى يقبل؟

وهذه أيضًا شبهة قديمة جديدة حاول أعداء السنة عن طريقها رد السنة وترك الأحاديث بزعم كونها مخالفة للعقل، **فهي قديمة** لأنه قد نادى بها بعض المعتزلة ورفضوا كل حديث لا ترتضيه عقولهم، **وحديثة** لأن المستشرقين قد أحيوها وتبعهم عليها أذنابهم من بني جلدتنا الذين يتكلمون بألسنتنا فيحاولون رد الأحاديث بزعم أنها تخالف العقل.

## والرد عليهم:

**أولًا**: أن سلف هؤلاء جميعًا -أعني الذين يردون الوحي المنزل- كتابًا أو سنة -بالعقل- هو إبليس؛ إذ هو أول من عارض النص بالعقل بدلًا من أن يستسلم له ويمتثل أمر ربه، يقول الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إن معارضة الوحي بالعقل ميراث عن الشيخ أبي مرة ، فهو أول من عارض السمع بالعقل وقدمه عليه، فإنه سبحانه لما أمره بالسجود لآدم عارض أمره بقياس عقلي مركب من مقدمتين جملتين: إحداهما: قوله: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ فهذه هي الصغرى، والكبرى محذوفة تقديرها: والفاضل لا يسجد للمفضول، وذلك سند المقدمة الأولى، وهو أيضًا قياس حملي حذف إحدى مقدمتيه فقال: ﴿خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ المقدمة الثانية كلها معلومة، أي: ومن خلق من نار خير ممن خلق من طين، فهما قياسان متداخلان، وهذه يسميها المنطقيون الأقيسة المتداخلة؛ فالقياس الأول هكذا: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾، وخير المخلوقين لا يسجد لمن هو دونه، وهذا من الشكل الأول، والقياس الثاني هكذا: ﴿خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾، والمخلوق من النار خير من المخلوق من الطين، فنتيجة هذا القياس العقلي: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾، ونتيجة الأول فلا ينبغي أن أسجد له، وأنت إذا تأملت مادة هذا

القياس وصورته رأيته أقوى من كثير من قياساتهم التي عارضوا بها الوحي، والكل باطل.

وقد اعتذر أتباع الشيخ أبي مرة بأعذار؛ منها: أنه لما تعارض عنده العقل والنقل قدم العقل، ومنها: أن الخطاب بصيغة الضمير في قوله: ﴿ٱسۡجُدُواْ﴾ لا عموم له، فإن الضمائر ليست من صيغ العموم، ومنها: أنه وإن كان اللفظ عامًّا فإنه خصه بالقياس المذكور، ومنها: أنه لم يعتقد أن الأمر للوجوب بل حمله على الاستحباب لأنه المتيقن، أو على الرجحان دفعًا للاشتراك والمجاز، ومنها: أنه حمله على التراخي ولم يحمله على الفور، ومنها: أنه صان جناب الرب أن يسجد لغيره، ورأى أنه لا يليق به السجود لسواه.

وبالله تأمل هذه التأويلات، وقابل بينها وبين كثير من التأويلات التي يذكرها كثير من الناس، وفي بني آدم من يصوب رأي إبليس وقياسه، ولهم في ذلك تصانيف، وكان بشار بن برد الشاعر الأعمى على هذا المذهب، ولهذا يقول في قصيدته:

**الأرض مظلمة سوداء معتمة ... والنار معبودة مذ كانت النار**

ولما علم الشيخ أنه قد أصيب من «معارضة الوحي بالعقل»، وعلم أنه لا شيء أبلغ في مناقضة الوحي والشرع وإبطاله من معارضاته بالمعقول أوحى إلى تلاميذه وإخوانه من الشبهات الخيالية ما يعارضون بها الوحي، وأوهم أصحابه أنها قواطع عقلية، وقال: إن قدمتم النقل عليها فسدت عقولكم ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ ١١٢ وَلِتَصۡغَىٰٓ إِلَيۡهِ أَفۡـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ وَلِيَرۡضَوۡهُ وَلِيَقۡتَرِفُواْ مَا هُم

مُّقۡتَرِفُونَ ﴿١١٣﴾ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمٗا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ﴿١١٤﴾ وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿١١٥﴾ وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ﴿١١٦﴾ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾ [الأنعام].

ثم شرع في بيان فساد معقول الشيطان الذي عارض به بالوحي، وبين أن ذلك من وجوه:

**أحدها**: أنه قياس في مقابلة النص، والقياس إذا صادم النص وقابله كان قياسًا باطلًا، ويسمى قياسًا إبليسيًا، فإنه يتضمن معارضة الحق بالباطل، ولهذا كانت عقوبته أن أفسد عليه عقله ودنياه وآخرته، وقد بينا فيما تقدم أنه ما عارض أحد الوحي بعقله إلا أفسد الله عليه عقله حتى يقول ما يضحك العقلاء.....).

## ثانيًا: نحن نقول لهؤلاء: ماذا تقصدون بالعقل؟

إن كنتم تقصدون العقل الصريح وما يقبله من بدهيات الأمور.. فهذا أمر واقع في تاريخ السنة؛ قد ذكر أئمة النقد من علماء الحديث أن من علامات الحديث الموضوع أن يكون مخالفًا لبدهيات العقول، فقال بعضهم: إذا رأيت الحديث يخالف المعقول ويناقض الأصول ويباين المنقول فاعلم أنه موضوع، وبفضل الله ليس في الأحاديث الصحيحة شيء من ذلك، بل لقد كتب شيخ الإسلام كتابًا عظيمًا سماه: «درء تعارض العقل مع النقل» بين فيه أنه لا يتعارض نقل صحيح مع عقل صريح.

وإن كنتم تريدون بالعقل أي ما تستغربه العقول وتحار فيه فمعلوم أن هذا أمر نسبي لا يضبطه ضابط؛ فقد يستغرب إنسان شيئًا يكون طبيعيًا عند آخر، فالذين سمعوا مثلًا بالسيارة من بلادنا قبل صناعتها كانوا يستغربونها مع أنها

كانت مألوفة في الغرب، والبدو حينما اخترع المذياع كانوا يستغربونه، ونحن قبل ثورة الاتصالات الحديثة من عشرين سنة لو أخبرنا بما نراه الآن لاستغربناه واستنكرناه مع أن العقل لا يحكم باستحالته، إذًا لا بد أن نفرق بين ما تستغربه العقول وتحار فيه وبين ما يستحيل عليها، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن الشريعة تأتي بمحارات العقل لا بمحالاته، ومعلوم أن في الدين أمورًا قد يستغربها العقل أو لا يستطيع تصورها؛ كأمور النبوات والحشر والنشر والجنة والنار وغير ذلك من الأمور الغيبية، فيلزمه الإيمان بها والتسليم لها ما دامت قد صحت الأخبار بها؛ لأنها من عند الذي أحاط بكل شيء علمًا، وليس له أن يرفضها بزعم أنه يستغربها بعقله

فالذين ينادون بتحكيم العقل لا يفرقون بين المستحيل والمستغرب، وهذا انحراف لا يقره العقل.

والرسل -صلوات الله وسلامه عليهم- لا يخبرون بما تحيله العقول وتنافيه، ولكن إخبارهم إما أن يشهد به العقل والفطرة وإما لا يدركه العقل لعجزه عن الوصول إلى حقيقته وكنهه، ولا يكون الخبر بذلك محالًا في العقل، وبالتالي كل خبر يظن أن العقل يحيله فإما أن يكون كذبًا أو يكون ذلك العقل فاسدًا.

وسوء الفهم عن الله وعن رسوله ﷺ وتحميل الكلام ما لا يحتمل أو التقصير به عن مراد الله ورسوله هو الذي أوقع أهل الاعتزال ومن على شاكلتهم في تلك الضلالات والبدع ففهموا خطأ ثم جعلوا ما فهموه هو الدين الذي جاء عن الله وعن رسوله ﷺ فوالوا فيه وعادوا فيه، وما فهمه صحابة رسول الله ﷺ ومن سار على نهجهم لا يلتفت إليه ولا يعول عليه..

**ثالثًا**: لو افترضنا جدلًا صحة ما تذهبون إليه من تحكيم العقل في الأحاديث فنحن نسألكم: أي عقل هذا الذي تريدون أن تحكموه؟

• أعقل الفلاسفة؟ إنهم مختلفون وما من متأخر منهم إلا وهو ينقض قول من سبقه.

• أعقل الأدباء؟ إنه ليس من شأنهم؛ فإن عنايتهم –عفا الله عنهم– بالنوادر والحكايات.

• أعقل علماء الطب أم الهندسة أم الرياضيات؟ ما لهم ولهذا؟!!

• أعقل المحدثين؟ إنه لم يعجبكم، بل إنكم تتهمونهم بالغباوة والبساطة.

• أعقل الفقهاء؟ إنهم مذاهب متعددة، وعقليتهم في رأيكم كعقلية المحدثين .

• أعقل الملحدين؟ إنهم يرون أن إيمانكم بوجود الله جهل منكم وخرافة.

• أعقل المؤمنين بوجود الله؟ تعالوا نرى طوائفهم:

- إن منهم من يرى أن الله يحل في إنسان فيصبح إلهًا.

- ومنهم من يرى أن روح الله تتقمص في جسد فيكون إلهًا.

- ومنهم من يرى أن الله ومخلوقاته في وحدة كاملة.

- ومنهم من يرى أن الله ذو ثلاثة أقانيم في ذات واحدة.

- ومنهم من يرى أن البقر والفأر والقرد يجب أن يتوجه إليه بالعبادة.

ستقولون: إننا نريد تحكيم عقل المؤمنين بإله واحد في دين الإسلام.

فنحن نسألكم: عقل أي مذهب من المذاهب ترتضون؟

• أعقل أهل السنة والجماعة؟ هذا لا يرضي الشيعة ولا المعتزلة.

• أم عقل الشيعة؟ وهذا لا يرضي أهل السنة ولا الخوارج.

• أم عقل المعتزلة؟ إنه لا يرضي جمهور طوائف المسلمين.

فأي عقل ترتضون؟!!

## المطلب الخامس: عناية الأمة بحفظ السنة :

ولما كانت السنة المطهرة بهذه المنزلة العظيمة من الدين وأنها المبينة للقرآن والشارحة لأحكامه ومصدر مستقل من مصادر التشريع الإسلامي فقد عنيت الأمة بها عناية عظيمة وفائقة وحرصوا عليها حرصهم على القرآن، لاسيما الصحابة رضي الله عنهم والسلف الصالح؛ حيث حفظوها بلفظها أو معناها وفهموها وعرفوا مغازيها ومراميها بسليقتهم وفطرتهم العربية فحفظوا ما سمعوه من أقوال النبي ﷺ وما شاهدوا من أحواله وأفعاله، بل والظروف والملابسات التي قيلت فيها هذه الأحاديث، وما أشكل عليهم فهمه رجعوا فيه إلى النبي ﷺ فسألوه ثم نقلوا ذلك إلى من بعدهم نقلًا أمينًا ووضعوا القواعد الدقيقة التي تميز الصحيح من السقيم والمقبول من المردود وتذب عنها كل دخيل.

ومما يدلك على حرصهم على سماعهم الوحي والسنة من النبي ﷺ أنهم كانوا يتناوبون في هذا السماع؛ روى البخاري في صحيحه عَنْ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنْ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنْ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ.... الحديث.

فما شغلتهم دنياهم عن دينهم وحفظ سنة نبيهم ﷺ، وكان النبي ﷺ يحضهم على الأداء لغيرهم فقال: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ**»، وفي حجة الوداع قال لهم ﷺ: «**لِيُبَلِّغْ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ**»، وفي صحيح البخاري أنه قال لوفد عبد القيس: «**احْفَظُوهُ وَأَخْبِرُوهُ مَنْ وَرَاءَكُمْ**»، وفي قصة أخرى قال: «**ارجعوا إلى أهلكم فعلموهم**».

فقد امتثل الصحابة أمر نبيهم ﷺ الذي أحبوه أكثر من أنفسهم وأيقنوا أن الهدي الذي بعث به ودين الحق هو القرآن والسنة فحفظوهما وبلغوهما وأدوا الأمانة على الوجه الأكمل، بل بلغ من حرصهم على الحديث أن أحدهم كان يقطع الرحلة الكاملة في طلب حديث واحد كما فعل أبو أيوب وغيره.

## تدوين السنة في عهد النبي ﷺ:

حاول أعداء السنة التشغيب عليها لكونها لم تدون في عهد النبي ﷺ، ومن ثم فهي عرضة للزيادة والنقصان، وهذا تشغيب باطل مردود، وإليك تفصيل الأمر في قضية التدوين:

نقول: إن السنة لم تدون تدوينًا عامًّا في عهد النبي ﷺ لأمرين:

**أولًا:** الاعتماد على قوة حفظ الصحابة وسيلان أذهانهم، ومعلوم أن العرب كانت لديهم من قوة الحافظة ما يفوق التصور.

ثانيًا: أنهم امتنعوا من التدوين في أول الأمر لنهي النبي ﷺ عن ذلك؛ حيث قال: «**لا تكتبوا شيئًا عني إلا القرآن، ومن كتب شيئًا عني فليمحه**»، وحمل العلماء هذا النهي على أنه كان خشي أن يلتبس القرآن بالحديث أو أن يكون شاغلًا عنه، ولكن يبدو أن هذا كان في أول الأمر، ثم أذن النبي ﷺ بالكتابة بعد ذلك لاسيما لمن خاف على نفسه النسيان أو عدم الضبط لما سمع، فعن عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ أَشْيَاءَ أَفَأَكْتُبُهَا، قَالَ: «**نَعَمْ**»، قُلْتُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا ،قَالَ: «**نَعَمْ؛ فَإِنِّي لَا أَقُولُ فِيهِمَا إِلَّا حَقًّا**».

وروى البخاري عن أبي هُرَيْرَةَ قال: مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ.

وقد ثبت كذلك أن أبا شاة اليمني التمس من النبي ﷺ أن يكتب له شيئًا سمعه من خطبته عام الفتح فقال ﷺ: «**اكْتُبُوا لِأَبِي شَاةٍ**».

وثبت أن النبي ﷺ كتب كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره، وغير ذلك من الأدلة التي توضح أن السنن وإن لم تدون تدوينًا عامًّا في عهد النبي ﷺ إلا أنه قد أذن بالتدوين الخاص لمن أمن عليه اللبس أو خاف النسيان وعدم الضبط.

أما بعد وفاة النبي ﷺ فقد كثر عدد من يكتب الحديث من الصحابة، وكذلك التابعين، فعن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس.

ثم كان التدوين العام للسنة في عهد عمر بن عبد العزيز حيث أمر بتدوين السنن خوفًا عليها من الضياع، فأمر العلماء في الأمصار بجمع الحديث كما ذكر مالك في الموطأ أن عمر بن عبد العزيز كتب كتابًا إلى أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سننه أو حديث عمرو أو نحو هذا فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، كما كتب كذلك إلى الإمام محمد بن شهاب الزهري أحد الأئمة الأعلام وأمره بالتدوين.

فها أنت ترى أن السنة لم يطل العهد بعدم تدوينها، بل إن التدوين قد بدأ في عهد النبي ﷺ ثم انتشر في عهد الصحابة والتابعين إلى أن كان التدوين العام للسنة.

## من مظاهر عناية الأمة بسنة النبي ﷺ: الرحلة في طلبها:

ومن مظاهر عناية الأمة بسنة النبي ﷺ والتي تبين أنهم كانوا في غاية الحرص عليها أنهم أكثروا من الارتحال في طلبها، فلازموا الأسفار وقطعوا المهامه والقفار طلبًا لحديث رسول الله ﷺ ، ومعلوم أن الصحابة كانوا قد

تفرقوا في الأمصار ينشرون دين الله ﷻ، ولم يكونوا ﭫ على درجة واحدة في حفظ الأحاديث، بل كانوا متفاوتين في ذلك تفاوتًا كبيرًا، يقول مَسْرُوقٍ -وهو أحد التابعين-: «لَقَدْ جَالَسْتُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَوَجَدْتُهُمْ كَالإِخَاذِ، فَالإِخَاذُ يَرْوِي الرَّجُلَ، وَالإِخَاذُ يَرْوِي الرَّجُلَيْنِ، وَالإِخَاذُ يَرْوِي الْعَشَرَةَ، وَالإِخَاذُ يَرْوِي الْمِائَةَ، وَالإِخَاذُ لَوْ نَزَلَ بِهِ أَهْلُ الأَرْضِ لأَصْدَرَهُمْ...».

ولا سبيل يمكنهم من جمع هذه الأحاديث إلا الارتحال، فشمروا عن سواعد الجد وجابوا البلاد شرقًا وغربًا وبذلوا كل غال ونفيس واستعذبوا كل مر وصعب في سبيل الحصول على حديث رسول الله ﷺ.

فانظر كيف كان الواحد من الصحابة رضوان الله عليهم يقطع الأيام والليالي حتى يأخذ الحديث عن من رواه بلا واسطة، فهذا جابر بن عبد الله الأنصاري رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد؛ حيث يقول جابر: بَلَغَنِي عَنْ رَجُلٍ حَدِيثًا سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَاشْتَرَيْتُ بَعِيرًا ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَيْهِ رَحْلِي، فَسِرْتُ إِلَيْهِ شَهْرًا حَتَّى قَدِمْتُ عَلَيْهِ الشَّامَ، فَإِذَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أُنَيْسٍ ﭬ، فَقُلْتُ لِلْبَوَّابِ: قُلْ لَهُ: جَابِرٌ عَلَى الْبَابِ، فَرَجَعَ الرَّسُولُ فقَالَ: جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَخَرَجَ يَطَأُ ثَوْبَهُ، فَاعْتَنَقَنِي وَاعْتَنَقْتُهُ، فَقُلْتُ: حَدِيثًا بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الْقِصَاصِ، فَخَشِيتُ أَنْ تَمُوتَ أَوْ أَمُوتَ قَبْلَ أَنْ أَسْمَعَهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «يَحْشُرُ اللهُ ﷻ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُرَاةً...» الحديث.

وَرَوَى مَالِك عَنْ يَحْيَى بْن سَعِيد عَنْ سَعِيد بْن الْمُسَيِّب قَالَ: إِنْ كُنْت لَأَرْحَل الْأَيَّام وَاللَّيَالِي فِي طَلَب الْحَدِيث الْوَاحِد.

وَقَدْ رَوَى الدَّارِمِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيح عَنْ بُسْر بْن عُبَيْد الله - وَهُوَ بِضَمِّ الْمُوَحَّدَة وَسُكُون الْمُهْمَلَة - قَالَ: إِنْ كُنْت لَأَرْكَب إِلَى الْمِصْر مِنْ الْأَمْصَار فِي الْحَدِيث الْوَاحِد.

وقال أبو قلابة: أقمت بالمدينة ثلاثًا ما لي بها من حاجة إلا حديث بلغني عن رجل أقمت عليه حتى قدم فسألته.

وقصص العلماء في الرحلة وترك الأهل والأحباب من أجل حديث النبي ﷺ أكثر من أن تذكر، ومن رام التفصيل فليقرأ تراجم الأكابر كمالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة والسفيانين ويحيى بن معين وإسحاق والبخاري ومسلم وسائر أئمة الحديث فسيجد في ذلك عجبًا ويقطع بأن هذا من حفظ الله ﷻ لها أن هيأ لها أمثال هؤلاء، يقول العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني: «فأما السنة فقد تكفل الله بحفظها أيضًا؛ لأن تكفله بحفظ القرآن يستلزم تكفله بحفظ بيانه وهو السنة، وحفظ لسانه وهو العربية؛ إذ المقصود بقاء الحجة قائمة والهداية باقية بحيث ينالها من يطلبها؛ لأن محمدًا خاتم الأنبياء وشريعته خاتمة الشرائع، بل دل على ذلك قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ فحفظ الله السنة في صدور الصحابة والتابعين حتى كتبت ودونت كما يأتي، وكان التزام كتابتها في العهد النبوي شاقًا جدًا؛ لأنها تشمل جميع أقول النبي ﷺ وأفعاله وأحواله وما يقوله غيره بحضرته أو يفعله وغير ذلك.

والمقصود الشرعي منها معانيها، ليست كالقرآن المقصود لفظه ومعناه؛ لأنه كلام الله بلفظه ومعناه، ومعجز بلفظه ومعناه، ومتعبد بتلاوته بلفظه بدون أدنى تغيير، لا جرم خفف الله عنهم واكتفى من تبليغ السنة غالبًا بأن يطلع عليها بعض الصحابة، ويكمل الله تعالى حفظها وتبليغها بقدرته التي لا يعجزها شيء، فالشأن في هذا الأمر هو العلم بأن النبي ﷺ قد بلغ ما أمر به التبليغ الذي رضيه الله منه، وأن ذلك مظنة بلوغه إلى من يحفظه من الأمة ويبلغه عند الحاجة ويبقى موجودًا بين الأمة، وتكفل الله تعالى بحفظ دينه يجعل تلك المظنة مئنة، فتم الحفظ كما أراد الله تعالى، وبهذا التكفل يدفع ما يتطرق إلى تبليغ

القرآن كاحتمال تلف بعض القطع التي كتبت فيها الآيات، واحتمال أن يغير فيها من كانت عنده ونحو ذلك. ومن طالع تراجم أئمة الحديث من التابعين فمن بعدهم وتدبر ما آتاهم الله تعالى من قوة الحفظ والفهم والرغبة الأكيدة في الجد والتشمير لحفظ السنة وحياطتها بان له ما يحير عقله، وعلم أن ذلك ثمرة تكفل الله تعالى بحفظ دينه، وشأنهم في ذلك عظيم جدًا، أو هو عبادة من أعظم العبادات وأشرفها، وبذلك يتبين أن ذلك من المصالح المترتبة على ترك كتابة الأحاديث كلها في العهد النبوي؛ إذ لو كتبت لانسد باب تلك العبادة، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]».

## من مظاهر عناية الأمة بالسنة: وضع القواعد للقبول أو الرد:

لم تقتصر عناية أهل الحديث بالحديث من ناحية جمعه فقط، بل اعتنوا به أشد العناية من جهة السند والمتن ووضع القواعد الضابطة لقبوله أو رده فاهتموا بكل ما يتوقف عليه التمييز بين الطيب من الخبيث والصحيح من العليل حرصًا على سنة النبي ﷺ من أن يدخلها ما ليس منها، وصيانة للشريعة الغراء من صنيع أهل الأهواء، فقد بدأ الاعتناء بذلك مبكرًا فكانوا لا يسألون في زمن الصحابة رضي الله عنهم لكونهم عدول ثقات وثقهم رب العالمين، فلما وقعت الفتنة وظهر أهل الأهواء من الفرق الضالة المنحرفة سألوا عن الإسناد والرجال، ولم يأخذوا من الحديث إلا ما يعرفون؛ روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

فكانت بدايات وضع قواعد علم مصطلح الحديث ووضع الشروط للحديث الصحيح شروط في الإسناد وأخرى في المتن، ففي الإسناد اشترطوا

العدالة والضبط والاتصال، وفي المتن اشترطوا عدم الشذوذ والسلامة من العلة القادحة، حتى عرفت هذه الأمة بأنها أمة الإسناد كما قال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»، وقال الشافعي: «لولا أصحاب المحابر لصعدت الزنادقة المنابر».

فلم يأخذوا الحديث إلا عن العدول الضابطين والذين سلموا من الغفلة وسوء الحفظ، وهذا هو إمام دار الهجرة مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «لَقَدْ أَدْرَكْنَا فِي هَذَا الْمَسْجِدِ سَبْعِينَ مِمَّنْ يَقُولُ: قَالَ فُلَانٌ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَإِنَّ أَحَدَهُمْ لَوْ ائْتُمِنَ عَلَى بَيْتِ مَالٍ لَكَانَ أَمِينًا عَلَيْهِ فَمَا أَخَذْت مِنْهُمْ شَيْئًا، لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ».

وقال يحيى بن سعيد القطان: «كم من رجل صالح لو لم يحدث لكان خيرًا له» يريد من عنده غفلة وسوء حفظ.

وقال الإمام أحمد: «يكتب الحديث عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب، أو رجل يغلط في الحديث فيرد عليه فلا يقبل».

وقال سليمان بن موسى: «كانوا يقولون -يعني: أئمة الحديث-: لا تأخذوا العلم عن الصُحفيين –يعني: الذين يأخذون الأحاديث عن الصحف لا بالرواية – لكثرة ما يقع لهم من الخطأ والتصحيف وعدم التمييز».

يقول العلامة أحمد محمد شاكر في معرض رده على بعض طعون المستشرقين: (إن أئمة هذا الفن -الحديث- احتاطوا أشد الاحتياط في النقل، فكانوا يحكمون بضعف الحديث لأقل شبهة في سيرة الناقل الشخصية، أما إذا اشتبهوا في صدقه وعلموا أنه كذب في شيء من كلامه، فقد رفضوا كلامه وسموا حديثه: (موضوعًا) أو (مكذوبًا)، وإن لم يعرف عنه الكذب في رواية الحديث، مع علمهم بأنه قد يَصْدُقُ الكذوب. وكذلك توثقوا من حفظ كل

راوٍ، وقارنوا رواياته بعضها ببعض، وبروايات غيره، فإن وجدوا فيه خطأ كثيرًا وحفظًا غير جيد، ضعفوا روايته وإن كان لا مطعن عليه في شخصه ولا في صدقه خشية أن تكون روايته مما خانه فيه الحفظ.

وقد حرروا القواعد التي وضعوها لقبول الحديث، وحققوها بأقصى ما في الوسع الإنساني؛ احتياطًا لدينهم ونفيًا للخطأ عن سنة نبيهم، فكانت قواعدهم التي ساروا عليها أصح القواعد للإثبات التاريخي وأعلاها وأدقها، وإن أعرض عنها - في هذه العصور المتأخرة - كثير من الناس، وتحامَوْها بغير علم منهم ولا بينة...)، ثم ذكر رحمه الله جهود أهل الحديث في جمع السنة وتمييز صحيحها من سقيمها، ثم قال: (أفبعد هذا العمل الضخم والإنتاج الهائل العظيم يأتي أولئك المستشرقون ليسحروا أعين الناس ويستهووا عقولهم ويضعوا الغشاء على أبصارهم فيزعموا أنه ليس في الإمكان التحقق من صحة أي حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يثبتوا الأحاديث وينفوها بما تشتهي أنفسهم وترضى عقائدهم، ثم يلقوا على السنة كلها ظلالًا من الشك والريبة بالهوى والبهتان، وبغير برهان ولا دليل؟! إن المطلع على أقوال هؤلاء الناس يراهم يقبلون من الأحاديث أضعفها سندًا وأوهاها رواية، وافق رأيهم وهواهم وإن كان في كتاب من كتب التاريخ أو السير أو غيرها بدون إسناد، ويحكمون بالكذب والوضع على أكثر الأحاديث الصحاح، بما أجمع المسلمون على صحته وثبوته).

* * *

## علم الجرح والتعديل
## لصيانة السنة من كل دخيل

ومما يدل على عظيم اهتمام الأمة بسنة النبي ﷺ وحرصها على بقائها نقية من كل دخيل صافية من كل شائبة أنهم وضعوا علمًا تفردت به هذه الأمة دون سائر الأمم، هدفه حراسة حديث النبي ﷺ من كذب الكذابين والوضاعين؛ وهو علم «الجرح والتعديل».

وإليك نبذة مختصرة عن هذا العلم الجليل القدر العظيم النفع:

### تعريف الجرح والتعديل:

١- **الجرْح لغةً**: التأثير في البدن بشقٍّ أو قطع، واستعير في المعنويات بمعنى: التأثير في الدِّين أو الخُلُق بأوصاف تناقضهما.

**واصطلاحًا**: وصْفُ الراوي بما يقتضي ردَّ روايته، أو تليينه، أو تضعيفه.

٢-**التعديل لغة**: التقويم والتسوية، واستعير في المعنويات بمعنى الثَّناء على الشخص بما يدلُّ على حُسْن طريقته في الدِّين والخُلق.

**واصطلاحًا**: وصْف الراوي بما يقتضي قَبولَ روايته.

فعلم الجرح والتعديل هو: علم يبحث في معرفة أحوال الرُّواة من حيثُ القَبولُ والردّ.

**وغرضه** هو الذبُّ عن الشريعة، وصونها وحمايتها ممَّن يطعن فيها، أو يشوِّه سمعتَها.

القائمون بهذا الواجب هم علماءُ الحديث العارفون بأسبابه، ممَّن لديهم خبرةٌ كاملة بالحديث، وعِلله ورجاله.

قال الـمُعَلِّمي: «ليس نقْد الرُّواة بالأمر الهيِّن؛ فإنَّ الناقد لا بدَّ أن يكون

واسعَ الاطلاع على الأخبار المروية، عارفًا بأحوال السابقين وطُرق الرواية، خبيرًا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكَذِب والموقعة في الخطأ، ثم يحتاج إلى أن يعرفَ أحوال الراوي متى وُلِد؟ وبأيِّ بلد؟ وكيف هو في الدِّين والأمانة، والعقل والمروءة؟ ومع مَن سَمِع؟ وكيف كتابُه؟»

ثم يعرِف أحوالَ الشيوخ الذين يُحدِّث عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعاداتهم في الحديث، ثم يعرف مروياتِ الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبر بها، إلى غير ذلك مما يطول شرْحُه، ويكون مع ذلك متيقظًا مرهف الفَهْم، دقيق الفِطنة، مالكًا لنفسه، لا يستميله الهوى ولا يستفزُّه الغضب، ولا يستخفُّه بادر ظنّ حتى يستوفيَ النظر ويبلغ المقرّ، ثم يحسن التطبيق في حُكمه فلا يجاوز ولا يقصِّر.

وهذه مرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغْها إلاَّ الأفذاذ.

## عدالة الرواة وضبطهم:

وأهل الحديث – رحمهم الله – عندما تكلَّموا في الرِّجال؛ بحثوا في صِفتين:

• العدالة. • الضبط.

**والعدالة:** مَلَكة تحمل المرءَ على ملازمة التقوى، ومجانبة الفِسْق، وخوارم المروءة.

قال أبو عبدالله الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «أصْل عدالة المحدِّث أن يكون مسلمًا، لا يدعو إلى بِدعة، ولا يُعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالتُه».

قال يحيى بن معين: «آلة العدالة في الحديث: الصِّدْق، والشهرة بالطلب، وترْك البدع، واجتناب الكبائر».

قال أبو العالية: «كنت أرْحلُ إلى الرجل مسيرةَ أيام، فأتفقَّد صلاته، فإن

أجده يُحسنها ويقيمها، أقمتُ عليه، وكتبتُ عنه، وإن أجده يضيعها رحلتُ عنه، وقلت: هذا لِغَير الصلاة أضيع».

وسُئل ابن المبارك عن العدل، فقال: «مَن كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دِينه خربة، ولا يَكْذِب، ولا يكون في عقله شيء».

قال الإمام مالك: «لا يُؤخذ العِلم من أربعة، وخذوا ممَّن سوى ذلك: لا يؤخذ مِن سفيه معلن بالسَّفَه، وإن كان أرْوى الناس، ولا مِن صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا مِن كذَّاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذبَ على رسول الله...».

قال ابن حبَّان: «ومن المجروحين: المعلِن بالفسق والسفه وإن كان صدوقًا في روايته؛ لأنَّ الفاسق لا يكون عدلًا، والعدل لا يكون مجروحًا، ومَن خرج عن حدِّ العدالة لا يعتمد على صِدْقه».

ويُفهم من خلال هذه النصوص أنه يخرج بتعريف العدْل ما يلي:

الكافر، الصبي، المجنون، المبتدِع، الفاسق، المتَّهم بالكذب، الكذَّاب، ومخروم المروءة، والله أعلم.

قال الحافظ الذهبي: «ما كلُّ أحد فيه بِدعة، أو هفوة، أو ذنوب، يُقدح فيه بما يوهن حديثه، وليس من شرْط الثقة أن يكون معصومًا».

قال سعيد بن المسيب: «ليس من شريف، ولا من عالِم، ولا ذي سلطان إلاَّ وفيه عيْب ولا بدّ، ولكن من الناس من لا تُذكر عيوبه، مَن كان فضله أكثرَ من نقصه، وُهِب نقصه لفضله».

قال الإمام الشافعي: «... فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المُعَدَّل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المُجَرَّح».

قلتُ: إذا كان الأئمَّة لم يُسقطوا عدالةَ الراوي بسبب أغلبية حاله على الطاعات، مع علمهم بتقصير كلِّ واحد في هذا الجانب، وإقرارهم في الوقوع على بعضِ المعاصي في الجانب الآخر؛ إذ لا معصوم غير الرسول ﷺ فعدمُ سقوط عدالة مَن وَقَع في المعاصي وهو متأوِّل من باب الأوْلى؛ لأنَّ وقوعه في المحرَّم ليس من قبيل العناد واتباع الشهوات؛ بل بسبب خطئه في الاجتهاد.

قال أبو حاتم الرازي: «جاريتُ أحمد بن حنبل من شرب النبيذ من محدِّثي الكوفة، وسميت له عددًا منهم، فقال: هذه زلاَّت لهم، ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم»، والله أعلم.

## وتعرف العدالة بأمرين:

١- **الاستفاضة والشهرة**: كأن يشتهرَ الراوي بطلب العِلم والاجتهاد فيه، مع الأمانة والثِّقة بحيث يشيع الثناء عليه.

٢- **تنصيص أحد العلماء على عدالته**: ويكفي تعديلُ الإمام الواحد على القول الراجح قياسًا على قَبول خبر الثِّقة عند تفرده، بشرط أن يكون هذا العالِم غير متساهل في التعديل أو التوثيق، وألَّا يعارض توثيقَه قولُ إمام آخر؛ فعندئذٍ يُطلب الترجيح بضوابط التعارض.

**أما الضبط فهو نوعان:**

١-**ضبط صدر**: هو الراوي الذي يحفظ ما سمعه مع الضبط والإتقان، بحيث يتمكَّن من استحضار ما حَفِظ متى شاء.

٢-**ضبط كتاب**: وهو صيانته لكتابه منذ سمع فيه، وصحَّحه إلى أن يؤدِّي منه.

وقيَّد ابن حجر الضبط بـ «التام» إشارةً إلى الرتبة العُليا من ذلك، وليس التام المطلق كما فَهِمه بعضُ المعاصرين.

## شروط المُعَدِّل والجارِح:

١- أن يكون عدلًا، ورعًا، متيقظًا.

٢- أن يكون عارفًا بأسباب الجرْح والتعديل مُنْصِفًا.

٣- أن يكون بريئًا من التعصُّب والهوى والميل إلى الدنيا.

قال الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال»: «والكلام في الرُّواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخِبرة كاملة بالحديث وعِلله».

وقال في «تذكرة الحفَّاظ»: «فحق على المحدِّث أن يتورَّع في ما يؤدِّيه، وأن يسأل أهلَ المعرفة والورع؛ ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيلَ إلى أن يصير العارف الذي يزكِّي نقلةَ الأخبار ويجرحهم جهبذًا إلاَّ بإدمان الطلب، والفحْص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر، والتيقُّظ والفَهْم، مع التقوى والدِّين المتين، والإنصاف والتردُّد إلى مجالس العلماء، والتحرِّي والإتقان، وإلا تفعل

فَدَعْ عَنْكَ الْكِتَابَةَ لَسْتَ مِنْهَا وَلَوْ سَـوَّدْتَ وَجْهَكَ بِالْمِدَادِ

قال الله - تعالى -: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، فإن آنستَ يا هذا من نفسك فَهمًا وصدقًا، ودينًا وورعًا؛ وإلا فلا تتعنّ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي أو مذهب؛ فبالله لا تتعبْ، وإن عرفتَ أنك مُخَلِّط مُخَبِّط، مهمِل لحدود الله؛ فأرِحْنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج، وينكب الزغل، ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]، فقد نصحتُك؛ فعِلم الحديث صلف، فأين علم الحديث؟ وأين أهلُه؟ كدتُ ألاَّ أراهم إلاَّ في كتاب، أو تحتَ تراب».

قال ابن حجر في «نزهة النظر»: «وينبغي ألَّا يُقبل الجرح والتعديل إلا مِن

عدل متيقِّظ، فلا يُقبل جرْح مَن أفرط فيه؛ فجرح بما لا يقتضي ردَّ حديث المحدِّث، كما لا تُقبل تزكيةُ مَن أخذ بمجرَّد الظاهر؛ فأطلق التزكية.

وليحذر المتكلِّم في هذا الفن من التساهُل في الجرْح والتعديل، فإنَّه إن عدَّل أحدًا بغير تثبت، كان كالمُثبت حكمًا ليس بثابت، فيُخشى عليه أن يدخل في زُمرة «**مَن روى حديثًا وهو يظنُّ أنه كذب**»، وإن جرح بغير تحرُّز، فإنه أقدم على الطعْن في مسلم بريء من ذلك، ووسَمه بميسم سوء يبقى عليه عارُه أبدًا.

والآفة تدخل في هذا تارةً من الهوى والغَرَض الفاسد- وكلام المتقدِّمين سالم من هذا غالبًا- وتارةً من المخالفة في العقائد، وهو موجودٌ كثيرًا قديمًا وحديثًا، ولا ينبغي إطلاقُ الجرح بذلك...».

وقال أيضًا: «إنْ صَدَر الجرح من غير عارِف بأسبابه، لم يُعتبر به».

وقال بدر الدين بن جماعة: «من لا يكون عالِمًا بالأسباب، لا يُقبل منه جرْحٌ ولا تعديل، لا بالإطلاق ولا بالتقييد»؛ انتهى.

❋ ❋ ❋

## المبحث الثاني
## ظاهرة الطعن في السنة قديمًا وحديثًا

إن من يلقي نظرة تاريخية على ظاهرة الطعن في السنة وينظر في أحوال أهلها قديمًا وحديثًا يعرف حقيقة هذه الدعوة الهدامة، وكيف أنها تهدف إلى هدم هذا الدين في نهاية المطاف؛ فأهلها قديمًا هم أهل الزيغ والضلال من الفرق الضالة المنحرفة الذين تنكبوا الصراط، فمنهم من أوتي من سوء فهمهم كالخوارج الذين كفروا أكابر الصحابة كأبي بكر وعمر رضي الله عنهما وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضى بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما، ولذلك ردوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة لرضاهم بالتحكيم واتباعهم أئمة الجور على زعمهم، فلم يكونوا أهلًا لثقتهم، ومن هذه الطوائف قديمًا بل من أشرهم: الروافض ومن خرج من عباءاتهم من الباطنية والملاحدة الذين كفروا جمهور الصحابة رضي الله عنهم وعلى رأسهم الصديق والفاروق، وعثمان وعائشة رضي الله عنهم، ومن ثم ردوا أحاديث الصحابة إلا ما جاء عن طريق أئمتهم لاعتقادهم بعصمتهم، وبذلك حكموا على الأحاديث الصحيحة بالوضع، ثم وضعوا ولفقوا أحاديث مكذوبة ﴿مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍ﴾، وقد اشتهر الشيعة بالكذب حتى صار علمًا عليهم وقال الشافعي: «الشيعة أكذب الناس».

ولاشك أن ما ذهب إليه الخوارج والشيعة من تكفير الصحابة ورد حديثهم ضلال مبين وانحراف عن سواء السبيل، وتكذيب لصريح القرآن الذي وثق الله عز وجل فيه الصحابة وزكاهم ومدحهم فقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ ...﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ ...﴾ الآية.

يقول الدكتور/ مصطفى السباعي: «وكما وقف الشيعة من حديث الجمهور(أي: الصحابة) ذلك الموقف، كذلك وقف الخوارج موقفًا شبيهًا به، وهم وإن لم ينغمسوا في رذيلة الكذب على رسول الله ﷺ كما فعل أغمار الشيعة نظرًا لصراحتهم وتقواهم وبداوة طباعهم وبعدهم عن الأخذ بمذهب التقية الذي يؤمن به الشيعة لكنهم خالفوا الجمهور في مواقف تشريعية كثيرة فرويت عنهم أحكام غريبة مثل: إباحتهم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، وإنكارهم حكم الرجم الوارد في السنة.

ولم يكن سبب ذلك كما زعم بعض الكاتبين جهلهم بالدين وجرأتهم على الله واستحلالهم لما حرم الله ورسوله، بل كان سببه ما ذهبوا إليه من رد الأحاديث التي خرجت بعد الفتنة أو التي اشترك رواتها بالفتنة.

وإنه لبلاء عظيم؛ أن نسقط عدالة جمهور الصحابة الذين اشتركوا في النزاع مع معاويةً أو نسقط أحاديثهم ونحكم بكفرهم أو فسقهم، وهم في هذا الرأي لا يقلون عن الشيعة خطرًا، وفساد رأى وسوء نتيجة، وإذا كان مدار الاعتماد على الرواية هو صدق الصحابي وأمانته فيما نقل، وقد كان ذلك موفورًا عندهم، وكان الكذب أبعد شيء عن طبيعتهم ودينهم وتربيتهم، فما دخل ذلك بآرائهم السياسية وأخطائهم؟! أليس ذلك كمن يسقط زعيمًا وطنيًا أبلى في القضية الوطنية أحسن البلاء، وناضل الاستعمار بقلمه وماله ونفسه من عداد الزعماء ويجرده من صفة الوطنية، وينكر فضائله كلها ويردُ أخباره كلها؛ لأنه كان زعيم حزب تولى الحكم فأخطأ؛ لأنه حارب زعيمًا وطنيًا آخر وناصبه العداء، إذا كان هذا لا يجوز في حكم التاريخ والإنصاف والحق فأولى ألا يجوز حكم الشيعة والخوارج على الصحابة الذين لم يوافقوا عليًّا رضي الله عنه في بعض المواقف السياسية بإسقاط عدالتهم وتجريحهم في مروياتهم ووصمهم

بأوصاف لا تليق بعامة الناس، فكيف بأصحاب رسول الله الذين كان لهم في خدمة الإسلام والرسول قدم صدق لولاها لكنا نتيه في الظلمات ولا نعرف كيف نهتدي سبيلًا؟!!

**خلاصة القول**: أن السنة الصحيحة لقيت من عنت الشيعة والخوارج عناءً كبيرًا وكان لآرائهم الجائرة في الصحابة أثر كبير في اختلاف الآراء والأحكام في الفقه الإسلامي وفيما أثير حول السنة من شبه ستطلع عليها من الكلام عن شبه المستشرقين وأشياعهم.

## المطلب الأول: المعتزلة وسنة النبي ﷺ

لقد كان موقف المعتزلة من سنة النبي ﷺ غاية في الانحراف والزيغ، هذا الانحراف الناتج عن فساد منهجهم، وسوء معتقدهم في حكمهم على الصحابة رضي الله عنهم وكذا تقديمهم للعقل على النقل.

فإمامهم واصل بن عطاء شك في فسق الصحابة سواء من أصحاب علي رضي الله عنه، أو أصحاب معاوية رضي الله عنهم، وزعم أن فرقة من الفريقين فسقة لا بأعيانهم وأنه لا يعرف الفسقة منهما، فأجاز كون الفسقة من فريق علي وأتباعه؛ كالحسن، والحسين، وابن عباس، وغيرهم، أو من فريق عائشة وطلحة حتى قال:

«لَو شهد على وَطَلْحَة أَوْ علي أَوْالزُّبَيْر وَرجل من أَصْحَاب علي وَرجل من أصحاب الْجمل عندي على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه».

أما عمرو بن عبيد وفرقته فلم يكتفوا ببدعة واصل، بل زادوا عليها فقالوا بفسق كلتا الفرقتين المتقاتلتين يوم الجمل فلم يقبلوا شهادة أحد من الفريقين، ثم ازداد الأمر سوءًا وانحرافًا على يد أبي الهذيل المعروف بالعلاف، فقد

سعى في إبطال أحكام الشريعة حتى إن من المعتزلة من كفره كالجبائي، فزعم أن الحجة من طريق الأخبار لا تثبت بأقل من عشرين، منهم واحد من أهل الجنة - ويقصد به على نحلته -.

يقول البغدادي: «ما أراد أبو الهذيل باعتبار عشرين في الحجة من جملة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة في الأحكام الشرعية عن فوائدها؛ لأنه أراد بقوله: ينبغي أن يكون منهم واحد من أهل الجنة، واحدًا يكون على بدعته في الاعتزال والقدر وفي فناء مقدورات الله تعالى؛ لأن من لم يقل بذلك لا يكون عنده مؤمنًا ولا من أهل الجنة».

ولم يقل أحد قبل أبي الهذيل ببدعته هذه.

### النَّظَّام ومن تابعه:

ومن أشهر أعداء السنة قديمًا رجل اسمه النظّام (أبو إسحاق بن إبراهيم) خالط الزنادقة والفلاسفة فسد عقله وعقيدته، فأنكر معجزات النبي ﷺ، وحاول إبطال فروع الشريعة بإبطال الطرق الموصلة إليها؛ فطعن في السنة والإجماع وفتاوى الصحابة رضي الله عنهم، بل وقع فيهم فزعم أن أبا هريرة كان أكذب الناس، وطعن في الفاروق عمر رضي الله عنه وزعم أنه شك يوم الحديبية في دينه، وشك يوم وفاة النبي ﷺ إلى آخر طعونه في الفاروق رضي الله عنه، وعاب عثمان رضي الله عنه بإيوائه الحكم بن العاص في المدينة، واستعماله الوليد بن عقبة حتى صلى بالناس وهو سكران.

ثم ذكر عليًّا رضي الله عنه وزعم أنه سئل عن بقرة قتلت حمارًا، فقال: أنزل فيها برأيي، ثم قال النظّام عن علي: «ومن هو حتى يقضي برأيه؟!»، ووقع في ابن مسعود.

يقول صاحب «الفَرق بين الفِرق»:إن نسبة النظّام الصحابة إلى الجهل

والنفاق يترتب عليه خلود أعلام الصحابة في النار على رأي النظام.

**خلاصة القول**: إن موقف المعتزلة من السنة كان غاية في الانحراف، وفتح الباب على مصراعيه للزنادقة والملاحدة وكل من أراد الانخلاع من الدين وقيود الشريعة، فلم يكتف المعتزلة بطعنهم في الصحابة، بل رموا المحدثين بأنهم نواقل للأخبار لا يفهمون ما يروون، لقد هيأ هؤلاء الزنادقة بطعونهم الهادمة التي لا تستند إلى أي دليل علمي، بل ناتجة عن حقد دفين وزيغ واضح الفرصة لكل زنديق تستر بإظهار الإسلام، وأراد أن يكيد له باطنًا أن يبث سمومه وأحقاده، حتى أنه يذكر أن ثمامة بن أشرس الذي قاد حركة القول بخلق القرآن في عهد المأمون أنه رأى الناس يوم الجمعة يتعادون إلى المسجد لخوفهم فوات الصلاة فقال لرفيق له: «انظر إلى هؤلاء الحمير والبقر، ثم قال: ماذا صنع ذاك العربي بالناس يعني: رسول الله ﷺ».

وبالطبع تلقف أعداء الإسلام حديثًا من المستشرقين وأذنابهم هذه الطعون والافتراءات ووجدوا فيها نواة خصبة للطعن في السنة والصحابة والمحدثين لتشويه صورة الإسلام.

## المطلب الثاني: المستشرقون والسنة:

بعدما ذكرنا الطاعنين قديمًا في سنة النبي ﷺ من الفرق الضالة وأهل الزندقة نلقي الضوء الآن على بدايات الطعن في العصر الحديث والذي كان على يد من اصطلح على تسميتهم بالمستشرقين.

### من المستشرقون؟ وما هي دوافعهم؟!

الاستشراق هو دراسات أكاديمية يقوم بها غير المسلمين من غير العرب -سواء كانوا من الشرق أو الغرب- للإسلام عقيدةً وشريعةً ولغةً وحضارةً. والمستشرقون هم من يقوم بهذه الدارسات من غير الشرقيين خدمة للمبشرين

وللدوائر الاستعمارية لتحقيق أهدافهم في بلاد المسلمين.

بعدما أخفق الصليبيون في السيطرة على هذه الأمة عسكريًّا حيث باءت حملاتهم كلها بالفشل وأيقنوا أن السيطرة على هذه الأمة بهذه الطريقة أمر بعيد المنال إن لم يكن مستحيلًا، فاتجهوا وجهة أخرى؛ وهي محاولة غزو الأمة ثقافيًّا وفكريًّا؛ لنسف ثوابتها وصرفها عن مصدر عزها (دين الله) بالتشكيك والطعن، وذلك بتوجيه فئة منهم إلى دراسة الإسلام وتاريخ هذه الأمة وتراثها للبحث عن ثغرات ينفذون منها، ودعمتهم الحكومات بكل قوة، ووفرت لهم كل ما يعينهم على إنجاز مهمتهم الدنيئة والوصول إلى أهدافهم الخبيثة، فوفرت لهم الوقت والمال والكتب، والعجيب أن هؤلاء المستشرقين تم اختيارهم بعناية فكانوا صنفين من الناس:

**الصنف الأول**: إما من رجال الدين الحاقدين على الإسلام؛ نصارى كانوا أو يهود كـ(جولد اتشهر أو أوشخت) أو غيرهما.

**أما الصنف الثاني** منهم فكانوا من العسكريين الذين شاركوا في الاحتلال لبلادنا كـ(اندرس).

وكلا الصنفين كانا في غاية التعصب والحقد على الإسلام وأهله.

### أهداف الاستشراق:

بدراسة ظاهرة الاستشراق وأحوال المستشرقين وكتابتهم يمكنك أن تجمل أهدافهم في أمرين:

**الأول**: تقديم صورة مشوهة عن الإسلام للشعوب الغربية تحول بينهم وبين الدخول في هذا الدين ما طالعوه.

**والثاني**: غزو أمتنا فكريًّا وثقافيًّا، وهدم ثوابتها وصناعة أجيال قد انفصلت عراها بدينها؛ ليسهل تنصيرها أو على الأقل السيطرة عليها بسهولة.

أما عن الهدف الأول فها هو الأستاذ محمود محمد شاكر يبين لنا الصورة التي نجح المستشرقون في غرسها في عقول الأوربيين عن أمتنا فيقول: «هو أن هؤلاء العرب المسلمين هم في الأصل قومٌ بُداةٌ جُهّالٌ لا علمَ لهم كانَ، جِياعٌ في صحراءَ مجدبةٍ، جاءهم رجل من أنفسهم فادّعى أنه نبيٌّ مرسلٌ، ولَفَّق لهم دينًا من اليهودية والنصرانية، فصدَّقوه بجهلهم واتبعوه، ولم يلبث هؤلاء الجياعُ أن عاثوا بدينهم هذا في الأرض يفتحونها بسيوفهم، حتى كان ما كان، و دان لهم من غَوْغاءِ الأُمم من دان، و قامت لهم في الأرض بعد قليل ثقافةٌ وحضارةٌ جُلُّها مَسْلوبٌ من ثقافات الأمم السالفة كالفُرس والهند واليونان وغيرهم، حتّى لُغَتُهُمْ كُلّها مسلوبةٌ وعالةٌ على العِبْرية والسّريانية والآراميّة والفارسيَّة والحَبَشِيَّة، ثم كان من تصاريف الأقدار أن يكون علماء هذه الأمة العربية من غير أبناء العرب - الموالي- وأن هؤلاء هم الذين جعلوا لهذه الحضارة الإسلامية كلِّها معنًى.

هذا هو جوهر الصورة التي بثَّها المستشرقون في كُلِّ كُتُبهم عن دين الإسلامِ وعن عُلوم أهل الإسلام وفنونهم وآثارهم وحضارتِهم، وأنّ هذه الحضارة إنّما هي إحدى حضاراتِ«القرون الوسطى» المظلمة التي كان العالم يومئذٍ غارقًا فيها - يعنون عالمَهُم هم - يجري عليها حُكْم قُرونهم الوسطى! بَثّوا تلك الصورة في كُلّ كُتُبهم بمهارة وحِذْقٍ وخُبْثٍ مُعْرِقٍ، وبأسلوبٍ يُقنِع القارئ الأوربيّ المثقَّف الآن كُلّ الإقناع، وتنحطُّ في نَظَره حضارة الإسلام وثقافته انحطاطَ «القرون الوسطى»، ويزداد بذلك زَهْوًا بأنّ أسلافَهُ من اليونان والآريّين كانوا هم رَكائز هذه الحضارة المزيَّفَةِ الملفَّقةِ دينًا ولُغَةً وعلمًا وثقافةً وأدبًا وشعرًا، ويزداد بذلك الأوربيُّ- أيًّا كان- غَطْرسةً وتعاليًا وجَبَرِيَّةً، ولا يَرى في الدّنيا شيئًا لهُ قيمةٌ إلا وهو مستمدّ من أسلافِه اليونان والآريين والهَمَج الهامج!

ومن خِلالِ الصراحَة العارية التي طرحتْ كُلّ حجابٍ، أو الصراحة المتحجّبة بالبراءة وخلوص النيّة وحبّ العلم، أو بالصراحة الحيِيّة التي أمالَها الخَفَر إلى التبرُّج بحبِّ الإنصافِ- استطاع «الاستشراق» أن يجعل هذه الصورة حيّةً متحركة في جميع كتبه ومقالاته ودراساته ومباحثه على اختلافها، حتى الدراسات التي تستعصي على قبول هذه الصورة واضحةً لم تخلُ من غَمْزٍ خَبيءٍ ولَمْزٍ خفيٍّ يستدعي حُضور هذه الصورةِ بطريقةٍ مّا.

وكذلك نجح«الاستشراق» في تحقيق هدفه كلَّ النجاح، واستطاعَ أنْ يُدْرِج الإسلامَ وشرائعه وثقافته وحضارته في مُسْتَنقع «القرون الوسطى» الذي طَمَرته «النهضةُ الحديثة» ووَطِئَهُ «عصر الإحياء والتنوير» بأقدامِه وَطْأةَ المُتَثاقل، وبذلك عَصَم العقلَ الأوربيِّ المثقَّف من أن يزِلَّ زلَّةً فيرى في دين الإسلام أو في ثقافته وحضارته ما يوجبُ انبهارَه كما انبهر أسلافٌ له من قَبْلُ تساقطوا في الإسلام وثقافته وحضارته طواعيةً، ثم صاروا- مع الأسف- من بُناة مجده على مدى اثني عشر قرنًا على الأقل.

واعلم أني على عَمْدٍ هنا أتناسى عمل«الاستشراق» في السَّطْو على الكنوز المخبوءَة كانتْ في علم دار الإسلام، ثم ما بذلوه في نقله سِرًّا إلى علمائهم في زمنِ النَّأْنأة وما بعدها ليَبْنوا عليه حضارتهم العظيمة القائمة اليوم بيننا، وكيف أغلقوا الأبواب على ذِكْر ما سَطَوا عليه بالضَّبَّة والمفتاح؛ حتى لا يعلم خَبيئته أحد، حتى ولو كان أوربيًّا قُحًّا- وأتناسى على عَمْدٍ منّي أيضًا أحاديث السفاهةِ والبذاءةِ التي جرت على ألسنة دَهاقينهم من المطاعن في القرآن العظيم، وفي رسول الله ﷺ! وصحابته، إمدادًا لهيئات«التبشير»، للقيام بعملها النبيل في دار الإسلام وفي توابعه التي كانت محجوبة عنهم، ثم انفسح لها الطريق مع الزحف الأكبر».اهـ. هذا عن هدفهم الأول.

**أما عن هدفهم الثاني**: فقد نجح المستشرقون في اختراق عقول فئة من بني جلدتنا وحشوها بشبهاتهم وسمومهم عن طريق الدارسات في الجامعات الغربية والتي تولى التدريس فيها وأشرف عليها المستشرقون أو عن طريق من درس منهم في جامعتنا في القرن الماضي، وكذا بما نشروه من مؤلفاتهم والتي انتشرت على نطاق واسع في أوساط المثقفين لما تلاقيه من دعم مادي قوي، فصنعوا في نهاية المطاف مجموعة من المثقفين قد شربت شبهاتهم، ونكثت عقولهم فراحوا يبثون سمومهم في أبناء أمتنا، ويوجهون إلى سنة الرسول ﷺ وثوابت الأمة ويكتبون الكتب والمؤلفات التي تتخذ من كتابات المستشرقين مصدرًا على الرغم مما فيها من أكاذيب وتدليس وافتراء.

كما رأينا ذلك في كتابات أحمد أمين كـ «فجر الإسلام، وضحى الإسلام» وغيرهما، وكتابات طه حسين.

ومن أشهر هؤلاء: محمود أبو رية الذي كتب كتابًا أسماه: «أضواء على السنة» جمع فيه طعون أعداء السنة من القدماء والمستشرقين ليقدمها لأمتنا على أنها بحوث علمية، فتصدى له العلماء الأكابر، ففندوا شبهاته ودحضوا أباطيله.

ومن أشهر هؤلاء: العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني في كتابه: «الأنوار الكاشفة»، والعلامة الأزهري الدكتور/ محمد أبو شهبة في كتاب: «دفاع عن السنة المطهرة»، وكذا الدكتور/ مصطفى السباعي في كتاب: «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي».

## صور من تعصب المستشرقين وعدم نزاهتهم العلمية:

ذكرنا أن المستشرقين لم يكونوا باحثين عن الحق ولا طالبين له، ومن ثَمَّ لم يسلكوا منهجًا علميًّا صحيحًا، بل تلقفوا شبهات الفرق الضالة والزنادقة ثم أعادوا إنتاجها وزادوا عليها، ومن ثم كانوا حريصين على عدم إظهار

الحقائق بل كانوا حريصين على إخفائها وإطفاء نورها؛ يقول صاحب كتاب «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»: «لا أريد أنْ أذكر أمثلة عن تعصبه ضد الإسلام - وقد حَدَّثَنِي كثيرًا عن ذلك المرحوم الدكتور «حمود غرابة» مدير المركز الثقافي الإسلامي في لندن حينذاك - ولكني أكتفي بأنْ أذكر ما حَدَّثَنِي به البروفسور «أندرسون» نفسه من أنه أسقط أحد المُتَخَرِّجِينَ من الأزهر الذين أرادوا نوال شهادة الدكتوارة في التشريع الإسلامي من جامعة لندن لسبب واحد هو أنه قدم أطروحته عن حقوق المرأة في الإسلام وقد برهن فيها على أنَّ الإسلام أعطى المرأة حقوقها الكاملة، فعجبت من ذلك وسألت هذا المستشرق: «وكيف أسقطته ومنعته من نوال الدكتوارة لهذا السبب وأنتم تدّعون حرية الفكر في جامعاتكم؟»، قال: لأنه كان يقول: الإسلام يمنح المرأة كذا، والإسلام قَرَّرَ للمرأة كذا، فهل هو ناطق رسمي باسم الإسلام؟ هل هو أبو حنيفة أو الشافعي؟!!.

وقد حَدَّثَنَا الدكتور أمين المصري - وهو خِرِّيجُ كلية أصول الدين في الأزهر وكلية الآداب ومعهد التربية في جامعة القاهرة - عما لقيه من عناء في سبيل موضوع رسالته التي أراد أنْ يتقدم بها لأخذ شهادة الدكتوارة في الفلسفة من جامعات إنجلترا.

لقد ذهب إليها منذ بضع سنوات لدراسة الفلسفة وأخذ شهادة الدكتوارة بها، وما كان يطلع على برامج الدراسة - وخاصة دراسة العلوم الإسلامية فيها - حتى هاله ما رآه من تَحَامُلٍ وَدَسٍّ في كتب المُسْتَشْرِقِينَ، وخاصة «شاخت» فقرر أنْ يكون موضوع رسالته هو نقد كتاب شاخت في تاريخ الفقه الإسلامي.

وتقدم إلى البروفسور أندرسون ليكون مُشْرِفًا على تحضير هذه الرسالة وموافقًا على موضوعها، فأبى عليه هذا المستشرق أنْ يكون موضوع رسالته

نقد كتاب شاخت وَعَبَثًا حاول أنْ يوافق على ذلك، فلما يئس من جامعة لندن، ذهب إلى جامعة كامبردج وانتسب إليها، وتقدم إلى المشرفين على الدراسات الإسلامية فيها برغبته في أنْ يكون موضوع رسالته للدكتوراه هو ما ذكرناه، فلم يُبْدُوا رضاهم عن ذلك، وظن أنَّ من المُمْكِنِ موافقتهم أخيرًا، ولكنهم قالوا له بصريح العبارة: إذا أردت أنْ تنجح في الدكتوارة فَتَجَنَّبْ انتقاد شاخت، فإنَّ الجامعة لن تسمح لك بذلك، وعندئذ حَوَّلَ موضوع رسالته إلى «معايير نقد الحديث عند المحدثين، فوافقوه، ونجح في نوال الدكتوارة - وهو الآن أستاذ في كلية الشريعة بجامعة دمشق».

## المطلب الثالث: لماذا جعل الطاعنون الصحابة غرضًا لهم؟!

إن الناظر في صنيع الطاعنين في السنة من الزنادقة والمستشرقين اللئام يجد أن جميع هؤلاء قد جعلوا من الصحابة ﭫ وأئمة الحديث غرضًا لسهامهم ولاشك أن سبب ذلك أنهم يعلمون أن الصحابة ﭫ هم نقلة الدين وحراسه فمتى ما نالوا منهم، فقد أصابوا هدفهم.

إن أئمة السنة هم الذين قاموا عليها حفظًا وذبًّا عنها ونشرًا لها، والنيل منهم سيصرف الناس عنها؛ يقول الحافظ أبو زرعة الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة).

وإليك هذا المقال الرائع للعلامة **محمود شاكر**، الذي بيَّن فيه منزلة الصحابة، ورد على «سيد قطب» طعنه في معاوية وأبي سفيان وزوجته وعمرو بن العاص ﭫ: حسبُ امرئٍ مسلم لله أن يبلغَه قول رسولِ الله ﷺ:

«لا تسبُّوا أصحابي! لا تسبُّوا أصحابي! فو الذي نفسي بيده لو أنَّ أحدَكم أنفقَ مثل أُحُد ذهبًا ما أدركَ مُدّ أحدِهم ولا نصيفه!»، حتى يخشعَ لربِّ العالمين، ويسمعَ لنبيِّ الله ويُطيعُ، فكيف غرْب لسانه وضراوة فكرِه عن أصحابِ محمّد ﷺ، ثم يعلم علمًا لا يشوبُه شكٌّ ولا ريبةٌ، أنْ لا سبيلَ لأحدٍ من أهل الأرض -ماضيهِم وحاضرِهم- أن يلحقَ أقلَّ أصحابِه درجةً، مهما جهد في عبادتِه، ومهما تورّعَ في دينِه، ومهما أخلص قلبه من خواطر السوء في سرّه وعلانيته. ومن أين يشكُّ وكيف يطمعُ، ورسول الله لا ينطِقُ عن الهوى، ولا يُداهنُ في دين، ولا يأمرُ الناسَ بما يعلم أنّ الحقَّ على خلافِه، ولا يُحدّثُ بخبر، ولا ينعتُ أحدًا بصفة إلا بما علمه ربُّه وبما نبأه؟ وربُّه الذي يقول له ولأصحابه: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الزمر].

ثم يُبين ﷺ عن كتابِ ربّه فيقول: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ». ثم يزيدُ الأمرَ بيانًا ﷺ، فيدلّ المؤمنين على المنزلة التي أنزلَها اللهُ أصحابَ محمد رسول الله، فيقول: «يأتي على الناس زمانٌ، فيغزو فِئَامٌ فيفتح لهم ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيُقال: فيكم مَن صاحبَ رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم! فيُفتح لهم. ثم يأتي على الناس زمانٌ فيغزو فئامٌ من الناس فيُقال: هل فيكم من صاحبَ أصحابَ رسول الله؟ فيقولون: نعم! فيُفتح لهم، ثم يأتي على الناس زمان، فيغزوا فئام من الناس، فيقال: هل فيكم من صاحبَ من صاحبَ أصحاب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم! فيُفتَح لهم». فإذا كان هذا مبلغ صحبة رسول الله،

فأيّ مسلم يطيق بعد هذا أن يبسطَ لسانَه في أحدٍ من صحابة محمد رسول الله؟ وبأيّ لسانٍ يعتذر يوم يخاصِمونَه بين يدي ربهم؟ وما يقول وقد قامت عليه الحجة من كتاب الله ومن خبر نبيه؟! وأين يفرّ امرؤٌ من عذاب ربه؟! وليس معنى هذا أنّ أصحابَ محمد رسول الله معصومون عصمة الأنبياء، ولا أنهم لم يُخْطِئوا قط ولم يُسيئوا، فهم لم يدّعوا هذا، وليس يدّعيه أحدٌ لهم، فهم يخطئون ويصيبون، ولكنّ الله فضّلهم بصحبةِ رسوله فتأدّبُوا بما أدّبهم به، وحرصوا على أن يأتوا من الحق ما استطاعوا، وذلك حَسْبُهُم، وهو الذي أمِروا به، وكانوا بعدُ توّابين أوابين كما وصفهم في محكم كتابه؛ فإذا أخطأَ أحدُهم، فليس يحل لهم ولا لأحدٍ من بعدهم، أن يجعلَ الخطأَ ذريعةً إلى سبِّهم والطّعن عليهم. هذا مجمل ما أدّبنا به اللهُ ورسولُه، بَيْدَ أنّ هذا المجمل أصبح مجهولًا مطروحًا عند أكثر من يتصدّى لكتابة تاريخ الإسلام من أهل زماننا، فإذا قرأَ أحدُهم شيئًا فيه مطعنٌ على رجلٍ من أصحاب رسول الله سارع إلى التوغل في الطعن والسب، بلا تقوى ولاً ورع، كلا، بل تراهم ينسوْن كلَّ ما تقضي به الفطرة من التثبّت من الأخبار المروية، على كثرة ما يحيط بها من الريب والشكوك، ومن العِلل الدافعة إلى وضعِ الأحاديث المكذوبة على هؤلاء الصحابة.

ولن أضرب المثل بما يكتبُه المستشرقون ومن لفّ لفّهم فهم كما نعلم، ولا بأهل الزيغ والضلال والضغينة على أهل الإسلام، كصاحب كتاب «الفتنة الكبرى» وأشباهه من المؤلّفين، بل سآتيك بالمثل من كلام بعض المتحمِّسين لدينِ ربهم، المعلنين بالذب عنه والجهاد في سبيله لتعلمَ أنّ أخلاقَ المسلم هي الأصل في تفكيره وفي مناهجه وفي علمه، وأن سمةَ الحضارة الوثنية الأوروبية تنفجر أحيانًا في قلب من لم يحذر ولم يتق بكل ضغائنِ القرن العشرين، وبأسوأ

سخائم هذه الحضارة المتعدّية لحدود الله التي كتب على عباده – مسلمهم وكفارهم – أن لا يتعداها.

أربعة من أصحاب رسول الله ﷺ هم: أبو سفيان بن حرب، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وهند بنت عتبة بن ربيعة–أم معاوية رضي الله عنهم كيف يتكلّم أحدُ الناس عنهم؟.

١- «فلما جاء معاوية، وصَيَّرَ الخلافة الإسلامية ملكًا عضوضًا؛ في بني أمية؛ لم يكن ذلك من وحي الإسلام، إنما من وَحْي الجاهلية» ولم يكتفِ بهذا بل شملَ بني أميّة جميعًا، فقال: «فأمية بصفة عامة لم يعمر الإيمانُ قلوبَها، وما كان الإسلام لها إلا رداء تخلعه وتلبَسُه حسب المصالح والملابسات».

٢- ثم يذكر يزيد بن معاوية بأسوأ الذّكر، ثم يقول: «و هذا هو الخليفة الذي يفرضُه معاوية على الناس، مدفوعًا إلى ذلك بدافع لا يعرفه الإسلام؛ دافع العصبية العائلية القبلية، وما هي بكثيرة على معاوية ولا بغريبة عليه. فمعاوية هو ابنُ أبي سفيان، وابنُ هند بنت عتبة، وهو وريث قومِه جميعًا وأشبهُ شيءٍ بهم في بُعدِ روحه عن حقيقة الإسلام، فلا يأخذ أحدٌ الإسلامَ، بمعاوية أو بني أمية؛ فهو منه ومنهم بريئ».

٣- «ولسنا نُنكِر على معاوية في سياسة الحكم ابتداعَه نظام الوراثة وقهر الناس عليها فحسب، إنما ننكر عليه أولًا وقبل كل شيء: إقصاءَه العنصر الأخلاقي في صراعه مع علي، وفي سيرتِه في الحكم بعد ذلك إقصاءً كاملًا لأول مرة في تاريخ الإسلام ...فكانت جريمة معاوية الأولى، التي حطّمَتْ روحَ الإسلام في أوائل عهدِه هي نفي العنصر الأخلاقي من سياسته نفيًا باتًّا. ومما ضاعفَ الجريمة أنّ هذه الكارثة باكرت الإسلامَ ولم تنقض إلا ثلاثون

سنة على سُنَنِه الرفيعة... ولكي نُدرك عمقَ هذه الحقيقة يجب أن نستعرِضَ صُوَرًا من سياسة الحكم في العهود المختلفة على أيدي أبي بكر وعمر، وعلى أيدي عثمان ومروان...ثم على أيدي الملوك من أمية...ومن بعدهم من بني العباس، بعد أن خُنقت روحُ الإسلام خنقًا على أيدي معاوية وبني أمية».

٤- «ومضى عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى رحمة ربه، وجاءَ معاوية بن هند وابن أبي سفيان!» (وأنا أستغفر الله من نقل هذا الكلام، بمثل هذه العبارة النابية، فإنه أبشع ما رأيتُه) ثم يقول: «فلئنْ كان إيمان عثمان وورعُه ورقّته كانت تقف حاجزًا أمام أميّة.. لقد انهار هذا الحاجز، وانساح ذلك السّدّ، وارتدت أمية طليقةً حرّة إلى وراثاتها في الجاهلية والإسلام، وجاء معاوية تُعاونه العصبةُ التي على شاكلتِه، وعلى رأسِها عمرو بن العاص؛ قومٌ تجمعُهم المطامعُ والمآرب، وتدفعُهم المطامِحُ والرغائب، ولا يُمسِكُهم خُلُق ولا دين ولا ضمير» (و أنا أستغفر الله وأبرأ إليه)، ثمّ قالَ: «و لا حاجة بنا للحديث عن معاوية؛ فنحن لا نؤرّخ له هنا، وبحسبنا تصرّفه في توريث يزيد الملك لِنعلمَ أيّ رجل هو، ثم بحسبنا سيرة يزيد لنقدّر أيّة جريمة كانت تعيش في أسلاخ أمية على الإسلام والمسلمين».

٥- ثم ينقل خطبةً يزعم أنها لمعاوية في أهل الكوفة بعد الصّلح يجئ فيها قول معاوية: «وكلّ شرطٍ شرطتُه فتحت قدميّ هاتين»، ثم يعقّب عليه مستدركًا: و الله تعالى يقول: ﴿وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهْدِ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] والله يقول: ﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمِۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾ [الأنفال: ٧٢]. فيؤثر الوفاء بالميثاق للمشركين المعاهدين، على نصرة المسلمين لإخوانهم في الدين، أما معاوية فيخيس بعهدِه للمسلمين ويجهر بهذه

الكبيرة جهرة المتبجِّحِين، إنه من أمية، التي أبت نحيزتها أن تدخل في حلف الفضول!».

٦- ثم يذكر خطبةً أخرى لمعاوية في أهل المدينة: «أما بعد؛ فإني والله ما وليتُها بمحبةٍ علمتُها منكم» ثم يعلق عليها فيقول: «أجل، ما وليها بمحبة منهم، وإنه ليعلم أن الخلافة بيعة الرضى في دين الإسلام، ولكن ما لمعاوية وهذا الإسلام.. وهو ابنُ هند وابن أبي سفيان؟!».

٧- «وأما معاوية بعد علي، فقد سارَ في سياسة المال سيرته التي ينتفي منها العنصر الأخلاقي، فجعله للرُّشى واللهي وشراء الذمم في البيعة ليزيد، وما أشبه هذه الأغراض بجانب مطالب الدولة والأجناد والفتوح بطبيعة الحال».

٨- ثم قال شاملًا لبني أمية: «هذا هو الإسلام على الرغم مما اعترضَ خطواته العملية الأولى من غلبة أسرة لم تعمرْ روحُ الإسلام نفوسَها، فآمنَتْ على حرف حين غلب الإسلام، وظلت تحلم بالملك الموروث العضوض حتى نالته، فسارت بالأمر سيرةً لا يعرفها الإسلام».

هذا ما جاء في ذكر معاوية، وما أضفى الكاتبُ من ذيوله على بني أمية، وعلى عمرو بن العاص.

وأما ما جاء عن أبي سفيان بن حرب؛ فانظر ماذا يقول:

٩- «أبو سفيان هو ذلك الرجل الذي لقي الإسلام منه والمسلمون ما حفلت به صفحاتُ التاريخ، والذي لم يُسْلِمْ إلا وقد تقرّرت غلبةُ الإسلام. فهو إسلام الشفة واللسان لا إيمان القلب والوجدان، وما نفذ الإسلام إلى قلب ذلك الرجل قطّ؛ فلقد ظل يتمنى هزيمة المسلمين ويستبشر لها في يوم حنين، وفي قتال المسلمين والروم فيما بعد، بينما يتظاهر بالإسلام. ولقد ظلّت العصبية الجاهلية تسيطر على فؤاده ...وقد كان أبو سفيان يحقد على الإسلام

والمسلمين، فما تعرض فرصة للفتنة إلا انتهزها».

١٠- «ولقد كان أبو سفيان يحلمُ بملك وراثي في بني أمية منذ تولى الخلافة عثمان؛ فهو يقول: «يا بني أمية ...تلقفوها تلقف الكرة؛ فو الذي يحلف به أبو سفيان؛ ما زلت أرجوها لكم، ولتصيرنَّ إلى صبيانكم وراثة!».

وما كان يتصوّر حكمَ المسلمين إلا ملكًا حتى في أيام محمد، (وأظنُّ أنا أنه من الأدب أن أقول: ﷺ)؛ فقد وقفَ ينظر إلى جيوش الإسلام يوم فتح مكة، ويقول للعباس بن عبد المطلب: «والله يا أبا الفضل؛ لقد أصبح ملك ابن أخيك اليوم عظيمًا». «فلما قال له العباس: إنها النبوة! قال: نعم إذن! ...»

«نعم إذن! وإنها لكلمةٌ يسمعها بأذنه فلا يفقهها قلبُه؛ فما كان مثل هذا القلب ليفقَهَ إلا معنى الملك والسلطان».

ثم يقول عن هند بنت عتبة أم معاوية:

١١- «ذلك أبو معاوية، فأمّا أمّه هند بنت عتبة؛ فهي تلك التي وقفَتْ يومَ أحد تلغ في الدم؛ إذ تنهش كبد حمزة كاللبؤة المتوحشة، لا يشفع لها في هذه الفعلة الشنيعة حق الثأر على حمزة؛ فقد كان قد مات»، وهي التي وقفت بعد إسلام زوجها كرهًا بعد إذْ تقرّرت غلبةُ الإسلام تصيح: «اقتلوا الخبيثَ الدنس الذي لا خير فيه، قُبِّح من طليعة قوم! هلا قاتلتم ودفعتم عن أنفسكم وبلادكم؟».

هؤلاء أربعةٌ من أصحابِ رسول الله ﷺ، يذكُرُهم كاتبٌ مسلم بمثلِ هذه العبارات الغربية النابية! بل زاد فلم يعصم كثرةَ بني أمية من قلمه، فطرح عليهم كلَّ ما استطاع من صفاتٍ تجعلهم جملة واحدة برآءً من دين الله، ينافقون في إسلامهم، وينفون من حياتهم كل عنصر أخلاقي! كما سمّاه..

وأنا لن أناقش الآن هذا المنهجَ التاريخي؛ فإنّ كلّ مُدّعٍ يستطيع أن يقول: هذا منهجي، وهذه دراستي، بل غاية ما أنا فاعل أنْ أنظُرَ كيف كان أهل هذا

الدين ينظرون إلى هؤلاء الأربعة بأعيانهم، وكيف كانوا – هؤلاء الأربعة – عند من عاصرهم ومن جاءَ بعدهم من أئمة المسلمين وعلمائهم، وأيضًا فإني لن أحقّقَ في هذه الكلمة فسادَ ما بُني عليه الحكم التاريخي العجيبُ، الذي استحدثه لنا هذا الكاتب، بل أدعه إلى حينه.

– **فمعاوية بن أبي سفيان** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أسلمَ عام القضية، ولقِيَ رسولَ الله ﷺ مُسْلمًا، وكَتَم إسلامَه من أبيه وأمه، ولما جاءتِ الرِّدة الكبرى، خرجَ معاوية في هذه القِلّة المؤمنة التي قاتلت المرتدين، فلما استقر أمرُ الإسلام وسيَّرَ أبو بكر الجيوشَ إلى الشام، سار معاوية مع أخيه يزيد بن أبي سفيان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فلما ماتَ يزيد في زمن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال لأبي سفيان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أحسنَ اللهُ عزاءَك في يزيد، فقال أبو سفيان: من وليت مكانه؟ قال: أخاه معاوية، قال: وصلتك رحم يا أمير المؤمنين.

وبقي معاوية واليًا لعمر على عمل دمشق، ثم ولاه عثمان الشامَ كلها، حتى جاءت فتنةُ مقتل عثمان، فولى معاوية دمَ عثمان لقرابته، ثم كان بينه وبين علي ما كان.

ويروى البخاري: أنّ معاوية أوترَ بعد العشاء بركعة، وعنده مولى لابن عباس، فأتى ابنَ عباس فقال: دعه؛ فإنّه صَحِبَ رسولَ اللهِ ﷺ. و قال في خبرٍ آخر: هل لكَ في أمير المؤمنين معاوية؛ فإنه أوتر بواحدة؟ فقال ابنُ عباس: إنه فقيه.

وروى أحمد في «مسنده» عن مجاهد وعطاء عن ابن عباس: أن معاوية أخبره أن رسول الله ﷺ قصّرَ شعرَه بمشقص. فقلتُ لابن عباس: «ما بلغنا هذا الأمر إلا عن معاوية»! فقال: «ما كان معاوية على رسول الله ﷺ متهمًا». وعن أبي الدرداء: ما رأيتُ أحدًا بعد رسول الله ﷺ أشبهَ صلاةٍ برسول الله ﷺ من أميركم هذا (يعني: معاوية)..

وروى أحمد في مسنده عن أبي أمية عمرو بن يحيى بن سعيد عن جده: أنّ معاوية أخذَ الإداوة (إناء من جلد صغير كالقربة) بعد أبي هريرة يتّبعُ رسولَ الله ﷺ بها واشتكى أبو هريرة، فبينا هو يوضئ رسولَ الله ﷺ رفع رأسَه إليه مرة أو مرتين، فقال: «**يا معاوية! إنْ وليتَ أمرًا؛ فاتّقِ اللهَ ﷻ واعدِلْ**»، قال معاوية: فما زلتُ أظنّ أني مبتلى بعملٍ لقول النبي ﷺ حتى ابتليتُ.

وروى أحمد في «مسنِده» عن العرباضِ بن سارية السلمي؛ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ وهو يدعونا إلى السحور في شهر رمضان: «**هلموا إلى الغداء المبارك**»! ثم سمعتُه يقول: «**اللهم علِّمْ معاوية الكتابَ والحسابَ، وقِهِ العذابَ**».

وروى أحمد في «مسنده» عن عبد الرحمن بن أبي عميرة عن النبي ﷺ؛ أنه ذكرَ معاوية فقال: «**اللهم اجعله هاديًا مهديًا، واهد به**».

هذا بعض ما قيل في معاوية رضي الله عنه، وفي دينِه وإسلامِه، فإن كان هذا الكاتب قد عرفَ واستيقَنَ أنّ الروايات المتلقفة من أطراف الكُتب تنقض هذا نقضًا حتى يقول: إنّ الإسلام بريءٌ منه، فهو وما علم.

وإنْ كان يعلم أنه أحسَنُ نظرًا ومعرفةً بقريش من أبي بكر حين ولىّ يزيدَ بن أبي سفيان، وهو من بني أمية، وأنفذُ بصرًا من عمر حين ولَّى معاوية. فهو وما عَلِمَ!!

وإنْ كان يعلم أنّ معاوية لم يقاتِل في حروبِ الرِّدة إلا وهو يضمِرُ النّفاقَ والغدر، فله ما علم!!

وإنْ كان يرى ما هو أعظمُ من ذلك؛ أنّه أعرفُ بصحابة رسولِ الله ﷺ من رسولِ الله الذي كان يأتيه الخبرَ من السّماء بأسماءِ المنافقين بأعيانهم؛ فذلك ما أعيذُه منه أن يعتقدَه أو يقوله.

ولكن لينظرْ فرقَ ما بين كلامه وكلام أصحاب رسول الله عن رجل آخر

من أصحابه، ثم ليقطَعْ بنفسِه ما شاءَ من رحمة الله أو من عذابه، ولينظرْ أيّهما أقوى برهانًا في الرواية؛ هذا الذي حدّثنا به أئمةُ دينِنا، أم ما انضمّت عليه دفتا كتاب من عُرْض كتب التاريخ، -كما يزعمون-؟! ولينظُرْ لنفسِه حتى يرجحَ روايةً على روايةٍ، وحديثًا على حديث، وخبراً على خبر، وليعلمْ أنّ الله تعالى أدّبَ المسلمين أدبًا لم يزالوا عليه مذ كانت لدينِ الله الغلبة، حتى ضربَ اللهُ على أهل الإسلام الذّلة بمعاصيهم وخروجِهم عن حدّ دينهم واتّباعهم الأمم في أخلاقها وفي فكرها وفي تصوّرها للحياة الإنسانية؛ يقول ربنا -سبحانه وتعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، ويقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞ﴾ [الحجرات: ١٢]، ويقول تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: ٣٦].

و لينظرْ أنّى له أن يعرفَ أنّ معاوية كان يعمل بوحي الجاهلية لا الإسلام، وأنه بعيدُ الروح عن حقيقة الإسلام، وأنّ الإسلامَ لم يعمُرْ قلبَه، وأنه خَنَقَ روحَ الإسلام هو وبنو أبيه، وأنه هو وعمرو بن العاص ومن على شاكلتهم لا يُمْسِكُهم خلقٌ ولا دينٌ ولا ضمير، وأنّ في أسلاخ معاوية وبني أمية جريمة أيّ جريمة على الإسلام والمسلمين، وأنه يخيس بالعَهد ويجهَر بالكبيرة جهرةَ المتبجِّجين، وأنّه ما لمعاوية وهذا الإسلام؟ وأنّه ينفي العنصرَ الأخلاقي من سِيرته، ويجعل مالَ الله للرشى واللهي وشراء الذمم، وأنه هو وبنو أمية آمنوا على حرف حين غلبَ الإسلامُ.

-**أما أبو سفيان** رَضِوَٱللَّهُعَنهُ؛ فقد أسلمَ ليلة الفتح، وأعطاه رسولُ الله من غنائمَ حنين كما أعطى سائر المؤلفة قلوبهم؛ فقال له: والله؛ إنكَ لكريمٌ فداكَ أبي

وأمي، والله؛ لقد حاربتُكَ فلنعمَ المحاربُ كنتَ، ولقد سالمتُكَ فلنعم المسالمُ أنتَ، جزاك الله خيرًا.

«ثم شهدَ الطائفَ مع رسول الله، وفُقئت عينه في القتال، وولّاه رسولُ الله ﷺ نجران -ورسولُ الله لا يولّي منافقًا على المسلمين- وشهِد اليرموك، وكان هو الذي يحرض الناسَ ويحثّهم على القتال، وقد ذكر الكاتبُ في ما استدل به على إبطان أبي سفيان النّفاق والكفر أنّه كان يستبشر بهزيمةِ المسلمين في يوم حنين، وفي قتال المسلمين والروم فيما بعد، وهذا باطلٌ مكذوب وسأذكر بعد تفصيل ذلك.

أما قول أبي سفيان للعباس: «لقد أصبح ملك ابن أخيك اليوم عظيمًا»، قال العباس: إنها النبوة! فقال أبو سفيان: فنعم إذن. فهذا خبرٌ طويل في فتح مكة، قبل إسلامه، وكانت هذه الكلمة «نعم إذن» أوّلَ إيذانٍ باستجابتِهِ لداعي الله، فأسلم رضي الله عنه، وليست كما أولها الكاتب: «نعم إذن. وإنها كلمةٌ يسمعها بأذنه فلا يفقهها قلبه، فما كان مثل هذا القلب ليفقه إلا معنى الملك والسلطان»!! إلا أن يكون الله كشفَ له ما لم يكشِف للعباس ولا لأبى بكر ولا لعمر ولا لأصحابِ رسول الله من المهاجرين والأنصار، وأعوذُ بالله مِنْ أنْ أقولَ ما لم يُكشَف لرسول الله ونبيِّه ﷺ.

وعن ابن عباس أنّ أبا سفيان قال: يا رسول الله ثلاثًا أعطنيهِن. قال: «**نعم**». قال: تأمرني حتى أقاتل الكفارَ كما قاتلتُ المسلمين، قال: «**نعم**». قال: ومعاوية تجعله كاتبًا بين يديك، قال: «**نعم**». وذكرَ الثالثةَ، هو أنّه أرادَ أن يُزوِّجَ رسولَ الله ﷺ بابنتِهِ الأخرى عزّة بنت أبي سفيان واستعان على ذلك بأختِها أم حبيبة، فقال: «**إنّ ذلك لا يحل لي**».

- **وأمّا هند بنت عتبة أم معاوية** رضي الله عنهما؛ فقد روي عن عبد الله بن الزبير قال:

لما كان يوم الفتح؛ أسلمَتْ هند بنت عتبة ونساء معها، وأتين رسولَ الله وهو بالأبطح، فبايَعْنَه، فتكلّمتْ هند، فقالت: يا رسول الله! الحمد لله الذي أظهرَ الدين الذي اختارَه لنفسه لتنفعني رحمُك يا محمد! إني امرأةٌ مؤمنة بالله مصدّقة برسولِه، ثم كشفتْ عن نقابِها. وقالت: أنا هند بنت عتبة. فقال رسولُ الله: «**مرحبًا بكِ**». فقالت: والله؛ ما كان على الأرض أهل خباء أحبّ إليّ من أن يذلُّوا من خبائك، ولقد أصبحتُ وما على الأرض أهل خباء أحبّ إليّ من أن يعزّوا من خبائك، فقال رسول الله: «**وزيادة ...**».

قال محمد بن عمر الواقدي: لما أسلمتْ هند؛ جعلتْ تضربُ صنمًا في بيتِها بالقدوم حتى فلذته فلذة، وهي تقول: كنا منكَ في غرور، وروى البخاري هذا الخبرَ عن أمّ المؤمنين عائشة.

فهل يعلم عالمٌ أنّ إسلامَ أبي سفيان وهند كان نفاقًا وكذبًا وضغينة؟ لا أدري، ولكن أئمّتنا من أهلِ هذا الدين لم يطعَنُوا فيهم، وارتضاهم رسولُ الله ﷺ، وارتضى إسلامَهم، وأمّا ما كان من شأنِ الجاهلية؛ فقلّ رجلٌ وامرأةٌ من المسلمين لم يكنْ له في جاهليته مثل ما فعلَ أبو سفيان أو شبيهٌ بما يُروى عن هند إنْ صحّ.

- **وأما عمرو بن العاص**، فقد أسلمَ عام خيبر؛ قدم مهاجرًا إلى الله ورسوله، ثم أمّره رسول الله ﷺ على سرية إلى ذات السلاسل يدعو بليًّا إلى الإسلام، ثم استعمله رسولُ الله على عمان، فلم يزل واليًا عليها إلى أن تُوفي رسول الله ﷺ. ثم أقرّه عليها أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم استعمله عمر.

وروى الإمامُ أحمد في «مسنده» من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**ابنا العاص مؤمنان**»؛ يعني: هشامًا وعمروًا.

وروى الترمذي وأحمد في «مسنده» عن عقبة بن عامر الجهني: سمعتُ

رسولَ الله ﷺ يقول: «**أسلمَ الناسُ وآمنَ عمرُو بن العاص**».

وروى أحمد في «مسنده» عن طلحة بن عُبيد الله، قال: ألاَ أُخبركم عن رسول الله ﷺ بشيءٍ؟ ألا إني سمعتُه يقول: «**عمرو بن العاص من صالحي قريش، ونعم أهلِ البيت أبو عبد الله، وأمّ عبد الله، وعبد الله**».

فإذا كان جهاد عمرو، وشهادة أصحاب رسول الله ﷺ، وتولية رسول الله، ثم أبي بكر ثم عمر لا تدلّ على شيء من فضلِ عمرو بن العاص، ولا تدلّ على نفي النّفاقِ في دين الله عنه؛ فلا ندري بعد ما الذي ينفع عمروًا في دنياه وآخرته؟! ولستُ أتصدّى هنا لتزييفِ ما كتبه الكاتبُ من جِهة التاريخ، ولا من جهة المنهج، ولكني أردتُ –كما قُلتُ– أن أُبَيِّنَ أنّ الأصلَ في دينِنا هو تقوى الله وتصديق خبر رسول الله، وأنّ أصحابَ محمد ﷺ ليسوا لعّانين ولا طعانين ولا أهل إفحاش ولا أصحاب جرأة وتهجّم على غيب الضمائر، وأنّ هذا الذي كانوا عليه أصلٌ لا يمكن الخروج منه؛ لا بحجّة التاريخ، ولا بحجّة النّظر في أعمالِ السابقين للعبرة واتّقاءِ ما وقعُوا فيه من الخطأ.

ولو صحَّ كلّ ما يُذكَر مما اعتمد عليه الكاتبُ في تمييزِ صفات هؤلاء الأربعة وصفة بني أمية عامة؛ لكان طريق أهل الإسلام أن يحملوه على الخطأ في الاجتهاد من الصّحابي المخطئ، ولا يدفعهم داءُ العصر أن يُوغِلوا من أجلِ خبرٍ أو خبرين في نفي الدين والخُلُق والضمير عن قومٍ هم لقربِ زمانهم وصُحبتهِم لرسول الله ﷺ أولىَ أهلِ الإسلام بأنْ يعرِفُوا حقَّ الله وحقَّ رسولِه ﷺ، وأن يعلمُوا من دين الله ما لم يعلمْهُ مجترئٌ عليهم طعّانٌ فيهم.

**وأختم كلمتي هذه بقولِ النووي في «شرح مسلم»**: «اعلمْ أنّ سبَّ الصحابة رضي الله عنهم حرامٌ من فواحش المحرمات، سواء من لابَس الفِتَنَ منهم وغيره؛ لأنهم مجتهدون في تلك الحروب متأوّلون، وقال القاضي: سبُّ أحدِهم من المعاصي الكبائر

ومذهبنا -مذهب الجمهور- أن يُعزَّر ولا يُقتل، وقال بعض المالكية: يقتل».

**وأُسدِي النّصيحَةَ لمن كتبَ هذا وشبهه:**

أنْ يبرأَ إلى الله علانية مما كتبَ، وأنْ يتوبَ توبة المؤمنين مما فرط منه، وأنْ يُنَزه لسانَه ويعصمَ نفسَه ويُطَهِّر قلبَه، وأنْ يدعو بدعاءِ أهل الإيمان: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

**من أجل هذا أقول:** إنّ خلق الإسلام هو أصلُ كلّ منهاجٍ في العلمِ والفهمِ، سواء كان العلم تاريخًا أو أدبًا أو اجتماعًا أو سياسةً، وإلا فنحنُ صائرون إلى الخروج عن هذا الدين، وصائرون إلى تهديم ما بناه أصحابُ رسول الله ﷺ، وإلى جعلِ تاريخ الإسلام حشدًا من الأكاذيب الملفقة والأهواء المتناقضة، والعبَث بكل شيءٍ شريف ورثتنا إياه رحمة الله لهم وفتحَ الله عليهم، ورضاه عن أعمالهم الصالحة، ومغفرته لهم ما أساءوا رضي الله عنهم، وغفرَ لهم وأثابهم بما جاهدوا وصبروا، وعلِموا وعلّموا. واستغفر اللهَ وأتوبُ إليه». اهـ.

## المطلب الرابع: راوية الإسلام غصة في حلقوم الطاعنين اللئام:

ومن أعظم من ناله سهام الطاعنين اللئام هو راوية الإسلام الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه، والسبب في ذلك معلوم؛ لأنه من أعظم من حفظ سنة النبي ﷺ ونقلها للأمة وجعل ذلك همه فأوقف نفسه على ذلك، الله نسأل أن يجازيه عن الأمة خير الجزاء.

ونحن هنا نسوق تعريفًا موجزًا له مع ذكر الأسباب التي جعلته أحفظ من روى الحديث، ثم نرد بإيجاز على أشهر شبهات الطاعنين حوله رضي الله عنه.

أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر وكنيته أبو هريرة، أسلم وقدم على

النبي ﷺ عام خيبر سنة سبع من الهجرة في المحرم، وهو أحفظ من روى الحديث في دهره بشهادة الإمام الشافعي رضي الله عنه وغيره مع قلة صحبته لرسول الله ﷺ، والسر في ذلك أمور نذكرها لك:

**أولًا**: مواظبته على حضور مجالس النبي ﷺ، فقد روى الشيخان وغيرهما أن أبا هريرة قال: إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن النبي ﷺ، إني كنت امرأ مسكينًا صحب النبي ﷺ على ملء بطني، وكان المهاجرون يشغلهم الصفق في الأسواق، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم، فحضرت من النبي ﷺ مجلسًا فقال: «**من بسط رداءه حتى أقضي مقالتي ثم يقبضه إليه فلن ينسى شيئًا سمعه مني**»، فبسطت بردة علي حتى قضى حديثه، ثم قبضتها إلي، فوالذي نفسي بيده ما نسيت شيًا بعد أن سمعته منه ».

**ثانيًا**: رغبته الشديدة في تحصيل العلم حتى نالته دعوة النبي ﷺ ألا ينسى شيئًا من العلم، فبز أقرانه في كثرة الحديث عن النبي ﷺ، مع أنه لم يصحبه سوى ثلاث سنين.

روى النسائي في باب العلم من سننه: «أن رجلًا جاء إلى زيد بن ثابت، فسأله عن شيء» فقال: عليك أبا هريرة، فإني بينما أنا جالس وأبو هريرة وفلان في المسجد ذات يوم ندعو الله ونذكره، إذ خرج علينا النبي ﷺ، حتى جلس إلينا فسكتنا فقال: «**عودوا للذي كنتم فيه**» قال زيد: فدعوت أنا وصاحبي قبل أبي هريرة، وجعل رسول الله ﷺ يؤمن على دعائنا، ثم دعا أبو هريرة فقال: اللهم إني أسألك ما سألك صاحباي، وأسألك علمًا لا ينسى، فقال رسول الله ﷺ: «**آمين**»، فقلنا: يا رسول الله: ونحن نسأل الله تعالى علمًا لا ينسى، فقال: «**سبقكم بها الغلام الدوسي**».

وروى البخاري في باب الحرص على الحديث من كتاب العلم: عن أبي

هريرة أنه قال: يا رسول الله، من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة، قال رسول الله ﷺ: «**لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث -أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة، من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه أو نفسه**».

ثالثًا: أدرك أبو هريرة كبار الصحابة، وأخذ عنهم الشيء الكثير من الأحاديث فتكامل علمه به واتسع أفقه فيه.

رابعًا: طول حياته بعد وفاة النبي ﷺ؛ فقد عاش بعده سبعة وأربعين عامًا ينشر الحديث، ويبثه بين الناس بعيدًا عن المناصب والمشاغل والفتن.

من هذه الأمور مجتمعة كان أبو هريرة أحفظ الصحابة للحديث، متفوقًا عليهم في باب التحمل والرواية معًا، وكان كل ما رواه أبو هريرة مجتمعًا يثبت متفرقًا لدى جميع الصحابة أو كثير منهم، لهذا كانوا يرجعون إليه، ويعتمدون في الرواية عليه، حتى أن ابن عمر كان يترحم عليه في جنازته ويقول: «كان يحفظ على المسلمين حديث النبي ﷺ»، قال البخاري: «روى عن أبي هريرة نحو من ثمانمائة رجل من أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم». اهـ.

وجاء عنه من الحديث خمسة آلاف وثلثمائة وأربعة وسبعون حديثًا «٥٣٧٤» اتفق الشيخان منها على ثلثمائة وخمسة وعشرين «٣٢٥»، وانفرد البخاري بثلاثة وتسعين «٩٣» ومسلم بمائة وتسعة وثمانين «١٨٩» توفي أبوهريرة بالمدينة سنة «٥٧» سبع وخمسين من الهجرة على المعتمد عن ثمانية وسبعين عامًا رضي الله عنه.

ويقول العلامة أبو زهو: (وبعد فقد طفحت كتب المبتدعة والمستشرقين وأعداء الدين ومن تتلمذ لهم من جهلة المسلمين المأجورين -قديمًا وحديثًا- بالكيد للإسلام في أشخاص أصحاب رسول الله ﷺ، ولا سيما أبو هريرة راوية

الإسلام الأول.

وفي هذه الأزمان المتأخرة ظهرت شرذمة من أدعياء العلم والخلق التافهين جمعوا كناسة العصور كلها من الطعون والإزراء على صحابة رسول الله ﷺ عامة وأبي هريرة خاصة، يريدون ليهدموا ركنًا شامخًا من أركان الدين، وأصلًا وطيدًا من أصوله؛ ألا وهو سنة سيد المرسلين ﷺ، فلم يكتفوا بما أوردناه من مزاعمهم الباطلة، ولكنهم ضموا إليها تافهًا من القول وزورًا، ولا بأس أن نذكر لك شيئًا منها مع الرد عليها بإيجاز فنقول:

١- زعموا أن أبا هريرة إنما أسلم حُبًا في الدنيا لا رغبة في الدين.

وهذه دعوى يكذبها ما كان عليه أبو هريرة من التقشف والانقطاع إلى العلم والعبادة، والجهاد في سبيل الله، والتفاني في تبليغ أحاديثه ﷺ.

٢- وزعموا أن أبا هريرة كان خفيف الوزن في العلم والفقه، وهذا محض افتراء على التاريخ والواقع؛ قال ابن سعد: كان ابن عباس وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر ورافع بن خديج وسلمة بن الأكوع وأبو واقد الليثي وعبد الله بن بحينة مع أشباه لهم من أصحاب رسول الله ﷺ يفتون بالمدينة، ويحدثون عن رسول الله ﷺ من لدن توفي عثمان إلى أن توفوا. اهـ.

ومعنى هذا أن أبا هريرة مكث يفتي الناس على ملأ من الصحابة والتابعين ثلاثة وعشرين عامًا.

وقد ذكر ابن القيم في «أعلام الموقعين» المفتين من الصحابة، وذكر أنهم كانوا بين مكثر منها ومقل ومتوسط، وذكر أبا هريرة في المتوسطين مع أبي بكر الصديق، وعثمان بن عفان، وأبي سعيد الخدري، وأم سلمة، وأبي موسى الأشعري، ومعاذ بن جبل، وسعد بن أبي وقاص، وجابر بن عبد الله وغيرهم.

فمن زعم أن أبا هريرة غير فقيه فهو العاري عن الفقه.

٣- وزعموا أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين، ثم بلغه عنه ما يخل بأمانة الوالي العادل، فعزله وأخذ ما بيده من أموال وضربه حتى أدماه، وهذا كلام من لم يميز بين الحق والباطل من أقوال المؤرخين.

والرواية التي يعول عليها أن عمر لما استحضر أبا هريرة من البحرين، قال له: استأثرت بهذه الأموال فمن أين لك؟ قال أبو هريرة: خيل نتجت، وأعطية تتابعت، وخراج رقيق لي، فنظر عمر فوجدها كما قال، ثم دعاه عمر ليستعمله أيضًا فأبى، فقال له عمر: لقد طلب العمل من كان خيرًا منك، قال أبو هريرة: إنه يوسف نبي الله بن نبي الله، وأنا أبو هريرة بن أميمة. ومن ذلك يتبين أن عمر حاسبه على ما بيده من مال -كما حاسب غيره من العمال- فوجد الأمر كما قال، فعرض عليه أن يوليه ثانية فأبى، وهذا من عمر يدل على وثوقه بأبي هريرة، وأنه كان لديه أمينًا حق أمين.

٤- وزعموا أنه كان في الفتنة يصلي خلف علي، ويأكل مع معاوية فإذا حمي الوطيس لحق بالجبل، فإذا سئل قال: علي أعلم، ومعاوية أدسم، والجبل أسلم. وهذا من إفكهم وأباطيلهم، والثابت تاريخيًا أن أبا هريرة رضي الله عنه اعتزل الفتنة، وأقام بالمدينة ولم يبرحها.

٥- وزعموا أنه كان متشيعًا لبني أمية، ويأخذ من معاوية جعلًا على وضع الأحاديث في ذم علي رضي الله عنه، والتاريخ الصحيح يسجل أن أبا هريرة روى من الأحاديث ما فيه الثناء المستطاب على علي رضي الله عنه وآل البيت؛ ذكر أحمد في مسنده طرفًا منها، وكذلك صاحب «مجمع الزوائد»، وقصته مع مروان حين أرادوا دفن الحسن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهد عدل على مبلغ حبه لآل البيت، وقد ذكرها ابن كثير في تاريخه.

ثم أين هي تلك الأحاديث التي وضعها أبو هريرة في ذم علي رضي الله عنه؟! ومن رواها من الثقات؟! إنها لا وجود لها إلا في أدمغتهم وخيالاتهم.

إن الذي نقرؤه عن أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيح، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليس هو الإزراء على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وإنما هو الإشارة إلى ما سيكون من بعض حكام الأمويين من ظلم، ومن تلك الأحاديث: «**هلاك أمتي على يدي غلمة من قريش** -فقال مروان: غلمة، قال أبو هريرة: إن شئت أن أسميهم بني فلان وبني فلان- يهلك الناس هذا الحي من قريش، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: لو أن الناس اعتزلوهم»، وفي هذا وذاك تعريض ظاهر ببعض أمراء بني أمية، وتحريض على اعتزالهم، ومما كان يدعو به كما في الصحيح: «اللهم إني أعوذ بك من رأس الستين وإمارة الصبيان»، وقد استجاب الله دعاء أبي هريرة، فمات سنة ثمان وخمسين، ولم يدرك سنة ستين التي تولى فيها يزيد وكان منه ما كان).

٦- قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني في كتابه: «الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة»: (قال -صاحب كتاب: «أضواء على السنة» - (ص١٥٣): (نشأته وأصله... لم يعرفوا شيئًا عن نشأته ولا عن تاريخه قبل إسلامه غير ما ذكر هو عن نفسه....: نشأت يتيمًا وهاجرت مسكينًا وكنت أجيرًا لبسرة بنت غزوان بطعام بطني وعقبة رجلي، فكنت أخدم إذا نزلوا، وأحدوا إذا ركبوا، وكُنيت بأبي هريرة بهرة صغيرة كنت ألعب بها) **أقول**: أما أصله فقد تقدم، وهو من قبيلة شريفة كريمة عزيزة، وأما نشأته فما أكثر الصحابة الذين لا تعرف نشأتهم -حتى من خيارهم وكبارهم-.

وأما قوله: نشأت يتيمًا إلخ... فهذه القصة رويت من أوجه في إسناد كل

منها مقال، ومجموعها يثبت أصل القصة، فأما الألفاظ التي تنفرد بها بعض الروايات فلا.

وفي «الإصابة» أن بسرة هذه أخت عتبة بن غزوان السلمي، وبلاد دوس بعيدة جدًا عن بلاد بني سليم فيظهر أن أبا هريرة في هجرته إلى النبي ﷺ مر ببلاد بني سليم أو قريبًا منها، فوجد رفقة راحلين نحو المدينة وفيهم بسرة فصحبهم على أن يخدمهم في الطريق ويطعموه ويعقبوه، ولا يدفع هذا ما ثبت في صحيح البخاري من قوله: «لما قدمت على النبي ﷺ قلت في الطريق:

**يا ليلة من طولها وعنائها ... على أنها من دارة الكفر نجت**

قال: وأبقى لي غلام في الطريق، فلما قدمت على رسول الله ﷺ فبايعته، فبينا أنا عنده إذ طلع الغلام، فقال: يا أبا هريرة هذا غلامك، فقلت: هو حر لوجه الله، فأعتقه» فقد يكون الغلام أبق منه قبل صحبته للرفقة، وبهذا تبين أن في القصة منقبتين له **الأولى**: أن إخدامه لنفسه إنما كان ليبلغ إلى النبي ﷺ ودار الإسلام، **والثانية**: أنه مع قلة ذات يده أعتق غلامه شكرًا لله تعالى على إبلاغه مقصده.

وفي القصة عبرة بالغة؛ فإنه لما أذل نفسه بخدمة تلك المرأة استعانة على الهجرة في سبيل الله عوضه الله تعالى بأن زوجه إياها تخدمه فوق ما خدمها، ثم كان على طريقته في التواضع والتحدث بالنعمة والاعتبار مع الميل إلى المزاح، يذكر هذه القصة ويشير إلى تكليف امرأته بخدمته على نحو ما كانت تكلفه، وقد يكون وقع منه ذلك مرة أو مرتين على سبيل المزاح ومداعبة الأهل وتحقيق العبرة، وقد ثبت عن أبي المتوكل الناجي -وهو ثقة- «أن أبا هريرة كانت له أمة زنجية قد غمتهم بعملها فرفع عليها السوط يومًا ثم قال: لولا القصاص يوم القيامة لأغشيتك به، ولكني سأبيعك ممن يوفيني ثمنك أحوج

ما أكون إليه (يعني: الله ﷻ)، اذهبي فأنت حرة لله ﷻ». فمن كانت هذه حاله مع أمة مهينة، فما عسى أن تكون حاله مع امرأته الحرة الشريفة؟ ولكن أبا رية ذكر (ص١٨٧) بعض الألفاظ التي انفردت بها بعض الروايات [ منها: فكلفتها أن تركب قائمة، وأن تورد حافية، وأصح من هذه الرواية ما في «كنز العمال» عن عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين، فقلت: لتوردنه حافية ولتركبنه وهو قائم، وأصح من هذا ما أسنده ابن سعد في «الطبقات» عن ابن سيرين: ولتركبنه قائمة -فلعل بعض الرواة لم يفهم النكتة فغير اللفظ، وأي حرج عليها أن تركب البعير باركًا وهي قائمة عند الركوب وتكون حافية وهي راكبة؟ وفي رواية عبد الرزاق، قول ابن سيرين: وكانت في أبي هريرة مزاحة وقد يكون مازحًا بهذا القول- ثم لم يكن إيراد ولا ركوب ] ثم راح يسب أبا هريرة رضي الله عنه، ويرميه بما هو من أبعد الناس عنه، وهذا مما يوضح أن أبا رية ليس بصدد بحث علمي، إنما صدره محشو براكين من الغيظ والغل والحقد يحاول أن يخلق المناسب للترويح عن نفسه منها، كأنه لا يؤمن بقول الله ﷻ في أصحاب نبيه ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ ولا يصدق بدعاء النبي ﷺ لأبي هريرة وأمه أن يحببهما الله إلى عباده المؤمنين كما في ترجمته في فضائل الصحابة من «صحيح مسلم»).

## المطلب الخامس:

وممن نالتهم سهام أعداء السنة قديمًا وحديثًا الإمام محمد بن شهاب الزهري، وما ذاك إلا لدوره في تدوين السنة وحفظها، ونحن هنا نذكر ترجمة مختصرة له وثناء الأئمة عليه:

يقول العلامة أبو زهو: (**ابن شهاب الزهري** هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة القرشي، الزهري المدني، سكن الشام، يقولون تارة: الزهري، وتارة ابن شهاب نسبة

إلى جد جده، وهو معدود في صغار التابعين، سمع أنس بن مالك، وسهل بن سعد، والسائب ابن يزيد، وشبيبًا أبا جميلة، وعبد الرحمن بن أزهر، وربيعة بن عتاد، ومحمود ابن الربيع وأبا الطفيل وغيرهم من الصحابة، كما سمع من كبار التابعين.

وروى عنه الحديث خلق كثير من كبار التابعين وصغارهم، ومن أتباع التابعين وشيوخهم.

اتفق العلماء على إمامته في الحديث، وكثرة حفظه له وتمكنه فيه مع أمانته وثقته، وشهادات المحدثين له أشهر من أن تذكر؛ فهذا عمرو بن دينار يقول: «ما رأيت أحدًا أنص للحديث من الزهري»، وهذا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف يقول: قلت لأبي: بم فاقكم الزهري؟ قال: كان يأتي المجالس من صدورها، ولا يأتيها من خلفها، ولا يبقى في المجلس شابًا إلا ساءله، ولا كهلًا إلا ساءله، ولا فتىً إلا سأله ثم يأتي الدار من دور الأنصار فلا يبقى فيها شابًا إلا ساء له ولا كهلًا إلا ساء له ولا فتى إلا ساء له ولا عجوزًا ولا كهلة إلا سألها حتى يحاول ربات الحجال، وقال الليث بن سعد: «ما رأيت عالمًا قط أجمع من ابن شهاب، ولا أكثر علمًا منه»، ويروي البخاري عن علي بن المديني أنه قال: «للزهري نحو ألفي حديث»، وهذا أحمد بن الفرات يقول: «ليس فيهم أجود مسندًا من الزهري».

رزق الزهري حافظة قوية متقدة حتى لقد روى البخاري في تاريخه أنه حفظ القرآن في ثمانين ليلة، وقال الزهري: ما استودعت حفظي شيئًا فخانني. وعن سعد بن إبراهيم أنه قال: «ما أرى أحدًا بعد رسول الله ﷺ جمع ما جمع الزهري».

وقد جمع الزهري إلى حفظ الحديث كتابته وتدوينه حتى فاق أقرانه، قال

صالح بن كيسان: كنت أطلب العلم أنا والزهري، فقال: تعال نكتب السنن فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ، ثم قال: تعال نكتب ما جاء عن الصحابة فكتب ولم نكتب فنجح وضيعنا.

لقد كان ابن شهاب أول من كتب الحديث، وجمعه بأمر عمر بن عبد العزيز أيام خلافته، وبالجملة فقد كان ابن شهاب أمة وحده في العلم والحفظ والضبط، جمَّاعًا للحديث ثقة فيه، سأله هشام بن عبد الملك يومًا أن يملي على بعض ولده شيئًا فأملى عليه أربعمائة حديث، ثم لقيه هشام بعد شهر أو نحوه فقال له: إن ذلك الكتاب قد ضاع فدعا بكاتب فأملاها عليه، ثم قابل ذلك بالكتاب الأول فما غادر منها حرفًا واحدًا.

توفي الزهري سنة مائة وأربع وعشرين، ودفن بالشام بقرية تسمى «شغبدا»).



## المبحث الثالث
## أشهر شبهات الطاعنين في السنة والرد عليها

وبعد ما ذكرنا الطاعنين في السنة قديمًا وحديثًا نذكر الآن أهم شبهاتهم التي حاولوا أن يشغبوا على السنة بها ليصلوا إلى هدمها والتشكيك فيها مع الرد على هذه الشبهات وتفنيدها باختصار؛ لأن هذا مقصود رسالتنا للقارئ ومن رام التفصيل فليرجع إلى المطولات وردود العلماء قديمًا وحديثًا.

### المطلب الأول: ذكر أشهر شبهاتهم حول السنة والرد عليها:

**الشبهة الأولى**: إنكار حجية السنة والاكتفاء بالقرآن فهو ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ كما ذكر الله ﷻ، وكما قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ فهو لا يحتاج إلى غيره.

• **الجواب**: قد ذكرناه فيما سبق وفي معرض حديثنا عن علاقة السنة بالقرآن وأدلة حجية السنة أن القرآن لا غنى له عن السنة فهي بيانه والشارحة له، وبدونها فلن يتمكن المسلم من امتثال ما أمره الله ﷻ من كتابه؛ حيث جاءت هذه الأوامر مجملة تحتاج إلى بيان كما هو الحال في الصلاة والزكاة وغيرهما.

أما قولهم بأن القرآن تبيان لكل شيء، فهو كتاب جامع لخيري الدنيا والآخرة فهو رد عليهم؛ لأن من جملة تبيانه الأمر بطاعة الرسول ﷺ وبيان أنها من طاعة الله، وأن سنته وحي يوحى، وأن الله تعالى كما أنزل عليه ﷺ الكتاب أنزل عليه الحكمة؛ وهي السنة، وكما أمر الله تعالى بتلاوة آيات الكتاب أمر بذكر الحكمة قال تعالى آمرًا نسائه: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]. فحجية السنة ووجوب اتباعها ثابتة

بالقرآن؛ فالرافض للسنة الطاعن فيها هو في الحقيقة طاعن في القرآن لم يمتثل لأوامر ربه فهو القائل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾، ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾.

**الشبهة الثانية:** قالوا كيف نأخذ الدين من السنة أصولًا وفروعًا، وهي أغلبها أخبار آحاد واحتمال الخطأ والوهم بل الكذب وارد على الراوي، بخلاف القرآن فإنه قطعي منقول بالتواتر؟

**الرد على هذه الشبهات بما يلي:**

١) أن الله ﷿ قد أوجب علينا اتباع الرسول ﷺ في كتابه وبين لنا أن سنته هي بيان للقرآن ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾، وهذا عام لمن كان في زمنه وكل من يأتي بعده، ومعلوم أنه لا سبيل لمن لم ير النبي ﷺ في طاعته واتباع سنته عن طريق الأخبار، فنكون مأمورين شرعًا بقبول أخبار الثقات العدول؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

٢) أن أحكام القرآن ذاتها لن نتمكن من معرفتها وامتثالها إلا بالرجوع إلى السنة، ولن يتم ذلك إلا بقبول الأخبار والأحاديث الثابتة.

٣) أن هناك أحكامًا يتفق عليها الجميع حتى أولئك الذين يردون الأخبار؛ كصفات الصلوات، والزكاة، ومناسك الحج، ومعلوم أنه لا سبيل إلى علمها إلا بما ورد من السنة.

٤) أن الأخبار وإن ورد عليها احتمال الخطأ والوهم لكن هذا الاحتمال بعد التثبت في الخبر والتأكد من عدالة الراوي وضبطه وعدم مخالفته للثقات يصبح احتمالًا ضعيفًا جدًّا؛ فإذا ما عضد الرواية نص آخر من كتاب أو سنة يصبح هذا الاحتمال معدومًا.

٥) أن هذه الاحتمالات - نعني: الخطأ أو الوهم بل والكذب - واردة على الشهود والبيانات في إثبات الحقوق وغيرها من الخصومات، ومعلوم أنه لم يقل أحد من العقلاء البتة أن الشهادات ترد مطلقًا لورود هذا الاحتمال، بل الجميع متفق على أنه يكفي التثبت والتأكد من عدالة الشهود، فما الذي يمنع ذلك في الرواية أيضًا؟!

**الشبهة الثالثة:** قالوا: حتى لو قبلنا بحجية أحاديث الآحاد في فروع الدين، فلن نقبل بذلك في أصول الدين الذي لا بد أن يكون دليله قطعيًا، وأحاديث الآحاد دلالتها ظنية، والظن لا يغني من الحق شيئًا.

• **الجواب**: أن هذه شبهة مردودة من وجوه:

أ) أن الله تعالى قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٢]، والطائفة تقع على الواحد فأكثر.

ب) أن النبي ﷺ أرسل معاذًا إلى أرض اليمن قائلًا: «**إنك تأتي قومًا أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه لا إله إلا الله...**» الحديث، فدعاهم إلى أصول الدين وفروعه، وقامت به الحجة وهو واحد.

ج) أنه ﷺ كان يرسل الرسل إلى ملوك الأرض لدعوتهم وكانوا آحادًا، وقامت بهم الحجة عليهم.

وغير ذلك من الأدلة كثير، وقد رد الإمام الشافعي على منكري حجية أحاديث الآحاد في كتابه «الرسالة» بالتفصيل، وكذا الإمام ابن حزم -رحمهما الله-.

أما زعمهم بأن أحاديث الآحاد تفيد الظن وقد قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨]، فهو استدلال في غير موضعه؛ لأن الظن المعاب هنا هو الذي بمعنى الشك والخرص والتخمين، وهذا لا يؤخذ به في

الأحكام فكيف يؤخذ به في العقائد، وهو الذي نعاه الله على المشركين بقوله: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦] وبقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، فالله تعالى أنكره عليهم إنكارًا مطلقًا لم يخصه بعقيدة دون حكم.

وأما الظن الذي تفيده أحاديث الآحاد -على قول من يقول بذلك- إنما هو الظن الراجح لا المرجوح الذي عابه الله على المشركين؛ لأنه مبني على اتباع الهوى والخرص والتخمين، فهو أولى بالذم، وأما الراجح فقد مدحه الله تعالى في أكثر من آية؛ كقوله سبحانه: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ۝٢٠ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠]، وقوله تعالى في وصف المؤمنين: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة :٤٦]، ومن هنا يتضح خطأ أهل الاعتزال الذين فسروا الظن الذي تفيده أحاديث الآحاد بظن المشركين وهو زعم لا دليل عليه.

والقول بأن أحاديث الآحاد تفيد الظن ليس موضع اتفاق بين العلماء، بل الخلاف بينهم قائم في ذلك؛ فجمهور الأصوليين على أنه يفيد الظن، وذهب جمهور أهل الحديث وأهل الظاهر وجماعة من العلماء على أنه يفيد العلم اليقيني، وذهب جماعة آخرون على أنه يفيد العلم إذا احتف بالقرائن.

يقول العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي، سواء أكان في أحد الصحيحين أم في غيرهما، وهذا العلم اليقيني علم نظري برهاني لا يحصل إلا للعالم المتبحر في الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل، وهذا العلم يبدو ظاهرًا لكل من تبحر في علم من العلوم، وتيقنت نفسه بنظرياته واطمأن قلبه إليها، ودع عنك تفريق المتكلمين في اصطلاحاتهم بين

العلم والظن فإنما يريدون بهما معنى آخر غير ما نريد).

**الشبهة الرابعة:** قالوا: إن الله ﷻ تكفل بحفظ القرآن؛ فقال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، ولم يتكفل بحفظ السنة.

• **الجواب:**

١) أن الآية دليل عليهم لا لهم؛ فالوعد بحفظ الذكر لا يقتصر على القرآن وحده بل الدين كله؛ لأن هذا هو المراد بالذكر كما قال الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أي: أهل العلم بدين الله ﷻ.

٢) أنه من المعلوم أن السنة هي بيان القرآن كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فحفظ القرآن حفظ بيانه وهي السنة؛ لأنه لا تقوم الحجة على الخلق إلا بذلك.

**قال العلامة ابن حزم:** «هذه دعوى كاذبة مجردة عن البرهان، وتخصيص للذكر بلا دليل... والذكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيه ﷺ من قرآن أو سنة وحيًا يبين بها القرآن، وأيضًا فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، فصح أنه ﷺ مأمور ببيان القرآن للناس، وفي القرآن مجمل كثير كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا نعلم، ما ألزمنا الله تعالى فيه بلفظة، لكن ببيان النبي ﷺ، فإذا كان بيانه -عليه السلام- لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه، فقد بطل الانتفاع بنص القرآن، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه؛ فإذًا لم نَدْرِ صحيح مراد الله تعالى منها».

**الشبهة الخامسة:** زعم أعداء السنة أن كون السنة قد تأخر تدوينها جعلها عرضة للزيادة والنقصان وهذا يمنع من حجيتها.

• **الجواب:**

١) قد بينا فيما سبق أن المنع من الكتابة كان في أول الأمر حتى لا تختلط

السنة بالقرآن، ثم أذن النبي ﷺ بها بعد ذلك كما ذكرنا من قبل.

٢) أن الصحابة رضي الله عنهم قد اعتمدوا على قوة الحافظة، ومعلوم ما تميز به العرب من قوة الذاكرة، ومن خشي منهم على نفسه النسيان أو عدم الضبط كتب الأحاديث، كما فعل عبدالله بن عمرو.

٣) أن زعمهم هذا لا يصح أبدًا مع حرص الصحابة رضي الله عنهم الشديد وعنايتهم بحديث النبي ﷺ والتثبت في الرواية، وما ذاك إلا لعلمهم بأهمية السنة، وأنها المبينة للقرآن.

يقول صاحب «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»: (أما القول بأن السنة قد تأخر تدوينها فزالت الثقة بضبطها، وأصبحت مجالًا للظن، والظن لا يجوز في دين الله، فهذا قول من لم يقف على جهود العلماء في مكافحة التحريف والوضع، وإذا كانت السنة قد نقلت بالضبط والحفظ غالبًا والكتابة أحيانًا من عصر الصحابة إلى نهاية القرن الأول؛ حيث دوّن الزهري السنة بأمر عمر بن عبدالعزيز، وكانت سلسلة الحفظ والصيانة متصلة لم يتطرق إليها الانقطاع، فلا يصح أن يتطرق إليها الشك، أما ما دُس على السنة من كذب فقد تصدى له العلماء وبينوه بما لا يترك مجالًا للشك، حتى إن النفس لتطمئن إلى السنة إلى حد يكاد يصل إلى درجة اليقين).اهـ.

**الشبهة السادسة**: الزعم بأن غالب الأحاديث قد وضعت في عهد دولة بني أمية وذلك ليكتمل الإسلام ويدخل مرحلة النضوج بعد أن كان طفلًا، فالسنة عندهم خضعت للتطور على يد الحكام والمحدثين.

• **الجواب**: هذه الشبهة روج لها كثير من المستشرقين لاسيما (جولد تسهير) وهي شبهة داحضة خلاف الواقع والحقيقة معًا، وتدل على سوء قصد أولئك المستشرقين، وإنه لم يكن دافعهم يومًا البحث عن الحق أو السعي في

الوصول للحقيقة، إنما الهدم والتشويه بالأكاذيب والافتراءات، ولولا أن هناك من مرضى النفوس والقلوب من يصغي لهذه الشبهات لما تجشم العلماء الرد عليها وهو على النحو التالي:

**أولًا**: من المعلوم بالضرورة أن الله ﷻ لم يتوفى رسوله ﷺ حتى أكمل له الدين وأتم به النعمة؛ قال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة: ٣] ومعلوم أن الآية نزلت قبل وفاة النبي ﷺ بستة وثمانين ليلة، وقال أبو ذر: «قد توفي النبي ﷺ وما من طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا»، فعلمهم النبي ﷺ كل شيء حتى آداب قضاء الحاجة، وحذرهم من المحدثات والبدع، فكيف يصح الادعاء بعد ذلك بأن الإسلام ما اكتمل ولا نضج بعد النبي ﷺ بل بعد عهد الصحابة؟!

**ثانيًا**: أنه من الثابت أيضًا أن الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان من أهل القرون الأولى كانوا جميعًا على شيء واحد في العقائد والعبادات والمعاملات؛ ولذا سموا بالجماعة، وأن الذين تفرقوا واختلفوا هم الذين خالفوهم من أهل البدع والضلال والفرق الزائغة؛ ولذا سُموا بأهل الأهواء.

**ثالثًا**: كيف يكون هذا الادعاء صحيحًا وقد تمكن الصحابة رضي الله عنهم كما حدث في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه من فتح بلاد كسرى وقيصر وهما ما هما في الحضارة والمدنية وتنظيم الدولة، أو لو كان الإسلام لم ينضج بعد كما يزعم هذا القس وغيره من المستشرقين أكان سيستطيع عمر رضي الله عنه أن يسوس هذه البلاد وينهض بهذا العبء فيجمع شمل هذه الأمم المختلفة في دولة واحدة لازال التاريخ يقف أمامها وقفة إجلال وإكبار؛ لأنه لم ير لها مثيلًا. إن هذا ليدل دلالة قاطعة على أن الصحابة رضي الله عنهم وقبل أن يغادروا جزيرة

العرب كانوا يحملون معهم دينهم كاملًا غير منقوص في عقيدته وشريعته ونظم الحكم؛ لأنهم تربوا في مدرسة النبي الخاتم ﷺ الذي كان ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم].

• أما ما حاولوا أن يلصقوه ببني أمية من التهم؛ كاستغلال العلماء لوضع الأحاديث نصرة لهم على خصومهم وإعانة على سياسة الناس فهذه أيضًا شبهة باطلة تخالف الثابت تاريخيًا وحال خلفاء بني أمية، فهي مردودة بما يلي:

**أولًا**: أن هذا خلاف ما كان عليه حال الكثير من خلفاء بني أمية من الحرص على السنة وتشجيع العلماء كعبد الملك بن مروان الذي كان يلقب بحمامة المسجد، وعمر بن عبدالعزيز الذي تم التدوين العام للسنة في عهده بأمر منه.

**ثانيًا**: كيف تصدق هذه الطعون والاتهامات في حقهم، وهم الذين انشغلوا بالفتوحات ونشر الإسلام في ربوع الأرض، حتى اتسعت رقعة الدولة الإسلامية شرقًا وغربًا.

**ثالثًا**: أن ما يزعمونه بأنهم استغلوا العلماء؛ كالزهري هو افتراء يغاير الحق والصواب تمامًا، وما عُرف عن علماء الحديث من الورع والتقوى والحرص على حديث النبي ﷺ وعدم المحاباة في ذلك حتى كان أحدهم يضعف أباه، والمنقول عن مواقف الإمام الزهري مع الحكام عكس ذلك تمامًا؛ جاء في كتاب «العقد الفريد»: «دخل الزهري على الوليد بن عبدالملك، فقال له: حديث يحدثنا به أهل الشام، قال: وما هو يا أمير المؤمنين؟ قال: يحدثوننا «إن الله إذا استرعى عبدًا رعيته كتب له الحسنات، ولم يكتب له السيئات»، قال الزهري: باطل يا أمير المؤمنين، أنبي خليفة أكرم على الله أم خليفة غير نبي؟ قال: بل نبي خليفة؛ قال: فإن الله تعالى يقول لنبيه داوود عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿يَـٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَـٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، فهذا وعيد يا أمير المؤمنين لنبيّ خليفة، فما ظنك بخليفة غير نبي؟! قال الوليد: إن الناس ليغووننا عن ديننا.

وهذا يدلنا على أن صلة العلماء بالحكام كانت للنصح والتقويم ليس لغرض آخر، كيف وقد شهد للزهري بالزهد والعزوف عن -الدنيا القاصي والداني- حتى أنه لم يسع مستشرقًا مناوئًا كـ(جلولد تسيهر) أن يقر له بذلك؟ ومواقف العلماء مع الحكام في النصح والصدع بالحق كثيرة، ولكن المقام هنا لا يتسع لأكثر من ذلك.

**رابعًا**: أنه من الثابت تاريخيًا أن ظاهرة الوضع بدأت مع أهل الزيغ والضلال والزندقة كالشيعة الذين هم أكذب الناس، وأن أئمة الحديث بدءًا من الصحابة فمن تلاهم قد وقفوا لهم بالمرصاد وكشفوا زيفهم، وهتكوا أستارهم، فغربلوا الأحاديث غربلة، وميزوا الخبيث من الطيب، ولم يقبلوا إلا ما رواه الثقات العدول، وردوا مرويات الكذبة والمجاهيل وأهل الأهواء، وبالغوا في التحري والتثبت صيانة لحديث رسول الله ﷺ، فقد روى مسلم في مقدمة صحيحه، عن مجاهد أن بشيرًا العدوي جاء إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ: كذا، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ينظل إليه، فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب الذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف.

ثم أخذ التابعون في المطالبة بالإسناد حيث فشا الكذب.

يقول أبو العالية: «كنا نسمع الحديث من الصحابة فلا نرضى حتى نركب

إليهم فنسمعه منهم».

ويقول ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

ويقول ابن المبارك أيضًا: «بيننا وبين القوم القوائم - يعني: الإسناد -»..

**الشبهة السابعة:** زعم أعداء السنة أن منهج المحدثين في نقد الأحاديث اهتم بالسند دون المتن.

**والجواب عن هذه الشبهة:**

**أولًا:** أن هذا الادعاء غير صحيح، فقد اهتم علماء الحديث اهتمامًا بالغًا بدراسة متن الحديث، بل إن الارتباط بين الاهتمام بالسند والمتن ارتباط وثيق، وهل اعتنوا بالسند ووضعوا القواعد الضابطة له إلا ليصلوا إلى صحة المتن ويتأكدوا من نسبته إلى النبي ﷺ؟! فهذا هو الهدف من علوم الحديث كلها، ومعلوم أن توثيق الراوي لا يتم إلا بثبوت عدالته وضبطه، والضبط إنما يعرف بمقارنة مرويات الراوي مع مرويات الثقات الآخرين.

**ثانيًا:** من المعلوم لدى المحدثين أن صحة الإسناد لا تعني صحة الحديث؛ لأن من شروط الصحيح ألا يكون شاذًا ولا معللًا، والشذوذ والعلة يكونان في السند كما يكونا في المتن؛ فقد يصح إسناد حديث ما ويكون في متنه علة قادحة تقدح في صحته، وهكذا الشذوذ، ولذا لم تكن دراسات المحدثين قاصرة على الأسانيد وإنما بحثوا في علل المتون وشذوذها.

**ثالثًا:** أن من علوم الحديث ما لم يكتف فيها بدراسة الإسناد فقط، وإنما دراسة الإسناد والمتن جميعًا، من ذلك الحديث المقلوب والمضطرب والمدرج والمعلل والمصحف والموضوع وزيادة الثقة.

**رابعًا:** أن هناك علومًا من علوم الحديث اختصت بدراسة المتن خاصة كالتي اختصت بدراسة غريب الحديث وأسباب وروده وناسخه ومنسوخه

ومشكله ومحكمه.

**خامسًا**: مما يدل على اهتمام المحدثين بالمتن أيضًا ما وضعوه من علامات وضوابط يعرف بها وضع الحديث من غير رجوع إلى سنده؛ من ذلك:

- ركاكة اللفظ في المروي.
- فساد المعنى
- ما خالف الحقائق التاريخية التي جرت في عهد النبي ﷺ.
- ما اشتمل على مجازفات وإفراط في الثواب العظيم على الأمر الصغير أو وعيد عظيم على فعل يسير، وغير ذلك.

يقول الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وسئلت: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع من معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه، ويدعو إليه ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة؛ بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره.

وهذا شأن كل متبع من متبوعه، فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه ومالا يصح، ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم؛ يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم -والله أعلم-.

**الشبهة الثامنة**: ومن الشبهات التي يستند إليها الطاعنون في السنة ويحاولون صرف الناس عن السنة بسببها هو زعمهم أن كثيرًا من الأحاديث متعارضة، وهذا

يدل على التناقض.

**الجواب:**

إن هذا ادعاء غير صحيح، فلا تناقض البتة في الوحي المنزل كتابا أو سنة، لأنه من عند الله، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وعليه، فإن ما ورد من النصوص ظاهره التعارض فإنما هو في الظاهر وليس تعارضًا حقيقيًا، فقط يرد الأمر إلى الراسخين في العلم ليزيلوا ما توهمته العقول القاصرة من التعارض.

وها نحن نورد موقف العلماء من النصوص التي ظاهرها التعارض مع ذكر بعض النماذج في ذلك، وكيف كانت مسالك أهل العلم في التعامل معها لنعلم أن مشكلة هؤلاء في التكلم في غير فنهم، وعدم الرجوع إلى أهل التخصص، ولو امتثلوا أمر ربهم في القرآن بسؤال أهل الذكر لسلموا ونجوا، ولكن قفوا ما ليس لهم به علم وخاضوا فيما لا طاقة لهم به فضلوا وأضلوا.

- **منهج العلماء في التعامل مع النصوص التي ظاهرها التعارض:**

**تعريف التعارض:** التعارض هو تقابل حديثين نبويين على وجه يمنع كل منهما مقتضى الآخر تقابلًا ظاهرًا.

ومعنى قوله: «على وجه يمنع كل منهما مقتضى الآخر» أن يدل كل حديث من الحديثين على نفي ما يدل عليه الآخر.

ومعنى قوله: «تقابلًا ظاهرًا» إنما يكون بحسب الظاهر لا في الواقع، ونفس الأمر تعارض يتبادر إلى ذهن المجتهد، وليس له وجود بين الأحاديث؛ فإذا ما أعمل المجتهد مسالك دفع التعارض بين ما يراه متعارضًا من الأحاديث ارتفع عن ذهنه التعارض.

**تعريف مختلف الحديث اصطلاحًا**: بأن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرًا.

مختلف الحديث يعني: التعارض الظاهري بين حديثين أو أكثر كما تقدم؛ فإذا لم يوجد هذا التعارض؛ فإنه لا يتحقق معنى مختلف الحديث.

التوفيق بين الأحاديث المختلفة يكون بالجمع إن أمكن؛ فإن تعذر فالنسخ إن تحقق الناسخ؛ فإن تعذر فالترجيح.

بينما العمل في مشكل الحديث يكون بالتأمل والنظر في المعاني التي يحتملها اللفظ وضبطها، ثم الاجتهاد في البحث عن القرائن التي يمكن بواسطتها معرفة المراد.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لا يجوز أن يوجد في الشرع خبران متعارضان من جميع الوجوه، وليس مع أحدهما ترجيح يقدم به».

وقال ابن القيم: «وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخًا للآخر، فهذا لا يوجد أصلًا، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق ﷺ الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق والآفة من التقصير في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده ﷺ وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معًا، ومن هنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع».

## ومن الأدلة على عدم وقوع التعارض الحقيقي:

١- أن الأحاديث النبوية وحي من الله تعالى كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ وما كان وحيًا من الله فهو منزه عن الاختلاف والتناقض لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾، فنفى الله تعالى أن يقع في كلامه اختلاف البتة، ولو كان فيه ما يقتضي ذلك لم يصدق عليه هذا الكلام محال.

٢- قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩].

## مسالك العلماء عند التعارض:

١- **الجمع**: فيجب على المجتهد أن يحاول الجمع بين الحديثين المتعارضين ظاهرًا؛ لأن إعمال الأدلة كلها أولى من إهمالها أو إهمال بعضها؛ فيحاول المجتهد أن يحمل كل واحد من الحديثين على وجه يختلف عن الوجه الذي حمل عليه الحديث الآخر، فقد يكون بينهما عموم وخصوص أو إطلاق وتقييد.

قال الشافعي: «ولا يُنسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهًا معنيان معًا».

وقال أيضًا: «وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معًا، استعملا معًا، ولم يعطل واحد منهما الآخر».

٢- **النسخ**: فإن تعذر الجمع، وكان الحديثان يقبلان النسخ نظر في التاريخ لمعرفة المتقدم من المتأخر، فيكون المتأخر ناسخًا للمتقدم.

قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف -كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام- كان أحدهما ناسخًا والآخر منسوخًا».

٣- **الترجيح**: إذا تعذر الجمع ولم يقم دليل على النسخ فُزع حينئذ إلى الترجيح فيُعمل بالراجح ويترك المرجوح.

والعمل بالراجح وترك المرجوح محل إجماع من أهل العلم.

قال الشوكاني: «إنه متفق عليه، ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد به، ومن نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح».

٤- **التوقف**: إذا تعذر الجمع والنسخ والترجيح؛ فإنه يجب التوقف حينئذ عن العمل بأحد النصين حتى يتبين وجه الحق فيهما.

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ «أما ترك العمل بهما معًا مجتمعين أو متفرقين فهو التوقف عن القول بمقتضى أحدهما، وهو الواجب إذا لم يقع ترجيح».

**أمثلة تطبيقية لمسالك العلماء في الجمع بين الأحاديث التي قد يوهم ظاهرها التعارض:**

**المثال الأول: (في مسألة العدوى)**

حيث وردت أحاديث تفيد نفي وجود العدوى، وأحاديث أخرى يفهم منها إثبات وجود العدوى؛ فمن الأحاديث النافية قوله ﷺ: «**لا عدوى ولا صفر ولا هامة**» فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال إبلي تكون في الرمل كأنها الظباء فيأتي البعير الأجرب فيدخل بينها فيجربها؟ فقال ﷺ: «**فمن أعدى الأول**»[(١)]. وفي رواية أخرى: «**لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر**»[(٢)].

ومن الأحاديث المثبتة قوله ﷺ: «**لا يوردن ممرض على مصح**»[(٣)].وكذا قوله ﷺ: «**وفر من المجذوم فرارك من الأسد**»[(٤)].

فبالنظر إلى ظاهر هذه الأحاديث يبدو للقارئ أو السامع أن بينها تعارضًا وتناقضًا، فما هو موقف العلماء من هذا التعارض الظاهر؟!

نقول: لقد سلك أهل العلم حيال هذا التعارض عدة مسالك؛ فمنهم من جمع بينها، ومنهم من مال إلى الترجيح وغير ذلك، فالذين مالوا إلى الجمع

---

(١) رواه: البخاري رقم ((٥٣٨٧، ومسلم رقم (٢٢٢٠).
(٢) رواه: البخاري (٥٣٨٧، ٥٤٢٥، ٥٤٣٧، ٥٤٣٩)، ومسلم (٢٢٢١).
(٣) رواه البخاري (٥٤٣٧)، ومسلم (٢٢٢١).
(٤) رواه البخاري(٥٣٨٠).

تنوعت مسالكهم فيه؛ فمنهم من قال أن أحاديث نفي العدوى باقية على عمومها، وأما الأحاديث الأخرى فهي من باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفية فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج، فأمر بتجنبه حسمًا للمادة، وهذا القول رجحه ابن حجر وانتصر له.

ومنهم من ذهب إلى أن أحاديث نفي العدوى محمولة على نفي ما كان يعتقده أهل الجاهلية من أن المرض يعدي بطبعه دون تقدير الله تعالى، وهذا الذي رجحه ابن القيم حيث يقول: (وعندي في الحديثين مسلك آخر يتضمن إثبات الأسباب والحكم ونفي ما كانوا عليه من الشرك واعتقاد الباطل.. ولو قالوا أنها أسباب أو أجزاء أسباب إذا شاء الله صرف مقتضياتها بمشيئته وإرادته وحكمته، وأنها مسخّرة بأمره لما خلقت له، وأنها في ذلك بمنزلة سائر الأسباب التي ربط بها مسبباتها وجعل لها أسبابا أخرى تعارضها وتمانعها وتمنع اقتضاءها لما جعلت أسبابًا له وأنها لا تقضي مسبباتها إلا بإذنه ومشيئته وإرادته وليس لها في ذاتها ضر ولا نفع ولا تأثير البتة إن هي إلا خلق مسخر مصرف مربوب لا تتحرك إلا بإذن خالقها ومشيئته وغايتها أنها جزء سبب ليست سببًا تامًا، فسببيتها من جنس سببية وطء الوالد في حصول الولد... فهم لو أثبتوا العدوى على هذا الوجه لما أنكر عليهم).

وذكروا أقوالا أخرى، وأرجح هذه الأقوال ما ذهب إليه ابن القيم، وهو قول ابن رجب وابن دقيق العيد وغيرهم.

### المثال الثاني:

والمثال الثاني من الأحاديث التي قد يوهم ظاهرها التعارض: الأحاديث

التي وردت بنفي الطيرة، والأحاديث الأخرى التي أثبتتها في ثلاثة أشياء: «**المرأة والدابة والدار**»، فمن الأحاديث النافية للطيرة قوله ﷺ: «**لا طيرة، وخيرها الفأل**»[(١)]، وقوله: «**لا عدوى ولا طيرة**»[(٢)].

ومن الأحاديث التي تثبت الطيرة قوله: «**إنما الشؤم في ثلاثة: في الفرس والمرأة والدار**»[(٣)]، وفي رواية مسلم «**إن يكن من الشؤم شيء حق ففي الفرس والمرأة والدار**»[(٤)].

وكذلك سلك العلماء في هذه الأحاديث عدة مسالك: فمنهم من جمع بينها، ومنهم من قال بالنسخ، ومنهم من ذهب إلى الترجيح، ولا شك أن الجمع أولى لأن فيه إعمالًا لكل الأدلة بخلاف الترجيح أو غيره ففيه إبطال لبعضها.

وقد تنوعت أيضًا مسالك العلماء في الجمع، فمنهم من حمل أحاديث «**الشؤم في ثلاث**» على ظاهرها وجعلها مخصصة لأحاديث نفي الطيرة، فتكون الطيرة محرمة ومنفية إلا في هذه الثلاث، وممن ذهب إلى هذا القول الإمام مالك وابن قتيبة والشوكاني.

وقد روى أبو داود عن مالك أنه سئل عن الشؤم في الفرس والدار فقال: كم من دار سكنها قوم فهلكوا ثم سكنها أخر فهلكوا، فهذا تفسيره فيما نرى والله أعلم.

وقال القاضي عياض: (وتفسير مالك له في غير الموطأ على ظاهره، وذلك لجري العادة من قدر الله في ذلك، وهو ظاهر ترجمته له فيه).

---

(١) رواه: البخاري (٥٤٢٢) واللفظ له، ومسلم (٢٢٢٣)
(٢) سبق تخريجه
(٣) رواه: البخاري (٢٧٠٣)، ومسلم (٢٢٢٥)
(٤) رواه مسلم (٢٢٢٥)

أما المسلك الثاني فقد حمل أصحابه الشؤم على غير ظاهره، بيد أن أصحاب هذا القول لم يتفقوا على قول واحد، بل تعددت أقوالهم؛ فمنها: أن المراد بشؤم الدار ضيقها وسوء جيرانها، وشؤم المرأة في سوء خلقها وتعرضها للريب، وشؤم الفرس ألا يغزى عليها، وقد جاء في الحديث الذي حسنه الألباني في «**السلسلة الصحيحة**»: «سعادة ابن آدم في ثلاثة، وشقوة ابن آدم في ثلاثة؛ فمن سعادته: المرأة الصالحة والمسكن الواسع والمركب الصالح، ومن «**شقوته المرأة السوء والمسكن السوء والمركب السوء**»، وقد أشار البخاري إلى التأويل بأن قرن بهذا الحديث قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ﴾ [التغابن: ١٤].

ومن هذه الأقوال أيضًا التي ذهب أهلها إلى عدم حمل الحديث على ظاهره القول بأن المراد بالشؤم في هذه الأشياء أنها أعيان وظروف وأسباب محسوسة يقدر الله تعالى بها الشؤم واليمن والضر والنفع، فمن ابتلي بشؤم شيء منها فوجد في نفسه من ذلك أبيح له تركه؛ يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإخباره ﷺ بالشؤم أنه يكون في هذه الثلاثة ليس فيه إثبات الطيرة التي نفاها، وإنما غايته أن الله سبحانه قد يخلق منها أعيانًا مشؤومه على من قاربها وسكنها، وأعيانًا مباركة لا يلحق من قاربها منها شؤم ولا شر، وهذا كما يعطي سبحانه الوالدين ولدًا مباركًا يريان الخير على وجهه، ويعطي غيرهما ولدًا مشؤومًا نذلًا يريان الشر على وجهه، وكذلك ما يعطاه العبد ولاية أو غيرها فكذلك الدار والمرأة والفرس).

والتحقيق أن يقال في إثبات الشؤم بهذه الثلاث ما ذكرناه في النهي عن إيراد المريض على الصحيح والفرار من المجذوم ومن أرض الطاعون أن هذه الثلاث أسباب يقدر الله تعالى بها الشؤم واليمن ويقرنه، ولهذا يشرع لمن

استفاد زوجة أو أمة أو دابة أن يسأل الله تعالى من خيرها وخير ما جبلت عليه ويستعيذ به من شرها وشر ما جبلت عليه.

**الشبهة التاسعة**: زعم أعداء السنة أن الأحاديث قد اختلطت بالإسرائيليات التي دسها كعب الأحبار ووهب بن منبه وغيرهم، فينبغي ألا يعمل بها حتى تنقى.

**والجواب:**

**أولًا**: ما رواه الصحابة رضي الله عنهم عن كعب الأحبار ووهب بن منبه وأضرابهما ليس هو الحديث النبوي، وإنما هو أخبار إسرائيلية نقلها هؤلاء عن كتب أهل الكتاب.

**ثانيًا**: أن الميزان الشرعي الذي وضعه الصحابة للإسرائيليات هو أن يصدقوا ما وافق القرآن والسنة؛ لأن هذه الموافقة دليل على أن الموافق لم تتناوله يد التحريف والتبديل، وأن يكذبوا ما جاء على خلاف القرآن والسنة؛ لأن المخالفة دليل على أن أيديهم قد امتدت إليها بالعبث والتغيير، وأما ما لا يصدقه شرعنا ولا يكذبه واحتمل أن يكون وأن لا يكون فقد جاء فيه حديث البخاري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ، وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ ...﴾ الْآيَةَ».[1]

**ثالثًا**: ولا ينبغي أن يجعل من تلقى الإسرائيليات على هذا الوجه ذريعة للطعن في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك لأنهم كانوا يزنونها بالميزان الشرعي كما أسلفنا، وكان ذلك منهم بعد استقرار أصول الشريعة وإرساء قواعدها، وكان في الأخبار والقصص لا في العقائد والأحكام.

رابعًا: أما أخذ الإسرائيليات على إطلاقها بدون التفصيل السابق فقد نهى

(١) رواه البخاري (٤٢١٥)

الشارع عن أخذها كذلك أعظم النهي؛ روى البخاري عن ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابُكُمْ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَحْدَثُ؛ تَقْرَءُونَهُ مَحْضًا لَمْ يُشَبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا كِتَابَ اللهِ وَغَيَّرُوهُ وَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمْ الْكِتَابَ، وَقَالُوا: ﴿هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ أَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنْ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ؟! لَا وَاللهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا يَسْأَلُكُمْ عَنْ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ»(١).

وأخرج ابن عبد البر بإسناد فيه مجالد أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِكِتَابٍ أَصَابَهُ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الكتاب، فَقَرَأَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَغَضِبَ، وَقَالَ: «أَمُتَهَوِّكُونَ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، لَا تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوا بِهِ، أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ مُوسَى كَانَ حَيًّا، مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي»...(٢) إلى غير ذلك من الأحاديث والآثار.

---

(١) رواه البخاري (٢٥٣٩)

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، ط الرسالة، برقم (١٥١٥٦)، وقال محققه: «إسناده ضعيف لضعف مجالد: وهو ابن سعيد». ونقل ابن حجر في ترجمة عبد الله بن ثابت من «الإصابة» ٤/ ٣٠ عن البخاري أنه قال: «قال مجالد عن الشعبي عن جابر: إن عمر أتى بكتاب، ولا يصح». قلنا: وقوله: «ولا يصح» لم يرد في المطبوع من «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ٣٩).

وأخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٣/ ٢٨-٢٩)، وابن أبي شيبة (٩/ ٤٧)، وابن أبي عاصم في «السنة»(٥٠)، والبزار (١٢٤- كشف الأستار)، والبيهقي في «شعب الإيمان»(١٧٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٦)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٤٢) من طرق عن هشيم بن بشير، بهذا الإسناد. وتحرف «هشيم» في المطبوع من «مصنف ابن أبي شيبة» و«شرح السنة» إلى: «هشام». وأخرجه بنحوه الدارمي (٤٣٥) من طريق ابن نمير عن مجالد، به.

وأخرج ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٨٩)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» (٣/ ٢٩)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٧٨) عن الحسن البصري: أن عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله، إن أهل الكتاب يحدثوننا بأحاديث قد أخذت بقلوبنا وقد هممنا أن نكتبها، فقال: «**يا ابن الخطاب! أمتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارى؟ أما والذي نفس محمد بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، ولكني أعطيت جوامع الكلم، واختصر لي الحديث اختصارًا**»، ورجاله ثقات إلا أنه من مراسيل الحسن البصري.

وقد التبس على بعض المعاصرين -الذين اعتادوا أن يتلقفوا عن الكتب كل صحيح- وسقيم وجه التوفيق بين هذه الأحاديث والآثار التي تفيد النهي عن سؤال أهل الكتاب وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في جواز الإذن بالتحديث عن أهل الكتاب، وهو ما رواه البخاري عنه ﵁ أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».[1] فزعم أن الحديث باطل غير صحيح.

والحديث صحيح والحمد لله، ويكفيك أنه في صحيح البخاري مسندًا موصولًا، وذلك لأن المعنى: حدثوا عنهم بما تعلمون صدقه وهو ما يوافق القرآن والسنة الصحيحة لما في الحديث عنهم من العظة والاعتبار، ولا يجوز أن يكون المعنى حدثوا عنهم بكل حديث حق أو باطل؛ إذ من المعلوم ضرورة أن النبي ﷺ لا يجيز التحديث بالكذب.

ولا مانع أن ينظر الراسخون في العلم في كتبهم؛ لأنهم قادرون على التمييز بين الخبيث والطيب كما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص أصاب يوم اليرموك زاملتين من علوم أهل الكتاب فكان يحدث منهما بما أذن به الشارع لا بكل ما فيهما -كما يقول الجاهلون والمقصرون-.

---

وأخرج نحوه العقيلي في «الضعفاء» ٢/ ٢١ من طريق علي بن مسهر، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن خليفة بن قيس، عن خالد بن عرفطة، عن عمر بن الخطاب قال: انتسخت كتابًا من أهل الكتاب... فذكره. وهذا إسناد ضعيف، عبد الرحمن بن إسحاق- وهو أبو شيبة الواسطي- ضعيف، وخليفة بن قيس مجهول، وقال البخاري في ترجمته من «التاريخ» (٣/ ١٩٢):«لم يصح حديثه». يعني هذا الحديث كما يفهم من ترجمته عند العقيلي.

وفي الباب عن أبي الدرداء، قال: جاء عمر بجوامع من التوراة إلى رسول الله ﷺ... فذكره. أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٧٤) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» وفيه أبو عامر القاسم بن محمد الأسدي ولم أر من ترجمه، وبقية رجاله موثقون.

(١) رواه البخاري (٣٢٧٤).

هذا وحذاق العلماء قديمًا وحديثًا من دأبهم أن ينظروا في كتب أهل الكتاب ليجادلوهم بالتي هي أحسن، وليقيموا عليهم الحجة على صحة الرسالة المحمدية بما يعتقدون، وقد قال تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤]: وقال تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

يقول الحافظ ابن حجر: (وَالْأَوْلَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة التَّفْرِقَة بَيْن مَنْ لَمْ يَتَمَكَّن وَيَصِرْ مِنْ الرَّاسِخِينَ فِي الْإِيمَان، فَلَا يَجُوز لَهُ النَّظَر فِي شَيْء مِنْ ذَلِكَ، بِخِلَاف الرَّاسِخ فَيَجُوز لَهُ، وَلَا سِيَّمَا عِنْد الِاحْتِيَاج إِلَى الرَّدّ عَلَى الْمُخَالِف، وَيَدُلّ عَلَى ذَلِكَ نَقْلُ الْأَئِمَّة قَدِيمًا وَحَدِيثًا مِنْ التَّوْرَاة وَإِلْزَامهمْ الْيَهُود بِالتَّصْدِيقِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ بِمَا يَسْتَخْرِجُونَهُ مِنْ كِتَابهمْ، وَلَوْلَا اِعْتِقَادهمْ جَوَاز النَّظَر فِيهِ لَمَا فَعَلُوهُ، وَتَوَارَدُوا عَلَيْهِ).

وبهذا البيان تجتمع لديك الأحاديث والآثار، ولا يكون بينها تناقض أو اختلاف.

وفي تفاسير كبار الأئمة كثير من الإسرائيليات المنسوبة إلى كعب ووهب وغيرهما؛ كما تراه في تفسير ابن جرير وغيره، ولا ينبغي أن يذم هؤلاء الأئمة بذكرها في كتبهم؛ لأنهم رووها على أنها إسرائيليات توزن بميزان الشرع؛ ولأنهم قد ذكروا أسانيدها إلى قائليها، تاركين تمييز صحيحها من باطلها لمن يأتي بعدهم، كما فعل المحدثون عند تدوين الحديث؛ ولأنهم بذكر الإسناد قد برئوا من عهدتها؛ لأن أحوال الرجال كانت معروفة لمعاصريهم، على خلاف ما نحن عليه اليوم.

هذا وليس كل ما ينسب إلى كعب ووهب وأضرابهما صحيحًا؛ فقد اختلق عليهم الوضاعون كثيرًا، ليروجوا باطلهم بنسبته إليهم، فلا ينبغي الطعن فيها بسبب هذه الموضوعات بل يجب بيان حالها ليحذرها الناس.

**الشبهة العاشرة**: زعمهم أن الأئمة السابقين قد انتقدوا بعض الأحاديث في البخاري ومسلم، وهذا يدل على أن أحاديثهما ليست كلها صحيحة كما تزعمون.

**والرد على ذلك:**

يقول العلامة أبو زهو: (انتقد جماعة من الحفاظ على البخاري ومسلم أحاديث زعموا أنهما أخلا فيها بشرطيهما، ونزلت عن درجة ما التزماه؛ منهم الدارقطني، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو علي الغساني، وألفوا في ذلك؛ قال الحافظ ابن حجر: وليست عللها كلها قادحة؛ بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف، قال: والأحاديث التي انتقدت عليهما إن كانت مذكورة على سبيل الاستئناس والتقوية -كالمعلقات، والمتابعات، والشواهد- أجيب عن الاعتراض عليها أن توجه بأنها ليست من موضوع الكتابين، فإن موضوعهما المسند المتصل؛ ولهذا لم يتعرض الدارقطني في نقده على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر؛ لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتابين، وإنما ذكرت استئناسًا واستشهادًا، وإن كانت من الأحاديث المسندة، فإما أن يكون الطعن مبنيًّا على قواعد ضعيفة لبعض المحدثين، فلا يقبل لضعف مبناه وأما أن يكون مبنيا على قواعد قوية فحينئذ يكون قد تعارض تصحيحهما، أو تصحيح أحدهما، مع كلام المعترض، ولا ريب في تقدمهما في باب التصحيح والتضعيف على غيرهما؛ قال الحافظ ابن حجر: وعدة ما انتقد عليهما من الأحاديث المسندة «٢١٠» مائتا حديث وعشرة، اشتركا في «٣٢» اثنين وثلاثين حديثًا، واختص البخاري بثمانية وسبعين، ومسلم بمائة.

قال: والجواب عن ذلك على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم

البخاري، ثم مسلم، على أهل عصرهما ومن بعدهما من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل؛ فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك حتى كان يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي ابن المديني، ومع ذلك، فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: دعوا قوله، فإنه ما رأى مثل نفسه، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعًا، وروى الفربري عن البخاري قال: ما أدخلت في الصحيح حديثًا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته، وقال مكي بن عبد الله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، قال: فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام المنتقد عليهما يكون قوله معارضًا لتصحيحهما، ولا ريب في تقدمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة.

ثم أجاب الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن النقد جوابًا تفصيليًّا؛ قسم فيه الأحاديث التي انتقدت عليهما إلى ستة أقسام، تكلم عليها، ثم أجاب عن الأحاديث التي أوردها الدارقطني على البخاري حديثًا حديثًا، ثم قال: فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه، وجل تصنيفه في عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم.

قال: وإنما اقتصرت على ما ذكرته عن الدارقطني؛ لأني أردت أن يكون عنوانًا لغيره، فإنه الإمام المقدَّم في هذا الفن) اهـ.

وما أجمل ما ذكره العلامة التويجري في رده على الذين يوجهون سهامهم

للإمام البخاري وصحيحه؛ حيث قال: (وقد جعل الله تعالى للبخاري لسان صدق عند جميع أهل السنة والجماعة، فلا يضره تشدق العصريين وتنطعهم بما يرون أنه يحط من قدره، وقد جعل الله لصحيحه القبول التام عند جميع أهل السنة والجماعة، فلا يلحق أحد منهم شك في شيء من أحاديثه. وقد خالفهم تلامذة الإفرنج ومقلدوهم من العصريين فأثاروا التشكيكات في حفظ البخاري، واتهموه بالتساهل في كتابة الحديث، وأثاروا التشكيكات في صحيحه وطعنوا في كثير من أحاديثه وقابلوها بالرد والاطراح، وهذا لا يضر البخاري ولا يؤثر في صحيحه، وإنما يعود وبال ذلك على أولئك المتشدقين المتنطعين ،فيظهر للناس ما كانوا يخفونه من الزندقة والإلحاد ومحادة الله ورسوله ﷺ واتباع غير سبيل المؤمنين، وإنه لينطبق على البخاري وعلى المشككين في حفظه وإتقانه وفي صحيحه قول الشاعر:

**وماضر نور الشمس إن كان ناظرًا ... إليها عيونٌ لم تزل دهرها عميا**

وقول الأعشى:

**كناطح صخرة يومًا ليوهيها ... فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل**

وقول الحسين بن حميد:

**يا ناطح الجبل العالي ليَكْلِمَه ... أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل**

وأما الأحاديث التي انتقدت على الإمام مسلم في صحيحه، فقد أجاب عنها واحدًا واحدًا جهابذة من أئمة الحديث؛ قال السيوطي: «ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفًا مخصوصًا فيما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته، وقد ألف الشيخ ولي الدين العراقي كتابًا في الرد عليه». قال السيوطي: «وذكر بعض الحفاظ أن في كتاب مسلم أحاديث مخالفة لشرط الصحيح بعضها أبهم راويه، وبعضها فيه إرسال وانقطاع، وبعضها فيه وجادة وهي في حكم الانقطاع،

وبعضها بالمكاتبة، وقد ألف الرشيد العطار كتابًا في الرد عليه والجواب عنها حديثًا حديثًا، وقد وقفت عليه» اهـ[١].

وللإمام الحافظ أبي عمرو بن الصلاح جواب موجز محرر في الدفاع عن مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحسن بنا أن نذكره؛ نقلًا عن الإمام النووي في مقدمته لشرح مسلم. قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عاب عائبون مسلمًا بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح، ولا عيب عليه في ذلك؛ بل جوابه من أوجه ذكرها الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

**أحدها**: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال: الجرح مقدم على التعديل؛ لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتًا مفسر السبب، وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذلك، وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي وغيره: ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب.

**الثاني**: أن يكون ذلك واقعًا في المتابعات والشواهد لا في الأصول؛ وذلك بأن يذكر الحديث أولًا بإسناد نظيف، ورجاله ثقات، ويجعله أصلًا، ثم يتبعه بإسناد آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه، وقد اعتذر الحاكم أبو عد الله بالمتابعة، والاستشهاد في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح؛ منهم: مطر الوراق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الله بن عمر العمري، والنعمان بن راشد، وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين.

**الثالث**: أن يكون ضعف الضعيف -الذي احتج به مسلم- طرأ بعد أخذه

---

(١) «تدريب الراوي»: (ص: ٤٥).

عنه باختلاط حديث عليه، فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب، فقد ذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرزاق، وغيرهما ممن اختلط آخرًا، ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك.

**الرابع**: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل، فيقتصر على العالي، ولا يطول: إضافة النازل إليه مكتفيًا بمعرفة أهل الشأن في ذلك، وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثقات أولًا، ثم أتبعه بمن دونهم متابعة، وكأن ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته، وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيصًا روينا عن سعيد بن عمرو البرذعي أنه حضر أبا زرعة الرازي، وذكر عنده «صحيح مسلم»، فأنكر عليه روايته فيه عن أسباط ابن نصر وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري. قال سعيد بن عمرو: فلما رجعت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة، فقال لي مسلم: إنما أدخلت من حديث أسباط، وقطين وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع لي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فاقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: فهذا مقام وعر، وقد مهدته بواضح من القول لم أره مجتمعًا في مؤلَّف ولله الحمد.

قال: وفيما ذكرته دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم، فقد غفل وأخطأ بل يتوقف ذلك على النظر في أنه كيف روى عنه على ما بيناهمن انقسام ذلك، والله أعلم»اهـ.

## المطلب الثاني: ومن الأحاديث التي اعترضوا عليها:

**١ - الحديث الذي رواه البخاري عن أبي هريرة: «الشَّمْس وَالْقَمَر مُكَوَّرَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**[1] وفي رواية البزار عن أبي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ثَوْرَانِ مُكَوَّرَانِ فِي النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[2]

---

(١) رواه البخاري (٣٠٢٨)

(٢) قال الشيخ الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» (١/ ١٢٣): أخرجه الإمام الطحاوي في «مشكل الآثار» (١ / ٦٦ - ٦٧) حدثنا محمد بن خزيمة: حدثنا معلى بن أسد العمي، حدثنا عبد العزيز بن المختار عن عبد الله الداناج قال: «شهدت أبا سلمة بن عبد الرحمن جلس في مسجد في زمن خالد بن عبد الله ابن خالد بن أسيد، قال: فجاء الحسن فجلس إليه فتحدثنا، فقال أبو سلمة: حدثنا أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: (فذكره).فقال الحسن: ما ذنبهما؟! فقال: إنما أحدثك عن رسول الله ﷺ، فسكت الحسن.

و رواه البيهقي في كتاب «البعث و النشور»، و كذا البزار و الإسماعيلي، والخطابي كلهم من طريق يونس بن محمد حدثنا عبد العزيز بن المختار به.

قلت: و هذا إسناد صحيح على شرط البخاري، وقد أخرجه في صحيحه مختصرًا فقال (٢/ ٣٠٤-٣٠٥): حدثنا مسدد قال: حدثنا عبد العزيز بن المختار به بلفظ: «**الشمس و القمر مكوران يوم القيامة**». و ليس عنده قصة أبي سلمة مع الحسن، و هي صحيحة، وقد وقع للخطيب التبريزي وهم في إسناد هذا الحديث و القصة حيث جعل الحديث من تحديث الحسن عن أبي هريرة، والمناقشة بينهما، و قد نبهت عليه في تعليقي على كتابه «مشكاة المصابيح» رقم (٥٦٩٢) وللحديث شاهد، فقال الطيالسي في «مسنده» (٢١٠٣): حدثنا درست عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس رفعه إلى النبي ﷺ بلفظ: «إن الشمس و القمر ثوران عقيران في النار». و هذا إسناد ضعيف من أجل الرقاشي فإنه ضعيف، و مثله درست و لكنه قد توبع، و من هذه الطريق أخرجه الطحاوي و أبو يعلى (٣/ ١٧ / ١٠) و ابن عدي (٢/ ١٢٩) وأبو الشيخ في «العظمة» كما في «اللآلئ المصنوعة» (١ / ٨٢) و ابن مردويه كما في «الجامع الصغير» و زاد: «و إن شاء أخرجهما، و إن شاء تركهما». و أما المتابعة المشار إليها، فقال أبو الشيخ: حدثنا أبو معشر الدارمي حدثنا هدبة حدثنا حماد بن سلمة عن يزيد الرقاشي به.

قال السيوطي: و هذه متابعة جليلة، و هو كما قال، و السند رجاله ثقات كما قال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١ / ١٩٠ الطبعة الأولى)، يعني: من دون الرقاشي، و إلا فهو ضعيف كما عرفت، ولكنه ليس شديد الضعف فيصلح للاستشهاد به و لذلك فقد أساء ابن الجوزي بإيراده لحديثه في «الموضوعات» ! على أنه قد تناقض؛ فقد أورده أيضًا في «الواهيات» يعني: الأحاديث الواهية غير الموضوعة، و كل ذلك سهو منه عن حديث أبي هريرة هذا الصحيح، و الله الموفق.

**معنى الحديث:**

و ليس المراد من الحديث ما تبادر إلى ذهن الحسن البصري أن الشمس و القمر في النار يعذبان فيها

قائلين: مَا ذَنْبُهُمَا؟!

**الجواب**: الحديث صحيح، يؤيده قول الله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، فليس في الحديث ما يشكل من جهة المتن.

أما قول القائل: وما ذنبهما حتى يعذبا؟!

فقد أجاب عن ذلك الإمام الخطابي فقال: لَيْسَ المراد بكونِهما فِي النار تعذيبهما بذلك، ولكنه تبكيتٌ لِمَنْ كَانَ يعبدهما فِي الدُّنْيَا؛ ليعلموا أن عبادتهم لَهما كانت باطلة، وقال الإسماعيلي: لا يلزمُ من جعلهما فِي النار تعذيبهما، فإن لله فِي النار ملائكة وحجارة وغيرها لتكون لأهل النار عذابًا وآلة من آلات العذاب، وما شاء الله من ذَلِكَ فلا تكون هِيَ معذبة.

أما ما اعترض به بعضهم: كيف ستسع النار الشمس والقمر فضلا عن الناس؟!

فيرد على ذلك بأن هذا سيكون يوم القيامة، وأحوال يوم القيامة لا تقاس على أحوال الدنيا حيث سيتغير ناموس العالم عما هو عليه اليوم؛ فهو

---

عقوبة لهما، كلا فإن الله عز وجل لا يعذب من أطاعه من خلقه و من ذلك الشمس و القمر كما يشير إليه قول الله تبارك و تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾.

فأخبر تعالى أن عذابه إنما يحق على غير من كان يسجد له تعالى في الدنيا كما قال الطحاوي، و عليه فإلقاؤهما في النار يحتمل أمرين:

**الأول**: أنهما من وقود النار؛ قال الإسماعيلي: «لا يلزم من جعلهما في النار تعذيبهما، فإن لله في النار ملائكة و حجارة و غيرها لتكون لأهل النار عذابًا و آلة من آلات العذاب، و ما شاء الله من ذلك فلا تكون هي معذبة».

**والثاني**: أنهما يلقيان فيها تبكيتا لعبادهما؛ قال الخطابي: «ليس المراد بكونهما في النار تعذيبهما بذلك، و لكنه تبكيت لمن كان يعبدهما في الدنيا ليعلموا أن عبادتهم لهما كانت باطلا».....قلت: وهذا هو الأقرب إلى لفظ الحديث، و يؤيده أن في حديث أنس عند أبي يعلى -كما في «الفتح» (٦/ ٢١٤): «ليراهما من عبدهما». و لم أرها في «مسنده» و الله تعالى أعلم.

﴿ يَوۡمَ تُبَدَّلُ ٱلۡأَرۡضُ غَيۡرَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾ كما أخبرنا الله ﷻ في محكم التنزيل، فالله ﷻ الذي خلق هذه الأجرام قادر على أن يفعل بها ما يشاء، ولا يماري في ذلك إلا الزنادقة الملاحدة الذين عميت أبصارهم عن رؤية آياته الشاهدة على عظيم قدرته في هذا الكون وشأن الرب، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢].

**اعتراضهم على قصة بسط رداء أبي هريرة، والتي في «صحيح مسلم» عَنْ الْأَعْرَجِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّكُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ والله الْمَوْعِدُ، إِنِي كُنْتُ رَجُلًا مِسْكِينًا أَلْزم رَسُولَ الله ﷺ عَلَى مِلْءِ بَطْنِي وَكَانَ الْمُهَاجِرُونَ يَشْغَلُهُمْ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ، وَكَانَتْ الْأَنْصَارُ يَشْغَلُهُمْ الْقِيَامُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ مَنْ يَبْسُطْ ثَوْبَهُ فَلَنْ يَنْسَى شَيْئًا سَمِعَهُ مِنِّي، فَبَسَطْتُ ثَوْبِي حَتَّى قَضَى حَدِيثَهُ ثُمَّ ضَمَمْتُهُ إِلَيَّ فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا سَمِعْتُهُ مِنْهُ».**(١)

فاعترضوا عليه زاعمين أن هذا من اختلاق أبي هريرة ليبرر كثرة حديثه عن النبي ﷺ، وادعوا أنها تنافي العقل أيضًا.

**والرد على ذلك:**

**أولًا:** قصة بسط الرداء مروية في الصحيحين وغيرهما، فهي ثابتة وصحيحة من حيث النقل، وليس في العقل ما يمنعها.

**ثانيًا:** لقد جاء الواقع مؤيدًا لها؛ حيث تحول بعدها أبو هريرة من النسيان إلى قوة الحفظ، وشهد له بذلك الصحابة ومن أتى بعدهم، فهي إذًا معجزة من معجزات النبي ﷺ، وليت شعري ماذا يقول هؤلاء الزنادقة عن الأشياء التي أخبر بها النبي ﷺ منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام ثم وقعت بعد ذلك

---

(١) رواه مسلم (٢٤٩٢).

ولا زالت ويراها الناس كأحاديث أشراط الساعة وغيرها؟! أليس هذا كله من أعلام النبوة؟!

**ثالثا**: ما المستغرب في أن يذكر أبو هريرة سببين لحفظه: أحدهما من قِبَلِه وهو تفرغه لذلك وملازمته للنبي ﷺ، والثاني ببركة دعاء النبي ﷺ له؟!! وقد عد العلماء هذه القصة من مناقب أبي هريرة رضي الله عنه؛ يقول الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (وَفِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ –حديث: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ [١]، وحديث بَسْط الثَّوب[٢] – فَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ لِأَبِي هُرَيْرَةَ وَمُعْجِزَةٌ وَاضِحَةٌ مِنْ عَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ؛ لِأَنَّ النِّسْيَانَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِنْسَانِ، وَقَدِ اعْتَرَفَ أَبُو هُرَيْرَةَ بِأَنَّهُ كَانَ يُكْثِرُ مِنْهُ ثُمَّ تَخَلَّفَ عَنْهُ بِبَرَكَةِ النَّبِيِّ ﷺ)[٣].

**٣- اعترضوا على ما رواه البخاري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: «حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ** وِعَائَيْنِ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ لَقُطِعَ مِنِّي هَذَا الْبُلْعُومُ».[٤] فزعموا أن هذا معارض لما رواه الجماعة عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ فَقَالَ: لَا، إِلَّا كِتَابُ اللهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ... الْحَدِيثَ[٥] قالوا: فلو كان هناك شيء يؤثر به النبي ﷺ أحد خواصه لكان أولى به علي وكبار الصحابة.

وأوردوا كذلك ما رواه البخاري ومسلم عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَقَامًا مَا تَرَكَ شَيْئًا يَكُونُ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا حَدَّثَ بِهِ، حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ.. [٦]

---

(١) رواه البخاري(١١٨).
(٢) رواه: البخاري (١٩٤٢)، ومسلم(٢٤٩٢).
(٣) انظر: «فتح الباري» ط المعرفة(١/ ٢١٥).
(٤) رواه البخاري(١٢٠).
(٥) رواه البخاري(١١١)، والنسائي(٤٧٤٤)، وابن ماجه(٢٦٥٨).
(٦) رواه: البخاري(٣٠٢٠)، ومسلم (٢٨٩١)

**الجواب**: حديث الوعائين في غاية الصحة، وليس فيه ما يتعارض مع غيره؛ حيث يقصد بالوعائين نوعين من الأحاديث تلقاها عن النبي ﷺ؛ أحدهما: ما يتعلق بأحاديث الأحكام والآداب والمواعظ، وقد بلغها حتى لا يكون كاتمًا، وأما الآخر: ما يتعلق بالفتن والملاحم وأشراط الساعة والإشارة إلى ولاة السوء، وهذا النوع قد آثر ألا يذكر منه الكثير حتى لا يكون فتنة لسامعه من باب: «**مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ فِتْنَةً لِبَعْضِهِمْ**»، أو من باب دفع الضرر عن نفسه أو ولده من أمراء السوء؛ يقول ابن كثير في «البداية والنهاية»: (وَهَذَا الْوِعَاءُ الَّذِي كَانَ لَا يَتَظَاهَرُ بِهِ هُوَ الْفِتَنُ وَالْمَلَاحِمُ، وَمَا وَقَعَ بَيْنَ النَّاسِ مِنَ الْحُرُوبِ وَالْقِتَالِ وَمَا سَيَقَعُ الَّتِي لَوْ أَخْبَرَ بِهَا قَبْلَ كَوْنِهَا لَبَادَرَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ إِلَى تَكْذِيبِهِ، وَرَدُّوا مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الْحَقِّ....).

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (حمل العلماء الوعاء الذي لم يبثه على الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان أبو هريرة يكني عن بعضهم ولا يصرح به خوفًا على نفسه منهم؛ كقوله: أعوذ بالله من رأس الستين، وإمارة الصبيان، يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية؛ لأنها كانت سنة ستين من الهجرة، واستجاب الله دعاء أبي هريرة فمات قبلها بسنة).

ويؤيد هذا أن الأحاديث المكتومة لو كانت من الأحكام الشرعية ما وسعه كتمانها لما ذكره في الحديث الأول من الآية الدالة على ذم من كتم العمل. وقال غيره: يحتمل أن يكون أراد مع الصنف المذكور ما يتعلق بأشراط الساعة وتغير الأحوال والملاحم في آخر الزمان، فينكر هذا من لم يألفه ويعترض عليه من لا شعور له به.

فلا وجه للتعارض بين ما ذكره من حديث أبي هريرة وحديث علي رضي الله عنهما، كما أنه لا وجه للتعارض بينه وبين حديث حذيفة؛ لأن أبا هريرة لم يقل أن ما عنده من أحاديث الفتن والملاحم ليس عند غيره، ولم يقل أنه أعلم الناس

بها، غاية ما في حديثه أنه أمسك عن التحديث بما عنده منها لعموم الناس درءًا لمفسدة أو جلبًا لمصلحة.

**٤- شغب الطاعنون على حديث إرسال ملك الموت إلى موسى عليه السلام وأن موسى فقأ عينه، وزعموا أن رائحة الإسرائيلية تفوح من هذا الحديث.**

**الجواب**: الحديث صحيح، أخرجه البخاري ومسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عليه السلام فَلَمَّا جَاءَهُ صَكَّهُ، فَفَقَأَ عَيْنَهُ فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ، فَقَالَ: أَرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ، قَالَ: فَرَدَّ اللهُ إِلَيْهِ عَيْنَهُ، وَقَالَ: ارْجِعْ إِلَيْهِ، فَقُلْ لَهُ: يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَتْنِ ثَوْرٍ فَلَهُ بِمَا غَطَّتْ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ، قَالَ: أَيْ رَبِّ، ثُمَّ مَهْ، قَالَ: ثُمَّ الْمَوْتُ، قَالَ: فَالْآنَ، فَسَأَلَ اللهَ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنْ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمْيَةً بِحَجَرٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: فَلَوْ كُنْتُ ثَمَّ لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ تَحْتَ الْكَثِيبِ الْأَحْمَرِ. (١)

فالحديث ثابت، وليس فيه ما يستشكل، وإنما يكون مشكلًا لو أن موسى عليه السلام علم أنه ملك الموت ثم دافعه رغبة عن الموت؛ إذ مقام الأنبياء يتنزه عن ذلك، فالحق أن موسى عليه السلام ظنه إنسانًا عاديًا يريد أن يعتدي عليه فدافع موسى عن نفسه، وهذا أمر مشروع، مما أدى إلى فقوء عينه.

وليس في الرواية ما يدل علي أنه كان يعرف أنه ملك الموت، وتَشكُّل الملائكة بالصور الإنسانية أمر معروف مسلم، وجاء به القرآن الصادق الذي لا يتطرق إليه الشك والارتياب، وليس بلازم أن يعرف النبي أن المتشكل ملك؛ فقد جاءت الملائكة إلي إبراهيم ولوط عليهما السلام -كما قص القرآن الكريم- في صورة آدميين، ولم يعرفاهم، ولولا ذلك لما قدم لهم إبراهيم عليه السلام اللحم المشوي وقال: ألا تأكلون؟ ولما خاف عليهم لوط من قومه ، وليس أدل علي أن سيدنا موسي عليه السلام لم يكن يعرف ملك الموت أولًا، ولما جاءه المرة

(١) رواه: البخاري (١٢٧٤)، ومسلم (٢٣٧٢)

الثانية، وعرف أنه ملك الموت، وأن الله خيره بين طول الحياة أو قبض الروح. قال: «الآن» اختار قبض الروح، والحديث صريح في هذا كل الصراحة.

وقد سبق إلى هذا الإمام الكبير أبو بكر بن خزيمة وغيره من المتقدمين، واختاره المازري والقاضي عياض وغيرهما من علماء الأمة الذين جمعوا بين المعقول والمنقول.

**٥- ومن أشهر ما اعترض عليه الطاعنون في السنة من الزنادقة وأهل الزيغ: حديث الذبابة المشهور، وهو ما رواه البخاري وابن ماجه عن النبي ﷺ:** «**إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً وَفِي الْآخَرِ دَاءً**»[(١)] حيث قالوا: كيف يكون الذباب الذي هو مباءة الجراثيم فيه دواء؟! وكيف يجمع الله الداء والدواء في شيء واحد؟!... إلى آخر اعتراضاتهم.

**والجواب**: لا مانع عقلًا أن يجمع الله الداء والدواء في شيء واحد، بل هو أمر مشاهد معروف؛ فالنحلة تلقي السم من أسفلها وتخرج العسل ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ من فيها، والحية القاتل سمها يدخل لحمها في الترياق الذي يعالج به السم، وقد أثبت الطب الحديث هذا حيث أثبتوا أن في الذباب مادة قاتلة للميكروب فإذا ما غمست في الإناء كانت هذه المادة سببًا في إزالة ما يحمله الذباب من الجراثيم.

وإليك ما ذكره أحد الأطباء العصريين: (يقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التي تنشأ منها الأمراض المختلفة فينقل بعضها بأطرافه، ويأكل بعضًا آخر فتتكون في جسمه مادة سامة يسميها علماء الطب «مبعد البكتيريا» وهي تقتل كثيرًا من جراثيم الأمراض، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير في جسم الإنسان في حال وجود مبعد البكتيريا هذا، وإن هناك خاصة في أحد الجناحين هي أنه يحول مبعد البكتيريا إلى ناحيته،

---

(١) رواه البخاري (٣١٤٢)، وأبو داود (٣٨٤٦)وابن ماجه(٣٥٠٥)

وعلى هذا إذا سقط الذباب في شراب أو طعام وألقى الجراثيم العالقة بأطرافه، فإن أقرب مبعد لتلك الجراثيم وأول وَاقٍ منها هو مبعد البكتيريا الذي يحمله الذباب في جوفه قريبًا من أحد جناحيه، فإذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه، وفي «مجلة التجارب الطبية الإنجليزية» عدد ١٣٠٧ سَنَةَ ١٩٢٧ ما ترجمته: «لقد أطعم الذباب من زرع ميكروبات بعض الأمراض، وبعد حين من الزمن ماتت تلك الجراثيم واختفى أثرها، وتكون في الذبابة مادة سامة تسمى «بكتريوفاج» ولو عملت خلاصة من الذباب لمحلول ملحي لاحتوت على «بكتريوفاج» التي يمكنها إبادة أربعة أنواع من الجراثيم المولدة للأمراض، وقد كتب بعض الأطباء الغربيين نحو ذلك.

«وبذلك ظهر أن هذا الحديث الذي عده بعض المتساهلين كَذِبًا من أقوى المعجزات العلمية على صدق الرسول - صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلامُهُ عَلَيْهِ -.

وقد كتب طبيبان فاضلان بَحْثًا قَيِّمًا حول حديث الذباب، مُدَعَّمًا بالأدلة وذكر المراجع العلمية التي رجعا إليها في إثبات صحة هذا الحديث بما لا يدع مجالًا للشك فيه....).

**٦- الرد على الطاعنين في حديث السحر**

ومن أشهر الأحاديث التي شغب عليها الطاعنون في السنة حديث سحر النبي ﷺ، ونصه عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُحِرَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ، حَتَّى كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ دَعَا وَدَعَا ثُمَّ قَالَ: «أَشَعَرْتِ أَنَّ اللهَ أَفْتَانِي فِيمَا فِيهِ شِفَائِي؟! أَتَانِي رَجُلَانِ فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ، قَالَ: فِيمَا ذَا؟ قَالَ: فِي مُشُطٍ وَمُشَاقَةٍ وَجُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ، قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ، فَخَرَجَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ لِعَائِشَةَ حِينَ

رَجَعَ: نَخْلُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ، فَقُلْتُ: اسْتَخْرَجْتَهُ؟ فَقَالَ: لَا أَمَّا أَنَا فَقَدْ شَفَانِي اللهُ وَخَشِيتُ أَنْ يُثِيرَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا ثُمَّ دُفِنَتْ الْبِئْرُ[١]

حيث زعموا أن هذا ينافي عصمة النبي ﷺ كما أنه يخالف القرآن، حيث يؤكد ما قاله المشركون عن النبي ﷺ: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ ويرد على قولهم بما يلى:

أولًا: أن الحديث لا يخالف العصمة؛ لأن أثر السحر كان في جسمه ﷺ لا في عقله؛ حيث أنه بَشَر يعرض له ما يعرض على البشر من الأمراض وغيره.

فقولهم إذا جاز أن يتخيل ما ليس بواقع واقعًا في غير أمور الدين لجاز ذلك في أمور الدين فهو مردود بما قدمناه في بيان المراد من الحديث وأن السحر أثر في جسمه لا في عقله، ولو سلمنا لهم ما تدل عليه الرواية بحسب ظاهرها لما تم لهم ما أرادوا؛ لأن قياس أمور الوحي والرسالة على أمور الدنيا قياس مع الفارق فإنه بالنسبة لأمور الدنيا فللرسول ﷺ اعتباران:اعتبار كونه بشرًا واعتبار كونه رسولًا، فبالاعتبار الأول: يجوز عليه ما يجوز على البشر ومنه أن يسحر، وبالاعتبار الثاني: لا يجوز عليه ما يخل بالرسالة لقيام الدليل العقلي والنقلي على العصمة منه.

ثم ما رأي المنكرين للحديث فيما ثبت في القرآن منسوبًا إلى نبي الله موسى عليه السلام من أنه تخيل في حبال السحرة وعصيهم أنها حيات تسعى، فهل ينكرون القرآن القطعي المتواتر؟ وهل أخل تخيله بالرسالة والتبليغ؟ وإذا كان لا مناص لهم من التسليم بما جاء به القرآن فلم اعتبروا التخيل في حديث السحر منافيا للعصمة ولم يعتبروا في قصة سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام منافيًا للعصمة؟ أفيدونا يا قوم!.

ثانيًا: زعمهم أن الحديث مخالف للقرآن فغير مسلم؛ لأن المشركين لم

---

(١) رواه البخاري (٣٠٩٥).

يريدوا بقولهم: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ أن النبي ﷺ سحر حتى أدركه بعض التغير مدة ثم شفاه الله تعالى، وإنما أرادوا أن ما جاء به يصدر عن خيال وجنون وليس وحيًا، وأنه ليس بنبي كما كانوا يقولون عنه شاعر وكاهن وساحر فلم يكونوا يثبتون على حال ولا قول كما هو شأن الباطل وأهله.

**خلاصة القول**: أن النبي ﷺ معصوم في التبليغ لا يخرج من فيه إلا حق، وهذه العصمة لا تنافي كونه بشرًا يعتريه ما يعتري البشر من الأمراض وغيرها من العوارض.

وإليك هذا الكلام القيم لابن القيم بعد أن ذكر الأحاديث الدالة على سحر النبي ﷺ: (وهذا الحديث ثابت عند أهل العلم بالحديث، مُتَلقَّى بالقبول بينهم لا يختلفون في صحته، وقد اعتاص على كثير من أهل الكلام وغيرهم، وأنكروه أشد الإنكار، وقابلوه بالتكذيب، وصنف فيه بعضهم مصنفًا منفردًا حمل فيه على هشام - يعني: ابن عروة بن الزبير -، وكان غاية ما أحسن القول فيه أن قال: غلط، واشتبه عليه الأمر، ولم يكن من هذا شيء، قال: لأن النبي ﷺ لا يجوز أن يُسْحَر، فإنه تصديق لقول الكفار: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الإسراء ٤٧، الفرقان ٨] قالوا: فالأنبياء لا يجوز عليهم أن يُسحروا، فإن ذلك ينافي حماية الله لهم، وعصمتهم من الشياطين.

قال: وهذا الذي قاله هؤلاء مردود عند أهل العلم، فإن هشامًا من أوثق الناس وأعلمهم، ولم يقدح فيه أحدٌ من الأئمة بما يوجب رد حديثه، فما للمتكلمين وما لهذا الشأن؟ وقد رواه غير هشام عن عائشة، وقد اتفق أصحاب الصحيحين على تصحيح هذا الحديث، ولم يتكلم فيه أحد من أهل الحديث بكلمة، والقصة مشهورة عند أهل التفسير والسنن، والحديث، والتاريخ، والفقهاء، وهؤلاء أعلم بأحوال رسول الله ﷺ وأيامه من المتكلمين (ثم أخذ يذكر بعض الروايات في إثبات سحره ﷺ)...... إلى أن قال: والسحر الذي

أصابه كان مرضًا من الأمراض عارضًا شفاه الله منه، ولا نقص في ذلك ولا عيب بوجه، فإن المرض يجوز على الأنبياء، وكذلك الإغماء؛ فقد أغمي عليه ﷺ في مرضه، ووقع حين انفكت قدمه، وجُحِشَ شِقه (أي: انخدش)، وهذا من البلاء الذي يزيده الله به رفعةً في درجاته، ونيل من كرامته، وأشد الناس بلاء الأنبياء؛ فابتلوا من أممهم بما ابتلوا به من القتل والضرب والشتم والحبس، فليس ببدع أن يبتلى النبي ﷺ من بعض أعدائه بنوع من السحر كما ابتلي بالذي رماه فشجه، وابتلي بالذي ألقى على ظهره السلا وهو ساجد، فلا نقص عليهم ولا عار في ذلك، بل هذا من كمالهم، وعلو درجاتهم عند الله» اهـ.

**٧- ومن الشبهات التي يثيرها الطاعنون في السنة: قصة زواج السيدة عائشة من النبي ﷺ وهي صغيرة:**

حيث يزعمون أن هذا طعن في النبي ﷺ، وفي الولي الذي زوجها وهو أبوها رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وينافي حقوق المرأة لأنها لا تطيق أعباء الزواج في هذا السن.

**ويرد على هذه الشبهة من وجوه:**

• **أولها**: لقد كان زواج النبي من عائشة بوحي من الله -تبارك وتعالى- كما في صحيح البخاري وغيره -واللفظ للبخاري- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «**أُرِيتُكِ فِي الْمَنَامِ مَرَّتَيْنِ؛ أَرَى أَنَّكِ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ وَيَقُولُ: هَذِهِ امْرَأَتُكَ فَاكْشِفْ عَنْهَا فَإِذَا هِيَ أَنْتِ، فَأَقُولُ: إِنْ يَكُ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ يُمْضِهِ**».

والله عَزَّ وَجَلَّ أعلم بخلقه ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ وهذا ما ظهرت حكمته بعد ذلك من الفوائد العظمى التي عادت على الأمة من زواجها؛ حيث نقلت سننًا كثيرة وعلومًا جمة عن النبي ﷺ، وقبل ذلك على النبي ﷺ حيث كانت أحب النساء إليه، وما ظهر كذلك من رجاحة عقلها، وحسبك من ذلك موقفها من التخيير لما نزل قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾

وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب] قالت عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ جَاءني حِينَ أَمَرَهُ الله أَنْ يُخَيِّرَ أَزْوَاجَهُ فَبَدَأَ بِي رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ: إِنِّي ذَاكِرٌ لَكِ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكِ أَنْ لَا تَسْتَعْجِلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا يَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ: ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللهَ قَالَ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ ﴾ إِلَى تَمَامِ الْآيَتَيْنِ؛ فَقُلْتُ لَهُ: فَفِي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ فَإِنِّي أُرِيدُ الله وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ».

وقد ذكر صاحب كتاب «السنا الوهاج في سن عائشة عند الزواج» فصلًا في أبعاد الحكمة من زواج عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وذكر فيه: (أولًا: الحكمة التشريعية من هذا الزواج: ففعل النبي ﷺ تشريع لهذه الأمة، فهو القدوة الحسنة.. ففي هذا الفعل النبوي تشريع عام؛ حيث أن من بنات النبي ﷺ من تزوج بمثل هذه الأعمار وكذلك من بنات الصحابة.

**ثانيًا:** توثيق العلاقة وتوطيد الصلة برباط المصاهرة بين الرسول وبين أبي بكر الصديق.

**ثالثًا:** وضوح أمارات الذكاء والنجابة عند عائشة.. لتكون عائشة مكسبًا لنقل ما يهم الرسالة الإسلامية من بيت النبوة وتفاصيلها.. وكان لصغر سنها وتوقد ذهنها وحسن تربيتها الدور الأكبر بذلك؛قال عطاء بن أبي رباح:«كانت عائشة أفقه الناس وأعلم الناس وأحسن الناس رأيًا في العامة»، وعن أبي موسى: «ما أشكل علينا أمر فسألنا عنه عائشة إلا وجدنا عندها فيه علما»، وقال الزهري: «لو جمع علم عائشة إلى علم جميع أزواج النبي ﷺ وعلم جميع الناس لكان علم عائشة أفضل».

**رابعًا:** القضاء على العادات والتقاليد غير الشرعية والتي قد رسخت جذورها في المجتمع العربي؛ ومنها: أن العرب ما كانوا يستبيحون الزواج من ابنة الصديق الأخ.

ومنها: أن العرب ما كانوا يتزوجون في شهر شوال.
ومنها: إشعال النار أمام العروس).

• **ثانيًا**: أن هذا الأمر لم يكن مستغربًا في المجتمع العربي آنذاك حيث كانت تبلغ البنت مبكرًا وهي بنت تسع في الغالب؛ قال الشافعي: (رأيت بصنعاء جدة ابنة إحدى وعشرين سنة حاضت (أي: تلك الجدة) وهي بنت تسع، وولدت ابنت عشر وحاضت البنت: ابنة تسع وولدت ابنة عشر.

• **ثالثًا**: أن هناك فرقا بين العقد والدخول، فليس من الضروري أن يدخل بالمرأة بمجرد العقد عليها، وهذا هو الذي حدث، حيث عقد عليها وهي بنت ست وبنى بها وهي بنت تسع.

• **رابعًا**: أن ما يزعمونه من عدم الإطاقة على الجماع أو غيره فهو تشغيب من باب تحصيل الحاصل؛ إذ أنه من المعلوم أن كل التكاليف الشرعية مشروطة بالقدرة، فمدار الشريعة على قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾، حتى إن المرأة الناضجة أو الكبيرة لو كانت ستتضرر بالجماع لمرض أو نحوه لكان هذا عذرًا لها ولا تجبر على شيء لا تطيقه إذ لا ضرر ولا ضرار، فما كلفت الشريعة أحدًا شيئًا فوق الطاقة، ولذا كانت القاعدة «لا تكليف إلا بمقدور».

**خامسًا**: أما ما ذكروه من أن الفقهاء أجازوا لولي الصغيرة أن يزوجها فلا شك أنه أحرص الناس عليها وأشفقهم وأغيرهم عليها فهي عرضه الذي يدفع حياته ثمنًا للدفاع عنه، فهو إذن أجدر الناس على معرفة مصلحتها، ثم إن هذا قد يمنع منه إذا لم يكن الولي أمينًا عليها أو غلب على الزمان خفة الدين، ولذا ذهب بعض أهل العلم المعاصرين في زماننا إلى المنع من ذلك، وهذا من باب الفتوى التي تتغير بتغير الأزمنة والأشخاص والأحوال والأمكنة.

* * *

# الفهـــرس